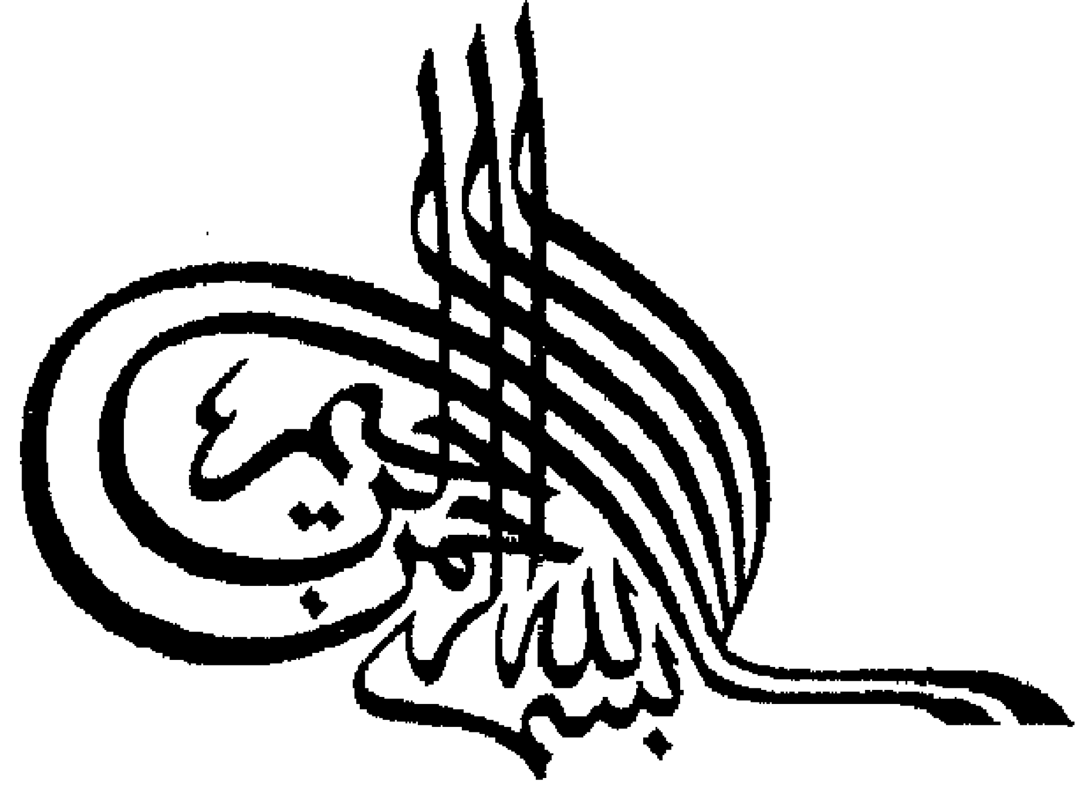
دور الاستثمار الاجنبي المباشر
في التنمية الاقتصادية

الدكتور
عبد الرزاق حمد حسين الجبوري





دور الاستثمار الأجنبي المباشر في
التنمية الاقتصادية

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

بلدان عربية مختارة للمدة 1990- 2005

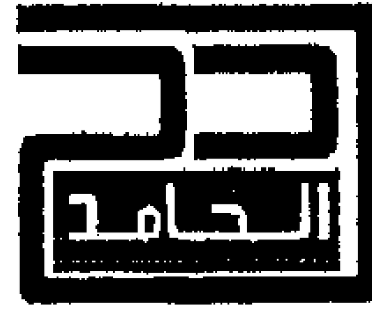
الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الرزاق حمد حسين الجبوري



رقم التصنيف : 332.673
المؤلف ومن هو في حكمه : عبد الرزاق حمد الجبوري.
عنوان الكتاب : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.
رقم الإيداع : 2013/5/1699
الواصفات : الاستثمار الأجنبي المباشر//التنمية الاقتصادية//البلدان العربية/
بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-767-5

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2014-1435هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 6 5231081 +962 فاكس : 6 5235594 +962
ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا
لا تُرْجَعُونَ ۝ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ۝ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً
آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا
يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ۝ وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ
خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ۝﴾

صدق الله العظيم

المؤمنون: 115-118



إلى روح والديَّ..... رحمهما الله

إلى أخي أبي جهاد..... تقديراً واعتزازاً واعترافاً بالجميل

إلى أخواتي..... فخراً وامتناناً

إلى زوجتي الغالية..... التي وقفت بجانبي وشدت من أزري

إلى ابنتي الجميلة..... جنات

شكـــر وتقديـــر

بعد حمد الله تعالى وشكره الذي وفقني لإنجاز هذا الكتاب أتقدم بالشكر إلى مشرفي الدكتور فيصل أكرم نصوري، والدكتور عامر عبود جابر.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من الدكتور محمد علي موسى المعموري عميد كلية الإدارة والاقتصاد والأستاذ الدكتور ميسر قاسم غزال رئيس قسم الاقتصاد.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، وكما اتوجه بالشكر والتقدير إلى زملائي في الدراسة (أحمد عبد الله، عامر عمران، ابتسام علي، رجاء عزيز).

ويقتضي واجب العرفان أن أشكر زملائي الأستاذ علي سلمان مال الله، والمدرس المساعد يعرب محمود الجبوري، والاستاذ دريد الجبوري.

وبامتنان أتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد وأخص منهم بالذكر الست رابحة وموظفي المكتبة والدراسات العليا.

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الإشكال

المقدمة

ان التسارع في تشكيل النظام العالمي الجديد أثناء عقدي التسعينيات والألفية الجديدة، وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، الأمر الذي غدى معه العالم بلدة صغيرة، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، فمن انعدام الثقة فيما يمكن ان تمثله الاستثمارات الاجنبية في الستينيات والسبعينيات الى تبنيها كلياً خلال العقدين الاخيرين، وبدأت البلدان النامية ومنها البلدان العربية تعمل جاهدة نتيجة لضيق قاعدة صادراتها وتدني معدلات الادخار والاستثمار المحليين فيها وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لديها من أجل جذب الاستثمار الاجنبي بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، كل ذلك ليس لكونه مصدراً بديلاً أو مكملاً لتمويل التنمية الاقتصادية فقط، وإنما لما له من مردودات ايجابية على عملية النمو الاقتصادي سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان هذه المنافع المرجوة من تدفقات الاستثمار الاجنبي هي عملية غير تلقائية وإنما عملية مخططة وتستند الى الإدارة الرشيدة.

لذا عملت العديد من البلدان العربية على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى، فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات

ووجود اسواق مالية متطورة وارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مؤشرات الفساد تزيد كثيراً من مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي، وبذلك يصبح من الاهمية بمكان تحليل اتجاهات هذا الاستثمار، وتبيان الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وفي تقدم وتطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

يهدف الكتاب الى تبيان الآثار المختلفة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان عربية مختارة (مصر، الاردن، ليبيا).

ويقوم الكتاب على فرضية مفادها إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً إيجابياً أو سلبياً في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان المضيفة لهذا الاستثمار (مصر، الأردن، ليبيا) بحسب كفاءة التعامل معه عن طريق السياسات والتشريعات المنظمة لعمله والميسرة لتدفقه. فقد تم استخدام أسلوب التحليل العلمي الاستقرائي لظاهرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة والنامية ومنها العربية وخصوصاً البلدان المختارة، بالإضافة الى أسلوب التحليل الكمي لتأييد وجهات النظر المطروحة عن طريق دراسة قياسية لبعض المؤشرات الاقتصادية لتبيان أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختارة (مصر، الأردن، ليبيا).

أهتمت الدراسة بالعقد الأخير من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة (1990–2005)، لما تميزا به من سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية وما رافق ذلك من تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الداخل. وغطت الدراسة البلدان العربية ككل في الفصل الثاني منه وبتخصيص أكثر في الفصل الثالث بالتعرض لمجموعة مختارة من البلدان العربية (مصر، الاردن، ليبيا) وفي الفصل الرابع كانت هناك محاولة لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختارة (مصر، الاردن، ليبيا).

تضمن الكتاب أربعة فصول، تناول **الفصل الأول** منه الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك ضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله، بينما تناول المبحث الثاني النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فقد تناول محددات وآثار الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفي **الفصل الثاني** تناول الكتاب تحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية ومؤشرات تقويمه، ضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول دراسة الاتجاهات العالمية والإقليمية لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر، وتناول المبحث الثاني حجم وأتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية، أما المبحث الثالث فتناول مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في البلدان العربية. وتناول **الفصل الثالث** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية عينة الدراسة، ضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فيما تناول المبحث الثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، فيما تناول المبحث الثالث واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، أما **الفصل الرابع** فتناول الدراسة القياسية تحت عنوان قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختارة، وتكون من مبحثين تناول المبحث الأول توصيف النماذج المستخدمة لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختارة، وفي المبحث الثاني تم تقدير وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وأختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها عن طريق البحث حول المسائل الأساسية للدراسة.

هناك العديد من الكتب والبحوث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه موضوعاً ذو أهمية خاصة للبلدان

المتقدمة والنامية على حد سواء، وفيما يأتي محاولة لاستعراض أهم تلك الدراسات والتي لها علاقة بموضوع دراستنا من جانب أو آخر:-

1- كتاب (جيل برتان) (1970) بعنوان (الاستثمار الدولي) الذي أكد فيه على ان الاستثمار الدولي لا يمثل الا جزءاً ضئيلاً من مجموع الاستثمار في العالم، مع ذلك، وبفضل أثره المميز وقدرته على التغلغل فإنه يحدد مستقبل العلاقات بين الدول.

2- كتابي (محمد السيد سعيد) (1978) (1986) بعنوان (الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) و (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) والتي حاول الكاتب فيها تشخيص الشركات عابرة القومية ودورها في تدويل الاقتصادات المحلية في العالم بواسطة استثماراتها الواسعة الانتشار.

3- كتاب (هناء عبد الغفار) (2002) بعنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً) حاولت هذه الدراسة تبيان الروابط القوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية بطرق متعددة لغرض خدمة الأسواق العالمية، وتغير وجهة نظر عدم الاطمئنان تجاه الاستثمار الاجنبي المباشر وازدادت الرغبة في الاعتماد عليه بغية تطوير القطاعات الاقتصادية وتحويلها باتجاه أسواق التصدير.

4- كتاب (عبد السلام أبو قحف) (2003) بعنوان (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) يمثل هذا الكتاب محاولة لتحليل ودراسة اقتصاديات الاستثمار الدولي عن طريق المقدمات الأساسية التي تتناول الكثير من المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمارات الاجنبية، منها على سبيل المثال نظريات التدويل والآثار الايجابية والسلبية للاستثمارات الاجنبية.

5- كتاب (أميرة حسب الله محمد) (2005) بعنوان (محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة

مقارنة: تركيا – كوريا الجنوبية – مصر) يلقي هذا الكتاب الضوء على مفهوم الاستثمار الاجنبي وصوره المختلفة ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، كما يتناول الإطار الفكري لمختلف النظريات التي تفسر حركة رؤوس الأموال الدولية ويبين محددات هذا الاستثمار في الواقع العملي.

6- كتاب (نزيه عبد المقصود مبروك) (2007) بعنوان (الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية) ويتمثل هدف هذا الكتاب في محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في تشجيع انسياب الاستثمارات الاجنبية الى البلدان النامية، وعن طريق ذلك التعرف على الآثار الايجابية والسلبية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الاجنبية.

7- كتاب (رضا عبد السلام) (2007) بعنوان (محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر) حاول الباحث دراسة مرحلة التحول الاقتصادي التي تمر بها مصر والإجراءات الحكومية ومنها تحرير سعر صرف الجنيه المصري .أمام الدولار من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على القدوم للاستثمار في مصر، مستعيناً بتجارب دول شرق وجنوب شرق آسيا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

8- أطروحة دكتوراه (هناء عبد الغفار السامرائي) (1999) بعنوان (العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية وأثاره الاقتصادية على البلدان النامية) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماذا يعني نمو الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للتجارة الخارجية، وما هي انعكاسات ذلك على مسيرة التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على الروابط القائمة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

9- رسالة ماجستير (تأميم محمد سلوم الجبوري) (2000) بعنوان (أثر الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية العربية: أقطار عربية مختارة) يهدف البحث الى التعرف على تدفقات الاستثمارات الاجنبية الداخلة الى الأقطار العربية وأهم أثارها الايجابية والسلبية على التنمية الاقتصادية ولاسيما في كل من (السعودية، البحرين، مصر والمغرب).

10-رسالة ماجستير (رجاء عزيز بندر العكيدي) (2000) بعنوان (تقييم لمحددات وسياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية / دراسة لعينة من بلدان نامية مختارة للمدة (1980-1997)) تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على طبيعة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، والابتعاد عن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة طوق النجاة الوحيد للنهوض بالتنمية الاقتصادية، والنظر اليها على إنها طريق السير فيه يمكن ان يكون في اتجاهين متعاكسين.

11-أطروحة دكتوراه (جليلة عبد اللطيف الجابري) (2005) بعنوان (إمكانيات تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق) هدفت الدراسة الى إيضاح مبررات الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية تسويقها مع إلقاء الضوء على مسيرة الاستثمار الاجنبي المباشر والدور ألتأريخي للشركات متعددة الجنسية وفعالية استثماراتها في ظل اقتصاد العولمة وعلاقة ذلك بالاستثمار الاجنبي المباشر.

12-رسالة ماجستير (مهند منير بشير السلمان) (2005) بعنوان (أثر الاستثمارات الاجنبية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي) حاول الباحث دراسة الاستثمار الاجنبي في الخدمات عن طريق دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الخدمات على النمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية، بافتراض ان هذا النوع من الاستثمار يزيد من معدل النمو الاقتصادي للدول المضيفة لهذه الاستثمارات.

13-أطروحة دكتوراه (بشار ذنون محمد الشكرجي) (2006) بعنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في التركز المصرفي: الاردن والسعودية نموذجاً) تأتي هذه الدراسة للتأكيد على ما يسمى بالاستثمار الاجنبي المباشر المالي الذي زاد الاهتمام به في العقدين الاخيرين بشكل كبير ومتسارع، ومحاولة قياس مدى تأثيره على التركز المصرفي وكذلك الحكم على أداء المصارف من خلال حجم الاستثمارات الاجنبية المالية فيها.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوصاً في البلدان النامية، التي اتجهت نحو تحرير أقتصاداتها والانفتاح على العالم الخارجي، سواء في مجال التجارة الدولية أم في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر أو حركة رؤوس الأموال، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

حدث ذلك بعد تعثر عملية التنمية الاقتصادية التي اتخذت من إستراتيجية أو نمط التنمية الموجهة نحو الداخل (الاعتماد على الذات)، وما تطلبه ذلك من حماية وتقييد للاستثمارات الأجنبية، باعتبارها نهباً للثروات الوطنية، والاعتماد على المدخرات المحلية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

ظهر في الأدبيات الاقتصادية في منتصف القرن التاسع عشر مصطلح يتحدث عن تحركات رأس المال أطلق عليه حركة رأس المال.

ومع تطور الحياة الاقتصادية أثناء العقود الأولى من القرن العشرين، أطلق على هذه التحركات تسمية الاستثمار الدولي، وفي العقد الثالث من القرن العشرين ورد لأول مرة ذكر الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقي الخلط مستمراً بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى أن تم الفصل بينهما في نهاية عقد الستينات.

إلا ان عملية تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، يعود إلى جملة من الدراسات التي ابتدأت في الستينيات من القرن العشرين ولازالت مستمرة لحد الآن.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أحدى السمات الرئيسة لظاهرة العولمة المالية، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازمة لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال.

وخلال العقود الأولى من القرن العشرين وفي ظل سيادة قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وأثناء ذلك سيطر وتحكم وصدر رأس المال كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد[1].

كان يطلق على حركة رأسَ المال بالاستثمار الدولي حتى عام (1930) حيث ورد ذكر الاستثمار المباشر. وبقي الخلط بين ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (ألمحفظي) لغاية عام (1968) حيث تم الفصل بين المفهومين. فالاستثمارات المباشرة تطلق على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية وهي استثمارات شركات مسجلة في الدولة الأم وتعمل في الخارج.

---

[1] ثريا علي حسين الورفلي (محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة) بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل"، ليبيا، طرابلس، 2006، ص2.

أما مفهوم الاستثمار ألمحفظي فقد أطلق أول مرة من قبل (ماثيو سايمون) عام (1967) إذ ركز وأعطى اهتماماً خاصاً للشركات الأم التي تمارس نشاطها خارج الحدود، وميزها عن الشركات الوطنية التي تمارس نشاطها الإنتاجي في الدولة الأم ولها نشاطات إنتاجية في الخارج. ويتضمن كل أنواع التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع القروض المصرفية وجميع أنواع الأسهم[1].

وبذلك نستطيع التمييز بين نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي وهما الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) (FDI) والاستثمار الأجنبي غير المباشر(المحفظي)(FPI)(Foreign protfolio Investment).

وتتباين دوافع البلدان في جذب أي نوع من هذه الاستثمارات، ويرجع هذا التباين إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسية مثل حجمها ومدى درجة دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تقدم خدماتها لها، أو إلى الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنتائج التي ترجو تحقيقها من وراء الاستثمار الأجنبي، هذا بالإضافة إلى الخصائص الصناعية أو النشاط الذي تمارسه الشركة وعوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف وغيرها[2].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات

---

(1) سرمد كوكب الجميل (التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات) الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، 2002، ص245-247.

(2) تشام فاروق (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نادي الدراسات الاقتصادية، ص8.

www. clubnada.jeeran. com.

صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات[1].

كما عرّف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب[2].

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه (مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة)[3].

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها[4].

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) على انه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً[5].

---

(1) Hussien ALasrag (foreign Direct Investment Development policies in the Arab countries) M PRA, No. 83, 2005, P5. WWW. mpra. ub. uni – munechen. de / 2230 /.

(2) UNCTAD (world Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the challenge of Development), Geneva and new York , 1999, p 465.

(3) UNCTAD (world Investment Report 2004: The shift Towards services) Geneva and new York , 2004. p 345.

(4) هناء عبد الغفار (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً)، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14.

(5) ESCWA (The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries) U. N, New York , 2000, P 14.

ونستطيع التوصل إلى مفهوم واسع للاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عدة عناصر وهي[1]:

- الاستثمار في المشاريع المنتجة ومشاريع قطاع الخدمات.
- إدماج الحساب الجاري للمساهمين الأجانب في الشركة، أو الاحتياطي المكون من طرفهم في رأس المال.
- تحويل ديون خارجية متعلقة باقتناء تجهيزات أو معدات من الخارج إلى رأس مال.
- تحويل دين برسم المعونة الفنية الأجنبية إلى رأس مال.
- حصة الاستثمار المحولة من حساب قابل للتحويل.

فكل عملية من العمليات السابقة، إذا قام بها مستثمر أجنبي تعد استثماراً أجنبياً مباشراً، وبذلك فإن كل ربح ناتج عنها يعد استثماراً أجنبياً إذا أعيد استثماره بدلاً من تحويله إلى البلد الأم.

ونستطيع التوصل إلى تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو لتوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما حيازة وتملك الأصول في البلد المضيف[2].

وهنا لابد من معرفة المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر (F.D.I) أي الأساس التمويلي له وهي:

---

(1) محمد أبو الفضل (الحوافز الممنوحة للاستثمار الخارجي المباشر في المملكة المغربية) ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات، 24-25 مارس، تونس، 1997، ص142.

(2) Krugman, Paul R. and obstfeld , Maurice (International Economics: Theory and policy) New York , sixth Edition, 2003, p 169-171.

1- رأس المال المساهم به **Equity Capital**: وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم)[1].

ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج.

وجدير بالذكر أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي. ففي عقد التسعينيات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما حصة الشكلين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط (23%) للقروض داخل الشركة، و (12%) للأرباح المعاد استثمارها[2].

2- الأرباح المعاد استثمارها **Reinvested earnings**: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض أعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف[3].

3- القروض داخل الشركة **Intra-company Loans**: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة، بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين[4].

---

(1) ESCWA (comparatives study of Natioual strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region) U. N, New York , 2001, P 3.

(2) UNCTAD (world Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R & D) overview, U. N, New York , 2005, p 8.

(3) UNCTAD (world Investment Report 1996: Investment, Trade and International policy Arrangements) Geneva and New York, 1996, p219-220.

(4) هناء عبد الغفار (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً) مصدر سابق ص15.

ويلاحظ أن مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات متعددة الجنسية حتى أن بعض الكتاب يشيرون إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات عبر الوطنية وهي شركات أعمال تسيطر على العملية الإنتاجية في إطار دولتين أو أكثر وتكون لهذه الشركات قدرات عالية على عبور الحدود ونشر أنشطتها في مختلف أرجاء العالم، لذا لا بد من التأكيد على أن الشركات متعددة الجنسية صارت حقيقة في الاقتصاد العالمي لا يمكن التقليل من شأنها أو تجاهلها، بسبب الدور الكبير الذي تؤديه في عملية الاستثمار الدولي(1).

أن أهم وسيلتين تتبعها الشركات متعددة الجنسية للقيام باستثماراتها هما (الاقتناء والاندماج) في الدول التي تطبق سياسات الخصخصة وفي حالة الدول التي لا تطبق برامج الخصخصة أو تنفذ برامج محدودة لا تشمل كل القطاعات فإن أسلوب الشركات يكون المشاريع الجديدة، وتفضل الشركات أسلوب المشاريع الجديدة خصوصاً إذا كانت تكلفتها أقل من تكلفة الاقتناء أو الاندماج مع شركات محلية أو أنها غير متوفرة أصلاً(2).

وتتفاوت الأنماط القطاعية لعمليتي الاقتناء والاندماج فيما بين الدول المتقدمة تفاوتاً كبيراً، ففي بلدان الإتحاد الأوربي تعد صناعات المواد الكيمياوية والأغذية والمشروبات والتبغ أهم الصناعات المستهدفة بعمليتي الاقتناء والاندماج، أما في الولايات المتحدة فتعد الصناعات الكهربائية والمعدات الالكترونية والمواد الكيمياوية الأهداف المفضلة، أما في من منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية فتتركز على المرافق العامة ومنتجات البترول والاتصالات(3).

---

(1) علي ميّا وآخرون (العولمة وتحديات التقنية والتكنولوجية على الإدارة) مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (3)، دمشق، 2005، ص100.

(2) الأسكوا (الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الأسكو مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية) الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص11.

(3) UNCTAD (world Investment Report 2000: Cross border Mergers and Acquisitions and Development) overview, New York and Geneva, 2000, p26.

وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، بفضل موجة عمليتي الاقتناء والاندماج عبر الحدود حوالي (800) مليار دولار في عام (1999) بزيادة مقدارها (16%) عن السنة السابقة[1].

إن تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية في العالم صار واضحاً عن طريق زيادة سيطرة هذه الشركات على موارد العالم، حيث أشارت دراسة في عام (1995) شملت اكبر خمسمائة من هذه الشركات في العالم إلى أن أجمالي إيراداتها بلغت (11378) مليار دولار والذي يمثل (45%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و(171%) من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للعام (1994)، وبلغت أصول هذه الشركات نحو (32.2) تريليون دولار وعدد الأيدي العاملة فيها تقدر بحوالي (35.2) مليون عامل، في حين قدرت أرباحها بحوالي (323.4) مليار دولار، وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على حوالي (40%) من حجم التجارة العالمية وأغلب الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تحت سيطرتها[2].

ولمعرفة الطرق التي تؤثر بها الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو تأثير مشترك بين الشركات والبلد المضيف، فإن المرء يستطيع أن يميز بين دوافع ومبررات مختلفة لانتقال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ما تسمى برباعية الموارد والسوق والكفاءة والأصول الاستراتيجية، فالبحث عن هذه العناصر والسعي لإيجادها يهدف إلى توجيه استثمارات الشركات متعددة الجنسية اتجاهاً يخدم أهدافها الأساسية في تعظيم الأرباح وتحقيق النمو في أي مكان في العالم، ويمكن توضيح هذه الدوافع بالتفصيل كما يلي:

---

(1) I bid, p9 .

(2) كريم نعمة (أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد) مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد (27)، آذار، 2006، ص3.

www. ulum. nl /3htm .

1- الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية Natural resource-seeking FDI

الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية هو الشكل الأقدم للاستثمار الذي أتبعته الشركات متعددة الجنسية في البلدان النامية، وخاصة في مجال النفط والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويعتمد هذا النوع على تشجيع الصادرات من المواد الأولية وزيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والمدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية[1].

وكان الظهور الأول لهذا النوع من الاستثمار عندما قامت الشركات الأجنبية باستغلال الموارد الخام المكتشفة في مستعمرات الدول الصناعية في آسيا وأفريقيا، واكتسبت سمعة سيئة وذلك لقيامها بالنهب المنظم لثروات الشعوب المستعمرة، وفي فترات لاحقة بدأت تظهر الشركات الكبرى التي تسعى إلى استقطاب استثماراتها في التنقيب عن النفط واستخراجه وتصفيته وتصديره[2].

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق Market-seeking FDI

يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تؤثر على البلدان النامية عن طريق الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية وهذا هو الأسلوب الذي ساد خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، وكان هذا النوع أيضاً هو السائد في موجة الاستثمارات الأمريكية في أوربا في المدة المبكرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والاستثمار الياباني في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل عقد الثمانينيات. وفي بعض الأحيان تستثمر الشركات الأجنبية في أسواق جديدة تتميز بانخفاض المستوى التكنولوجي، وهذا ما يؤدي إلى عدم القدرة على نقل المعرفة الفنية إليها بسهولة، وبالتالي لا يمكن حماية سمعة

---

(1) UNCTAD (Foreign Direct Investment and Development) U. N. New York and Geneva, 1999, p 19.

(2) ماهر كنج ومروان عوض (المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق) معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص54.

منتجات الشركات الأجنبية ذات الجودة العالية في الأسواق الجديدة، أو استغلال تلك السمعة مثلاً في قيام البنوك الكبرى بشراء بنوك صغيرة في الأسواق الواعـدة[1]. وأي استثمار ساعي للسوق يكون له آثار مضاعفة في الطلب المحلي والإنتاج وهو ما يؤدي إلى زيادة كبيرة غير مباشرة في الاستيرادات، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار، وذلك بزيادة رصيد رأس المال فيها.

ويعتمد هذا الاستثمار على حجم السوق ونموها في البلدان المضيفة، ويقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي وحصة الفرد منه، التي توضح القوة الشرائية المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددة الجنسية[2].

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة Efficiency-seeking FDI

يتم التعهد بهذا النوع من الاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسية التي تحقق تدويل عملياتها بشكل مكثف، والهدف من هذا الاستثمار هو تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النسبية بشكل كامل في البلدان المضيفة[3].

والأقدم من بين هذه الاستثمارات هي الاستثمارات الساعية للحصول على العمل، فعندما ترتفع الأجور في البلد الأم تسعى الشركات متعددة الجنسية للحصول على فرصة العمل منخفض الكلفة في الدول النامية عن طريق تمركز صناعاتها أو الأجزاء كثيفة العمل من عملياتها الإنتاجية فيها، وهذه هي سمة الاستثمار الياباني

---

(1) ماهر كنج ومروان عوض (المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق) معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص55.

(2) UNCTAD (FDI Determinants and TNC strategies: The Case of Brazil) U. N, New York and Geneva, 2000, p 3.

(3) ESCAP (Foreign Direct Investment In central Asian and Caucasian Economies : policies and Issues) Studies in Trade and investment 50, U. N, New York, 2003, p 22.

في آسيا واستثمارات الولايات المتحدة في المكسيك والاستثمار الأوربي في وسط وشرق آسيا.

ولهذا النوع من الاستثمار الأجنبي آثار توسعية في تجارة البلد المضيف، حيث يؤدي إلى تنوع صادراته بالإضافة إلى آثاره في مستوى الاستهلاك عن طريق استيراد أغلب مدخلات العملية الإنتاجية.

4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية Strategic asset-seeking FDI

يحدث هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم أحدى الشركات بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، ويكون لهدا النوع من الاستثمار آثار توسعية على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك. وبعض الدول النامية قادرة على جذب هذا النوع من الاستثمار عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية ولا سيما العمالة التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة، والهياكل الإرتكازية المادية، وكمثال على ذلك ما قامت به الشركات من تمركز في مواقع البحث والتطوير في سنغافورة، وتطوير البرامجيات في الهند[1].

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسية. ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية، وعلى النحو الآتي:

---

[1] ESCAP (Policies and strategies for the promotion and Attraction of foreign Direct Investment In less DeveloPed Economies and Economies in Transition : AN Introduction) Dushanbe, 2003, P 14.

أ – الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية:

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية:

1- الاستثمار المشترك Joint venture

وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية[1].

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[2].

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) الاستثمار المشترك على أنه "إتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سوياً بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه ويديره المشتركون"[3].

إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية، وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد (العولمة الاقتصادية: منظماتها ـ شركاتها ـ تداعياتها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص184.

(2) عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص481-482.

(3) محمود سليمان (الحماية الدبلوماسية للاستثمار الاجنبي) ندوة الاستثمار الاجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر، 1997 ص274.

المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع[1].

إن عملية الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية، له مميزات متعددة ومن أهمها[2]:

أ- استخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية.
ب- إنتاج سلع ذات جودة عالية، وهذا ما يساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية.
ج- بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج، وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
د- حصول الشركات الأجنبية على المواد الأولية والوقود بأسعار مناسبة مما ينعكس إيجاباً على هيكل تكاليف الإنتاج.
هـ- تدريب الكوادر المحلية بشكل منظم ومكثف في حقول الإنتاج والتسويق والإدارة الصناعية.
و- زيادة رأس مال المشروع بقدر كبير وبذلك تقل مخاطر الاستثمار وأعبائه على المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ما تقدم فإن الاستثمارات المشتركة تكون بمنأى عن التقلبات السياسية وأكثر مرونة في عملية الإنفاق عليها، ولا تحتاج هذه المشروعات التحرير الكامل للتجارة وعوامل الإنتاج، بل تتطلب عملية التحرير في أفضل الأحوال المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات فقط[3].

---

(1) نزيه عبد المقصود مبروك (الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص38.

(2) إبراهيم عبد الله بن سلمة (الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات: تجربة سابك) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24- 25 نوفمبر، 1997، ص26.

(3) مصطفى أحمد كمال (الاستثمارات الأجنبية المشتركة في المملكة العربية السعودية: توزيعها، أشكالها، حجمها، وتقييم أهميتها الاقتصادية) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر، 1997، ص138-139.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-owned FDI

هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، حيث لا يوجد شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات، وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستقدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع[1].

وفي المقابل فإن البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية تتردد كثيراً بل ترفض أحياناً مثل هذا النوع من الاستثمار، وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على أسواقها، إلا أن الواقع يشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية، بل صار وسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بعد زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية بل وحتى الدول المتقدمة صناعياً، وبذلك أخذت الدول بالتصريح للشركات متعددة الجنسية بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها[2].

ونستطيع القول بأن شركات البلدان المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، هولندا، كندا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا، استراليا، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد.

وتأتي الولايات المتحدة واليابان في صدارة هذه البلدان من حيث نصيبها النسبي في جملة تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة إلى الدول

---

(1) صلاح عباس (العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص82.

(2) عبد السلام أبو قحف (إدارة الأعمال الدولية) الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص267.

النامية، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث (ثلاثة) مليارات دولار سنوياً حتى عام (1993) وهو ما يمثل تقريباً (22%) من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وتركزت هذه الاستثمارات في أمريكيا اللاتينية (60%) وشرق آسيا (30%) وحصلت البرازيل والمكسيك على أكثر من نصف إجمالي هذه الاستثمارات[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من الاستثمار له مخاطر على الشركات متعددة الجنسية، فبعد تحقيق الاستقلال السياسي للعديد من الدول النامية، تعرضت هذه الاستثمارات لتصفية حقيقيه مع موجة التأميمات التي اجتاحت بلدان العالم الثالث خاصة في النصف الأول من عقد السبعينات، ففي عقد الستينات أممت البلدان النامية (455) مشروعاً أجنبياً منها (32) في قطاع التعدين و(40) في قطاع البترول، و(98) في الزراعة.. الخ، أما في السبعينيات فقد تم تأميم (914) مشروعاً أجنبياً[2].

إلا أن هذه المخاطر بدأت بالتلاشي في عقد الثمانينيات، وانتهت نهائياً في عقد التسعينيات، وبدأت البلدان النامية تسعى جاهده لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الخطوات الواسعة للعولمة الاقتصادية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة Free-Zones

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيداً عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[3].

---

[1] روبرت ر. ميللر (محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (30)، العدد (1) مارس 1993، ص16.

[2] محمد السيد سعيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) سلسلة عالم المعرفة، رقم (107)، الكويت، 1986، ص202.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص185.

وترجع فكرة المناطق الحرة إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت لجذب التجارة الدولية العابرة. والتي كانت تهتم بتموين السفن التجارية وإقامة المخازن وإعادة شحن السلع العابرة، ومن اهم أمثلتها، المنطقة الحرة في جبل طارق (أنشأت عام 1704) ومنطقة سنغافورة عام (1819)، ومن أشهرها في الوطن العربي منطقة (جبل علي) في إمارة دبي، وبورسعيد في مصر(1).

ويكون الهدف الأساس لإنشاء هذه المناطق هو أقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة.

وقد نجحت بعض البلدان في مختلف إنحاء العالم من تحقيق التطور الاقتصادي عن طريق مناطقها الحرة، كما حدث في جمهورية الدومينيك في البحر الكاريبي في التسعينيات من القرن التاسع عشر، حيث صارت مصدراً رئيساً للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الالكترونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي منحت اغلب تلك السلع إعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية (مبادرة حوض الكاريبي)(2).

وللمناطق الحرة العديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء ويمكن حصرها في(3):

---

(1) مغاوري شلبي (المناطق الحرة... فوائد وأضرار)
www. islam on line. net / arabic / economics /2001/04/article 4-sh tm.

(2) جون د. سوليفان وجين روجرز (الاستثمار الاجنبي المباشر) مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، طبعة منقحة، 2004، ص46.

(3) المناطق الحرة في مصر ص2.
www. Idbe - egypt . com / doc / hora. doc.

- المزايا للبلد المضيف:

1- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.

2- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد.

3- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل.

4- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات.

5- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من هذه المناطق.

6- تنمية المناطق النائية والأقل تقدماً.

- المزايا للمستثمرين والمشروعات:

1- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة.

2- تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة.

3- الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة.

4- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع.

5- يمنح المستثمرين الأجانب حق الإقامة داخل البلد.

وعلى الرغم من المزايا السابقة فأن المناطق الحرة تعمل على تكوين مناطق متطورة مقارنة مع المناطق الاخرى في البلدان النامية، وبذلك تتفاوت مستويات النمو والتنمية في هذه البلدان وإمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الى الخارج.

4- مشروعات أو عمليات التجميع Assembly operations

تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي - والامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقيه بين الطرفين، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين (كومبيوترات مثلاً) لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف[1].

[1] صلاح عباس، مصدر سابق، ص87.

وفي بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كلياً، ويترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، أما إذا كان المشروع الاستثماري التجميعي على شكل عقد أو اتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية بشكل أو بآخر، فإن هذا النمط يكون مشابه لأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج(1).

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية:

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثماراً مباشراً أو غير مباشراً، وهذه الأشكال هي(2):

1- عقود التراخيص (الامتياز) Licensing Contract

عبارة عن أتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين(3).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين. الأول يسمى الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. والنوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فأن الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر(4).

---

(1) عبد السلام ابو قحف (إدارة الاعمال الدولية) مصدر سابق، ص269.

(2) UNCTAD (world Investment Report 1998, Trends and Determinants) . U. N, New York and Geneva , 1998, P 351.

(3) محمد السيد سعيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) مصدر سابق، ص228-229.

(4) عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) مصدر سابق، ص494-495.

2- عمليات تسليم المفتاح Product-in-hand Projects

وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته[1].

3- عقود الإدارة Managerial contract

عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية، منحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة الجنسية[2].

4- التعاقد من الباطن Subcontract

وهي عقود امتياز أو أنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي، وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعهما مثلاً) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يستخدمها في إنتاج منتوجاته النهائية، وبعلامته التجارية، وقد يقوم الطرف الأول (الأصيل) بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل[3].

---

(1) عبد السلام أبو قحف (إدارة الأعمال الدولية) مصدر سابق، ص274-275.

(2) صلاح عباس، مصدر سابق، ص104.

(3) عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) مصدر سابق، ص506.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت وجهات النظر إلى الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسية بالتحول إلى النشاط والإنتاج الدولي، وتحاول نظريات التدويل إيضاح الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة.

لقد واجهت الشركات متعددة الجنسية أثناء تاريخها الطويل صوراً مختلفة من الأخطار والتهديدات بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية، واهم هذه العوامل الأزمات الاقتصادية، من تضخم وكساد وركود وغيرها من الأمراض الاقتصادية. كما تنامى دور الأسواق العالمية نتيجة لظهور اقتصاديات الحجم للسلع والخدمات، مما أعطى الشركات متعددة الجنسية دافع للبحث عن أسواق جديدة، وحددت أسواق بعينها كما حدث عندما وضعت الشركات الأوربية أسواق الولايات المتحدة الأمريكية كأهداف محددة لها، وبالمقابل فإن أسواق أوربا وآسيا كانت أهداف استراتيجية للشركات الأمريكية، إن هذه التوجهات الاستراتيجية دفعت الشركات لعبور الحدود الدولية والاندفاع باستثماراتها للخارج استجابة للتنافسية الدولية[1].

وكانت التعرفه الجمركية من الموانع الكبيرة التي واجهت الشركات متعددة الجنسية في نشاطها، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات الأخرى، وهذا ما دفع الشركات إلى التجمع في تكتلات اقتصادية دولية هدفها الأساسي غزو الأسواق العالمية.

ان الأمور السابقة أدت إلى الاقتراب من المستهلك الأجنبي والموارد الأولية والبشرية، وهذه المزايا تؤدي إلى خفض الكلف وتحقيق الكفاءة لزيادة المنافسة الدولية.

---

[1] سرمد كوكب الجميل (المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر: تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة) مجلة علوم إنسانية، العدد (18)، السنة الثانية، فبراير 2005، ص10. www. ulum, h1/3htm.

من هنا برزت الأدبيات الاقتصادية والمالية والإدارية التي تتحدث عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن أجمالها في:

أولاً: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية The Classical Economic Theory

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية والمال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وافترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، وأن الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري، ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار، والاستثمار الأجنبي المباشر يعد انتقالاً لعوامل الإنتاج، ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسية نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة[1].

تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم وتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، والتي تعني معدل الخصم الذي من شأنه أن يساوي بين القيمة الحاضرة للتدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار وبين سعر عرض الأصل الرأسمالي[2]. فرأس المال ينتقل من بلد يتميز بالوفرة فيه إلى آخر يتسم بندرته اعتماد على الاختلافات في أسعار الفائدة، أي ينتقل من البلد الذي تكون فيه معدلات العوائد منخفضة بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى البلد الذي تكون فيه العوائد مرتفعة، وهذه الفكرة ناشئة من فرضية مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات الأجنبية تحاول أن تعمل موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين

---

(1) محمد السيد سعيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) مصدر سابق، ص25.

(2) علي عبد القادر علي (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر) سلسلة جسر التنمية، العدد (21) السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تموز 2004، ص7.

تكلفته، فلو افترضنا أن العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في البلد الأم، على افتراض أن التكاليف الحدية متساوية، فهنا يكون الحافز للاستثمار في الخارج أقوى من الداخل (البلد الأم)[1].

إن هذه النظرية يمكن أن تقدم تفسيراً للاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تقديم تفسير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مقنع للأسباب التالية:

أ- لا يكفي الفارق الإيجابي المتحقق في الخارج مقارنة مع معدل الفائدة المتحقق في الداخل، لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ أنه يظل أقل من (علاوة المخاطر) المطلوبة فالاستثمارات الأجنبية كانت في أوجها في بريطانيا قبل عام (1914) لكنها بدأت بالخروج أثناء حقبات عودة النشاط الاقتصادي، وبعد انتهاء الأزمات، باحثة عن الأمان، في الوقت الذي كانت فيه معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع بسرعة في البلد، وهذا دليل على أن الاهتمام بالمردود لم يكن العنصر الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار بل درجة الأمان كانت عاملاً حاسماً في ذلك[2].

ب- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن بالضرورة تحركات رأس المال الدولي، فالشركات متعددة الجنسية تلجأ إلى زيادة حجم استثماراتها المباشرة عن طريق الاقتراض في الدول المضيفة[3].

---

(1) أميرة حسب الله محمد (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا- كوريا الجنوبية- مصر) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص26-27.

(2) جيل برتان (الاستثمار الدولي)، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، 1970، ص33.

(3) وهبي غبريال (الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية: ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي) بحوث مناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، تحت عنوان التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، للفترة 25-27 مارس القاهرة، 1976، ص36.

ج- لم تستطع النظرية التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره تختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذه النظرية تعامل الاستثمار الأجنبي من زاوية تدفق رأس المال المالي ولم تأخذ بنظر الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن إضافة إلى رأس المال، التكنولوجيا، المهارة، الإدارة وغيرها[1].

ثانياً: نظرية السياسة العامة The Theory of Political general

تعتمد هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأفكار الميركانتيليه، التي ترى إن الاقتصاد يخضع للسياسات الحكومية، وان الشركات متعددة الجنسية هي أدوات للسياسة الخارجية للبلد ألام، ووفقاً لهذه النظرية فأن الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية لم يحدث نتيجة ضرورات اقتصاديه وإنما كان سياسة اختارتها الشركات للاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومات الأم، لتغري شركاتها بالاستثمار في الخارج[2].

وداخل إطار هذه النظرية يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف، الموقف الأول يؤكد على أهمية المعاملة الضريبية للعوائد المتولدة من المشروعات التابعة والتي تقدمها الحكومات الأم لشركاتها، والثاني يركز على أثر السياسة المحلية في بنية الاقتصاد في الدولة الأم، وأثر ذلك في حوافز الاستثمار في الخارج، والموقف الثالث يروّج للدور المهم الذي تمارسه الشركات الأجنبية في تنفيذ السياسة الخارجية للبلد الأم، أي الوظيفة السياسية للشركات في إستراتيجية الدولة[3].

---

[1] رضا عبد السلام (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب أسيا مع التطبيق على مصر) المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص40.

[2] عبد المجيد شهاب أحمد (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً — دراسة تحليلية) مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (4)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2006، ص78.

[3] محمد السيد سعيد (الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص63.

غير أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات لكونها لا تتفق مع الواقع ولا مع المنطق النظري السليم. فالشركات الأجنبية قامت باتخاذ خطوات أدت إلى إلحاق الأضرار بمصالح الدولة الأم، كقيامها بإنشاء فروع لها في الخارج هدفها الأساسي هو التهرب من الرقابة الحكومية عليها في الداخل، أو التهرب من تنفيذ بعض القوانين القومية التي لا تتماشى مع مصالحها(1).

ثالثاً: النظريات المستندة إلى عدم كمال الأسواق (نواقص السوق) Market Imperfections

تقوم هذه النظريات على افتراض أن الأسواق في البلدان النامية هي أسواق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة، وان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم فقط للحصول على عوائد عالية وإلا لصار استثماراً غير مباشراً، ولذا ظهرت نظريات تطرح الموضوع من ناحية الخصائص الداخلية للشركات متعددة الجنسية لأجل تفسير أسباب ودوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات هي:

1- نظرية الميزة الاحتكارية The Theory of monopolistic advantage

قدم الانموذج الاحتكاري الإقتصادي هايمر (1960) ويفترض هذا الانموذج أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على الأسواق الخارجية، وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لا تمتلكها الشركات المحلية في الدول المضيفة، بالإضافة إلى وجود عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول عل تلك الميزات التنافسية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، وهذه الميزات تمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عائدات أعلى من العائدات التي تحصل عليها الشركات المحلية في السوق الخارجي(2).

---

(1) محمد السيد سعيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) مصدر سابق، ص27.

(2) رضا عبد السلام، مصدر سابق، ص42.

ومن تلك العوائق فجوة المعلومات، العلامة التجارية، انخفاض تكلفة الوحدة بسبب نمط الإنتاج الكبير، الميزات الإدارية، غيرها، إذ تساعد هذه الميزات الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات اكبر.وما أن تحصل الشركات الأجنبية على تلك الميزات في الدولة الأم حتى يكون هنالك حافز لتوسيع نشاطها لأسواق خارجية، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لهذه النظرية يرجع الى خوف الشركات الأجنبية إذا ما أخفقت في مجاراة جهود منافسيها في الحصول على أسواق ناشئة في الخارج، وإن هذا سيؤدي إلى خفض قدرتها التنافسية ومكانتها السوقية، لذا فإن هذه النظرية تفسر نموذج الاستثمار الدفاعي، الذي يركز على أن المنشأة تباشر في الاستثمار الأجنبي المباشر للحفاظ على موقعها المهدد، حتى وإن تخلت عن بعض الاعتبارات المادية[1].

إن الميزات الاحتكارية للشركات الأجنبية المستثمرة في الخارج تتكون من نوعين، المعارف المتميزة واحتكار القلة.

فالمعارف المتميزة هي إحدى صفات نظرية المنفعة الاحتكارية التي تؤكد الاستثمار الأفقي وبالمقابل فإن احتكار القلة يؤكد الاستثمار العمودي، والمشروعات متعددة الجنسية تحمل في الغالب صفة المحتكر في المعارف المتميزة لذلك فهي على ارتباط قوي بالاستثمار الأفقي والرأسي معاً[2].

وعرض الاقتصادي وليام في عام (2001) في دراسة له مسحاً لدراسات بعض الاقتصاديين التي تناولت الموضوع كدراسة (دننج وهايمر وكراهام

---

[1] عبد الكريم عبد الله محمد (العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في جمهورية مصر العربية: دراسة اقتصادية قياسية) مجلة الإدارة الاقتصاد، السنة (28)، العدد (56)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص7.

[2] رعد الصرن (أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي) سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، شباط، 2001، ص188.

وكرجمان) وتبين أن دننج قد ركز في دراسته على الخصائص الداخلية للشـركات متعددة الجنسية الأمريكية العاملة في بريطانيا مقارنة مـع الشـركات البريطانيـة المنافسة لها، وأتضح أنها أكثر إنتاجية من منافستها المحلية، وقد أُرجع ذلـك إلـى القدرات العالية للشركات الأمريكية على نقل التكنولوجيا والأصول غير الملموسـة الأخرى مثل المهارات التسويقية والإدارية من الشركة الأم إلى بريطانيا وتكييفهـا مع الظروف والبيئة البريطانية، ولكن بمرور الزمن استطاعت الشركات البريطانية منافستها واللحاق بها، وهذا ما دعاه إلى الاستنتاج، أن الاستثمار الأجنبي المباشـر الذي قامت به الشركات الأمريكية أدى إلى رفع مستويات الإنتاجيـة فـي جميـع الشركات الصناعية البريطانية، وهذا ما حقق فوائد صافية للاقتصاد البريطاني[1].

ومع تفسير هذه النظرية لمزايا الشركات متعددة الجنسية إلا أنها لم تبين سبب قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر دون الصيغ الأخرى كمنح التراخيص.

2- نظرية إضفاء الطابع الداخلي The Theory of Internalization

هي إحدى النظريات التي ظهرت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشـر علـى أساس عدم كمال السوق، وتؤكد هذه النظرية على أن الاستثمار الأجنبي المباشـر ومن ثم الشركات متعددة الجنسية تقوم بتدويل عملياتها داخلياً، عن طريق إحـلال الشركات لتعاملاتها الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكـار والعمليـات الإنتاجيـة والتسويقية داخل الشركة تحت مظلة شركة واحدة منفردة هي الشـركات متعـددة الجنسية بدلاً من تعاملاتها في الأسواق الدولية غير الكاملة. ويعتمد ميل أي شـركة لتدويل نشاطها على مدى سيطرتها على موارد لا يمكن لمنافسيها الحصول عليها، وعلى مقارنة الشركة المستثمرة للمنافع التي يمكن أن تحصل عليها من الاسـتعمال

---

(1) مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر (محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة) مجلة بحوث مستقبلية، العدد (15)، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، تموز 2006، ص94.

الداخلي لهذه الموارد وبين الفوائد أو المخاطر نتيجة التنازل عن المـوارد لشـركة مستثمرة أخرى[1].

وان هذا الاستخدام الداخلي في صورة استثمار أجنبي مباشر يحقق للشركات المستثمرة عدداً كبيراً من المزايا وهي[2]:

أ- يمكنها ان تحقق أرباح في الخارج تفوق ما يمكن تحقيقه في الداخل.

ب- تقلل من تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات والنفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن.

ج- رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطوير عمليات التخطيط ومراقبة الإنتاج، خاصـة مـا يتصل بإمداد المدخلات الهامة للإنتاج.

د- التخلص من التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصـص، التحكم السعري) عن طريق استخدام التمييز السعري.

تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات وذلك لإغفالها أهميـة المزايـا المكانيـة كمحدد رئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإهمالها للقيود المفروضة من قبـل البلدان المضيفة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التـي تتبعهـا هـذه الدول، والتي تؤثر سلبياً في الممارسات الوقائية التي تتبعهـا الشـركات متعـددة الجنسية لحماية أنشطتها.

3- نظرية الموقع The site Theory:

تركز هذه النظرية على تقليل المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تركز على الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات متعـددة الجنسـية لمكان استثماراتها، أي اختيار البلد المضيف للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، مـع

---

[1] مفيد ذنون يونس وديتا أحمد عمر (محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة) مجلة بحوث مستقبلية، العدد (15)، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، تموز 2006، ص95.

[2] أميرة حسب الله محمد، مصدر سابق، 30-31.

التركيز على المحددات التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة وأخرى[1].

ويؤكد عدد من الاقتصاديين على إن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية، ويضيف (دننج) أن هذه النظرية تؤكد على العوامل ذات الصلة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية[2].

كما يؤكد (دننج) أن البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليه أن يعرض مزايا المكان التي تجعله أكثر جاذبية كموقع للاستثمار الأجنبي من الدول الأخرى، ولخص مسح أجراه الاقتصادي (أجارول) في عام (1980) المحددات الاقتصادية الأساسية لجاذبية الدول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكداً على الفرق في معدل العائد على رأس المال فيما بين الدول، وإستراتيجية تنويع المحفظة الاستثمارية للمستثمرين، والحجم السوقي للبلد المضيف[3].

أدخلت تعديلات على نظرية الموقع من قبل الاقتصاديان (روبوك وسيموندس) وأطلق عليها نظرية الموقع المعدلة[4].

وتستند هذه النظرية على النظرية السابقة إلى حد كبير، أي أنها تتماثل معها مع إضافة بعض العوامل إلى ما سبق، المجموعة الأولى من العوامل تشتمل على المتغيرات الشرطية وتتمثل في خصائص المنتج (السلعة) والخصائص المميزة للبلد المضيف وعلاقاته مع البلدان الأخرى، والمجموعة الثانية تتمثل في العوامل الدافعة

---

(1) عبد الكريم عبد الله محمد، مصدر سابق، ص6.

(2) عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي)، مصدر سابق، ص403.

(3) Khalid Sekkat and Marie-Ange (Trade and foreign Exchange Liberalization, Investment climate , and FDI in the MENA contries) MENA, WP / NO. 39, September 2004. p 4.

(4) فليح حسن خلف (التمويل الدولي) مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الاولى، 2004، ص184-185.

وتشتمل على الخصائص المميزة للشركة ومركزها التنافسي، أما المجموعة الأخيرة وهي مجموعة العوامل الحاكمة فتتكون من الخصائص المميزة للبلد المضيف والخصائص المميزة للبلد المصدر[1].

4- النظرية الانتقائية The Eclectic Theory:

تعتبر نظرية (دننج) التي طورها في عام (1988) نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر. استفاد (دننج) من دراسات ونظريات المنظمة الصناعية (مميزات الملكية)، وتحليل تكاليف النقل (مميزات تدويل الإنتاج) وبعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى (العوامل المعتمدة على الموقع)[2].

وطبقاً للنظرية الانتقائية فأنه هناك ثلاثة عوامل أساسية لابد من توفرها لاتخاذ قرار بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي[3]:

أ- امتلاك الشركة لمزايا احتكارية (مزايا الملكية) في الخارج، بالمقارنة مع الشركات المحلية في البلد المضيف، مثل تملكها أصول ملموسة وغير ملموسة تعطيها مزايا تنافسية مقابل الشركات المحلية مثل، التسويق، التمويل، التقنية المتطورة، المعرفة الفنية، بالإضافة إلى مزايا الحجم والقدرة على تنويع المنتج، البحث والتطوير وسهولة النفاذ إلى أسواق الإنتاج و تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

ب- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع والإيجار أو الترخيص.

---

(1) عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) مصدر سابق، ص404.

(2) رضا عبد السلام، مصدر سابق،ص53.

(3) أميرة حسب الله محمد، مصدر سابق، ص33.

ج- مزايا الموقع أو المزايا المكانية للبلد المضيف والتي يجب أن تتفوق على شركات البلد الأم مثل الاستقرار السياسي، أتساع الأسواق، انخفاض أجور العمال، بنية أساسية مناسبة، وحوافز استثمارية مختلفة.

بموجب هذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر استناداً إلى مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في البلد المضيف، والمزايا المكانية للبلد المضيف، وهذه العوامل لا يمكن أن توزع بشكل منتظم على الشركات وهي مزايا ديناميكية قابلة للتغيير عبر الزمن، فمزايا الموقع قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وهذا قد يؤدي بدوره إلى المزيد من مزايا الملكية.

والميزة الأساسية لهذه النظرية أنها استطاعت دمج ثلاث نظريات في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- نظرية احتكار القلة The Theory of oligopolistic:

ترى هذه النظرية أن الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في طبيعة أسواق احتكار القلة، التي تقسم بين قلة من الشركات الكبرى. وهذا ما يجعل من الصعب على أي شركة أن تنمو بواسطة المضاربة السعرية، فشركات الاستثمار الأجنبي تعمل على تعزيز فرص نموها عن طريق الاستيلاء على الأسواق الخارجية للإنتاج فيها وبما يساعد على زيادة مستوى الرغبة لديها، ففي حالة تحرك أحدى الشركات لاستغلال ميزة احتكارية لديها، تعمل سائر الشركات الأجنبية المنافسة للقيام برد فعل معاكس وإن لم تفعل ذلك فإنها تتعرض لخطر فقدان مواقعها ومكانتها في السوق الدولي أو خطر تنامي وتزايد الميزة الاحتكارية لدى الشركات الأولى.

وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس سلوكاً دفاعياً يهدف إلى المحافظة على أسواق تصديرية قائمة، بل سلوكاً هجومياً يرتبط بضغط السوق الاحتكاري

والحرص على الإفلات منه[1]. إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر يحصل عندما تتهيأ للشركة المستثمرة بعض الفرص لاستغلال مزايا شبه احتكارية تتميز بهـا، وقـد تكون هذه المزايا على شكل تقدم تكنولوجي أو في قدرتها على الوصول إلـى رأس المال، أو في إنتاج منوع يعتمد على وسائل الدعاية والإعلان، أو في تقـدم الإدارة والأساليب التنظيمية الحديثة[2]. وتعرضت هذه النظرية الى مجموعة من الانتقادات تمثلت في تركيزها على جانب الضغوط المتولدة في السـوق المحليـة وتجاهلـت الإغراءات المتاحة في الأسواق الأجنبية، إلى جانب إهمالها واقع لجوء الشـركات الصغرى العاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج، ولـم توضـح لمـاذا لا تستطيع الشركات أن تنمو وتتحرر من ضغوط السوق الاحتكاريـة عـن طريـق التصدير السلعي بدلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا بالإضافة الى انـه مـن الممكن أن يحدث اختلال في توازن سوق احتكار القلة لصالح الشركة التي تمتلـك التجديد التكنولوجي دون أن تضطر إلى المضاربة السعرية لزيادة نفوذها في السوق المحلية، وبذلك أهملت المنافسة الدولية في سوق احتكار القلة وافترضـتها سـوقاً قومية مغلقة، وبالنتيجة فإن هذه النظرية تركز على العوامل المرتبطـة بالسـلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تنبع من المنافسة في سوق احتكار القلة[3].

رابعاً: أنموذج دورة حياة المنتج Product Life cycle model:

تقدم هذه النظرية تفسيراً لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة فـي البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة، وتحاول إن توضح دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبيـة المباشـرة مـن جهـة، وأسباب وكيفية انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود البلد الأم مـن جهة أخرى[4].

---

[1] محمد السيد سعيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) مصدر سابق، ص28.

[2] وهبي غبريال،مصدر سابق، ص37.

[3] محمد السيد سعيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) مصدر سابق، ص29.

[4] عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) مصدر سابق، ص400.

وقد وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي فيرنون (1966)، وتنص على انه في المراحل المبكرة من حياة المنتوج، ينتج من قبل الشركة المبتكرة في سوقها المحلي، وفي المرحلة الثانية تصدر الشركة المنتجة منتوجها إلى دول صناعية أخرى وربما تستثمر في هذه الدول، وفي المرحلة الثالثة فإن المنتوج يكون نمطي بالكامل وتزداد المنافسة السعرية، وهذا ما يدفع الشركة إلى الاستثمار في البلدان النامية للحصول على عمل أرخص[1].

وبناءاً على ما تقدم فإن للمنتوج دورة حياة، والنظرية تميز بين ثلاثة مراحل أساسية في دورة حياة المنتج وهي:

أ- **مرحلة ابتكار المنتج New Product Stage**: تتصف هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، حيث تقود الشركة المنتجة حملات إعلانية مكثفة عند إدخال المنتوج إلى السوق بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، ونتيجة لغياب المنافسة في هذه المرحلة وكون المنتج جديداً، فأن الشركة المنتجة لا تهتم كثيراً بتكاليف الإنتاج وأثرها على مستوى الأسعار الذي تعرض به السلعة، كما أنها لا تواجه ضغوطاً للإنتاج في دول أخرى ، فتسويق المنتوج يكون محلياً لإشباع الطلب المحلي في الدولة الأم أثناء تلك المرحلة، واستجابة لفرص الربح ووجود فائض في الإنتاج تسعى الشركة للبحث عن فرص تصديرية، وهذه الفرص تكون أولاً في البلدان المتقدمة حيث تكون أذواق وقدرات المستهلكين متشابهة مع المستهلكين في البلد الأم، وتبدأ الشركة المبتكرة في الجزء الأخير من هذه المرحلة بالاستثمار في الخارج[2].

ب- **مرحلة المنتج الناضج Maturity Product Stage**: تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتوج يصير أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة

---

[1] Khalid Sekkat and Marie-Ange,op.cit.p4.

[2] رضا عبد السلام، مصدر سابق، ص49.

أنتاجها في البلد الأم، فتعمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية[1].

ج- **مرحلة أفول المنتج Decline Product Stage:** في هذه المرحلة يصير المنتج نمطي لا يمكن تميزه عن المنتجات الأخرى، وتبلغ المنافسة أشدها، وتصير التكنولوجيا نمطية، والعمليات الإنتاجية كثيفة العمل، وتحدد التكاليف موقع الإنتاج بشكل كبير، وبذلك تبدأ الشركة بتحويل استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأقل نمواً حيث تكلفه العمل منخفضة، وتصير هذه البلدان قاعدة لتصدير المنتج إلى البلد الأم وإلى البلدان المتقدمة الأخرى[2].

خامساً: نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر

Un Equilibrium Theory of FDI

تقوم هذه النظرية التي قدمها الاقتصاديان (مون و رويل) في عام (1993) على الاحتفاظ بالافتراض الأساسي الذي يؤكد على أن الشركات متعددة الجنسية لديها ميزات تعود للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، ولكنها أضافت عوامل أخرى سلبية راجعة للملكية أيضاً كصعوبة الوصول للمواد الخام وارتفاع تكاليف العمالة الماهرة في البلد الأم، وأن البحث عن توازن بين الايجابيات والسلبيات الناجمة عن الملكية يمثل القوة الدافعة لتحرك الشركات لتعويض الخسائر الناجمة عن ذلك عن طريق الاستثمار في دولة أجنبية، لذا فإن ميزات الملكية التقليدية يمكن إعادة صياغتها لتمثل حالة عدم توازن بين العوامل المملوكة للشركة فالفائض في أحد العوامل يعني عجزاً نسبياً في عامل آخر[3].

---

(1) وهبي غبريال، مصدر سابق، ص39.

(2) أميرة حسب الله محمد، مصدر سابق، ص29.

(3) رضا عبد السلام، مصدر سابق، ص59.

والعجز هذا يساعد على فهم الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة كالاستثمارات الصينية في أمريكيا أو بريطانيا، فالنظريات القائمة تجد صعوبة في تفسير هذه الحالة، ولكن عدم التوازن والرغبة في خلق حالة من التوازن يمكنها أن تفسر تحرك النشاط الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

سادساً: نظرية الحماية The Protection Theory

إن ظهور هذه النظرية كان نتيجة للإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق، فمن ناحية أن تحقيق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلائم وأهداف الشركات متعددة الجنسية لا يمكن تحقيقه بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، ومن جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات متعددة الجنسية لأهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة وقوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما[1].

وتعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، ولأطول مدة ممكنة. أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها[2].

---

(1) عبد السلام أبو قحف (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) مصدر سابق، ص398.

(2) فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص182.

سابعاً: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)(The Japanese School)

تقوم هذه النظرية على تحليل مجموعة من الفروض الاقتصادية الكلية، ويقودها الاقتصاديان اليابانيان (كوجيما) و(أوزوا)، وانموذجهما يعتمد على الجمع بين الأدوات الكلية والجزئية. والأدوات الكلية تتمثل في السياسات التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للبلد. وتؤكد هذه النظرية بالاعتماد علي التجربة اليابانية منذ عام (1945)، على أن السوق بمفرده غير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك فإن النظرية تؤكد على التدخل الحكومي من خلال السياسة التجارية كأداة لخلق حالة من التكيف الفعال[1].

ويؤكد (كوجيما) على أن الاستثمار الأجنبي المباشر إدارة فعالة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وركز على الاختلافات بين أنموذجات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان والولايات المتحدة في البلدان النامية. فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية وموقع استثماراتها المباشرة، والنتائج المترتبة على التجارة الدولية والرفاه العالمي نتيجة ذلك. وكان يناقش على أنه هناك نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري. ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجهاً للتجارة، إذا حصل نتيجة له فائض في الطلب على الاستيرادات وفائض عرض للصادرات، عند معدلات التبادل التجاري الأصلية، ويكون العكس إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضاً للتوجه التجاري، والنوع الأول يحقق الرفاه للبلدين المصدر والمضيف، على العكس من ذلك فإن النوع الثاني يؤدي إلى تناقص الرفاه[2].

---

(1) رضا عبد السلام، مصدر سابق، ص58.

(2) هناء عبد الغفار (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً) مصدر سابق، ص66.

ثامناً: نظرية منطقة العملة The Currency Area Theory

أوضح الاقتصادي ألبير عام (1970) أن السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو القوة النسبية للعملات المختلفة في أسواق رأس المال، فإذا كان هناك تخوف من احتمال تغيرات في أسعار الصرف تقوم الشركات من البلدان ذات العملة القوية (ذات ميزة) بالاستثمار في البلدان ذات العملات الضعيفة، ومن هنا فإن بعض الشركات في الدولة الأم تكون لها القدرة على تعظيم أرباحها بصورة أكبر من الشركات العاملة في البلد المضيف، وذلك لقدرتها الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية. فكلما زادت قوة عملة البلد، كلما انخفضت أسعار الفائدة فيه، والشركات متعدد الجنسية عندما تقوم بالاقتراض فإنها تقترض بعملة البلد الأم[1].

بَيَّنَ الاقتصادي كوشمان (1985) أن الشركات متعددة الجنسية تتجه نحو البلدان التي يحدث فيها تخفيض في قيمة العملة، أو عندما يكون هناك توقع بحدوث تضخم في البلد المضيف، كما بين أن الشركات التابعة تأخذ في اعتباراتها التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد تدفقاتها الاستثمارية، وذلك لأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في البلد المضيف مقارنة بتحويلها للخارج أو إعادة توزيعها[2].

وفي دراسة للاقتصادي كافيز (1996) أكد على وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكيا اللاتينية.

---

(1) رضا عبد السلام، مصدر سابق، ص46.

(2) محمد الغريان ومحمود الجمال (جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: اختيار الأسس الصحيحة) بحوث ومناقشات ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات، تونس، 24-25 مارس، 1997، ص49.

كما أن حدوث تقلبات مفاجئة في أسعار الصرف يؤثر سلبياً في المناخ الاستثماري، وذلك لأن مثل هذه التقلبات في أسعار الصرف تجعل من الصعوبة إجراء دراسات الجدوى وتعرض المستثمر الأجنبي لخسارة كبيرة غير متوقعة ولا سلطة للمستثمر عليها[1].

---

(1) عمر جميل صقر (العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة) الدار الجامعية، لبنان، 2001، ص52.

المبحث الثالث

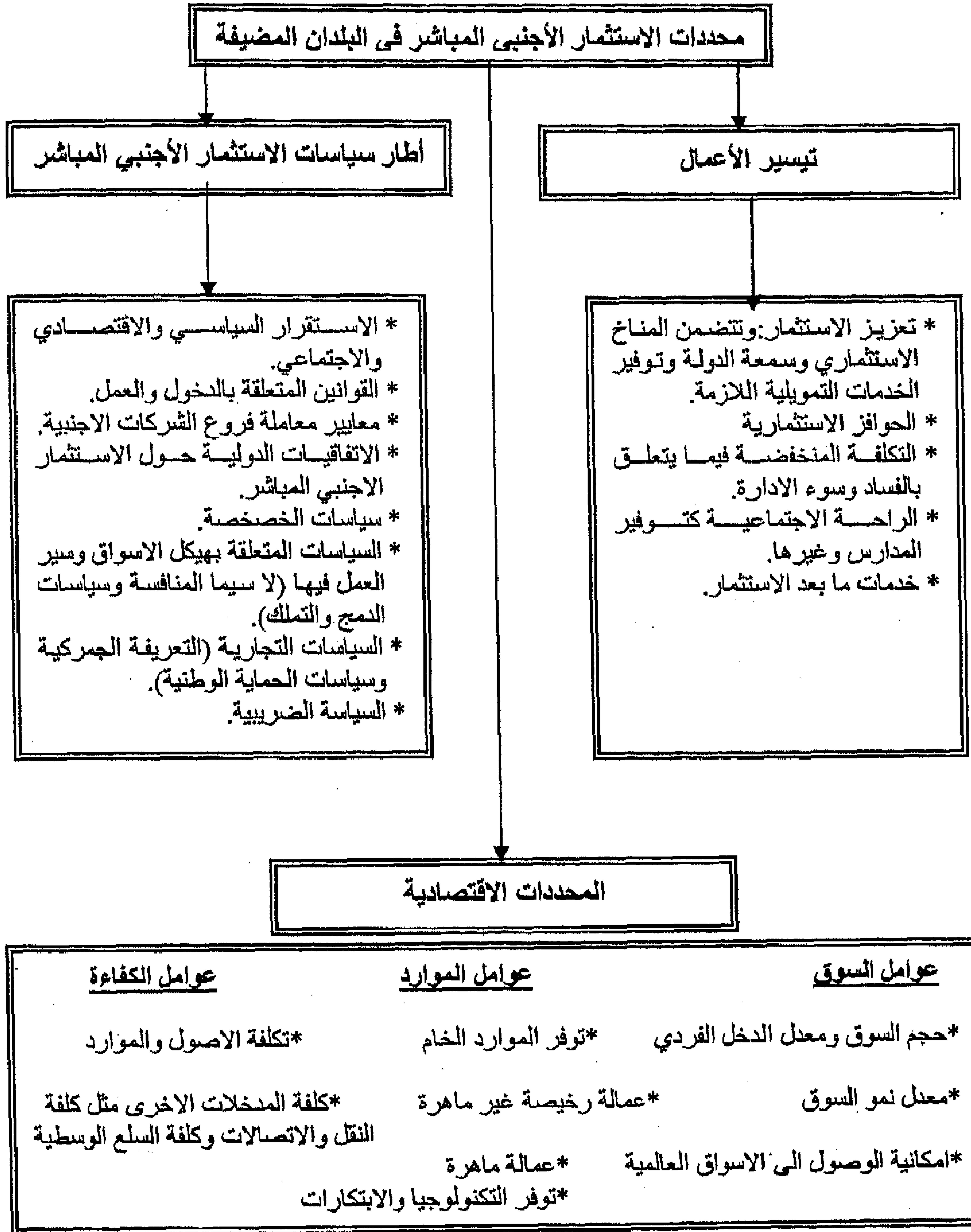
محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وإن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبياً أو إيجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري، فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا انه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات، وهذا يعني أن التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات أخرى تؤثر على حجم ونوع هذه التدفقات، وينطوي تصنيف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ثلاثة أنواع هي: محددات أطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحددات المتعلقة بتيسير الأعمال، والمحددات الاقتصادية، ويحتوي كل نوع منها على عوامل فرعية مؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكما موضح في الشكل الآتي:

شكل (1)

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة



-UNCTAD (world Investment Report 1998: Trends and Determinants) overview , New York and Geneva , 1998 , P27.

من خلال الشكل (1) يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسة لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتتمثل بالآتي:

1- **إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:** والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها[1].

فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم، فلا نتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة.

فقد حظيت الدول الأفريقية التي تعاني من التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية بأقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية، في حين استطاعت دول جنوب شرق آسيا والباسفيك أن تحصل على (65%) من الحجم الكلي للتدفقات الداخلية للدول النامية في عام (1995)[2].

أما في عام (1996) فقد حصلت هذه الدول (دول جنوب شرق آسيا والباسيفك) على (56%) من إجمالي التدفقات الداخلية للبلدان النامية، كان للصين النصيب الأكبر منها، بينما كان نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات أقل من (2%) وبالتحديد (1.9%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى الأوضاع السياسية غير

---

(1) حسين علي خربوش وآخرون (الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق) دار زهران، عمان، الأردن، 1999، ص186.

(2) UNCTAD (world Investment Report 1996: Investment , Trade and International policy Arrangements) op. cit. p 51.

المستقرة، وعدم انفتاح أسواقها على العالم الخارجي مثلما حصل في مناطق أخرى[1].

كما أن القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات متعددة الجنسية التي تنظم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وتجنب فرض ضرائب مزدوجة كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي.

ولكن يلاحظ أن القوانين والتشريعات، مهما بلغت من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيها للشركات الأجنبية، فإنها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف، ذلك أن هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية، وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف، ومن ثم فإنها عرضة للتغيير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة وبإرادة منفردة، مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج ويخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له سيطرة عليها، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية[2].

في بداية عقد التسعينيات ومع بروز ظاهرة العولمة وما تلاها بدأت سياسة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي في البلدان النامية بعد المشاكل التي واجهت القطاع العام وظهور العديد من الشركات الخاسرة، وسياسة الخصخصة تعتمد على

---

(1) مخلص محمد جبة (الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر 1997، ص234.

(2) رشيد حمد العنزي (قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر، 1997، ص252.

آلية السوق ضمن إطار فلسفة النظام الرأسمالي (دعه يعمل دعه يمر) لربط البلدان النامية بالسوق العالمية ومواجهة تحديات العولمة وبالتالي التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق السماح للمستثمرين الأجانب بالوصول إلى السوق المحلية والمساهمة في اقتصاد البلد المعني عن طريق شراء بعض الشركات أو المساهمة فيها بحصة معينه وإعطاء إشارات للمستثمرين الأجانب بان البلد المعني صار يرحب بالاستثمارات الخارجية خاصة في البنى الأساسية.

ففي المراحل الأولى لعملية الخصخصة يتم خصخصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتتحول ملكيتها إلى القطاع الخاص المحلي، ولكن مع تقدم عملية الخصخصه تكون هناك مشاركة للاستثمار الأجنبي في عملية خصخصة المشروعات الكبيرة التي تحتاج لأموال طائلة لا يستطيع القطاع الخاص المحلي توفيرها، أو تلك المشروعات التي تحتاج الى نمط متقدم من الإدارة وتكنولوجيا حديثة وعملية تسويق فعالة، لذا تسعى بعض الدول التي تطبق سياسة التحول إلى تقييد ملكية المستثمر الأجنبي، فمثلاً ماليزيا تقييد ملكية المستثمر الأجنبي بحدود (20%) وخصوصاً في الصناعات الاستخراجية، وفي البرازيل بحدود (40%) من حقوق الملكية مع شرط إن لا يمتلكها مستثمر أجنبي واحد بل أكثر من مستثمر[1].

ويؤكد الاقتصاديان (أجوسن و ماير) في دراسة تم إعدادها عام (2000) بأنه عندما تحول الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات كنتيجة للخصخصة في أمريكا الجنوبية في عقد التسعينيات، كان هناك إزاحة للشركات المحلية وإحلال للشركات الأجنبية محلها[2].

---

[1] إبراهيم عبد اللطيف (الخصخصة والاستثمار الأجنبي) مجلة الإدارة، المجلد 27، العدد الثالث، يناير، 1995، ص72-73.

[2] U. N, (world Economic and social survery 2005: Financing for Development), New York, 2005, p. 80.

2- **التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين:** والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية(التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية)[1].

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب، وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطاءه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، والحد من الفساد المالي والإداري المستشري في البلدان النامية، وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية، فمثلاً بذلت البلدان الأفريقية جهوداً لتحسين بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب، وتشمل هذه المبادرات تخفيض البيروقراطية (الروتين) وتدخل الدولة في النشاط الاستثماري، وانشاء وكالات تشجيع وترويج للاستثمار، إلا أنه لا يزال الفساد المنتشر في هذه البلدان يشكل عائقاً في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها[2].

كما أن خلق جهاز إداري كفوء متخصص بأمور الاستثمار وخصوصاً فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والترويج يعد مطلب أساسي لتحقيق مناخ استثماري وإداري ملائم.

3- **المحددات الاقتصادية:** يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه

---

(1) Ali T. Sadik . Ali A. Bolbol (Mobilizing International capital for Arab Economic Development : with Special Refrence to the Role and Determinants of FDI) Arab Economic Jornal, No (26), vol (10), winter 2001, P 19.

(2) UNCTAD (world Investment Report 1998: Trends and Determinants) op. cit, p 184.

الاقتصادي مرتفع يتلائم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية(1).

ويعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه سبباً في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها، على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دليلاً على الاستقرار الاقتصادي في البلد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الأفراد، ومن هنا يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي(2).

وقد يتعرض المستثمر الأجنبي إلى مخاطر مختلفة في أسواق البلدان المضيفة وخاصة النامية منها، مثل مخاطر أسعار الصرف وتقلباته وخصوصاً باتجاه الانخفاض، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع، والعكس صحيح، كما أن معدلات الفائدة تلعب دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي، فمعدلات الفائدة المنخفضة لها تأثير إيجابي في تدفقات الاستثمار الاجنبي إلى الأسواق المحلية(3).

إن توفر المواد الأولية بانواعها المختلفة وإمكانية استغلالها وإدخالها في عمليات تصنيعية مختلفة هو العامل الأساس في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية. وكان لاهتمام بعض الشركات متعددة الجنسية بالأجور ومستوياتها المنخفضة في البلدان النامية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يؤكد

---

(1) Faisal Ahmed, Rabah Arezki and Norbert funke (The Composition of capital flow : Issouth Africa Different) IMF, wp / 05/ 40, March 2005, p 8.

(2) هيل عجمي جميل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته) مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002، ص24.

(3) Benoit Mercereau (FDI Flows to Asia: Did the Dragon crowd out the Tigers), IMF , wp / 05 / 189 /, septemper 2005, p 12.

وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض، فكلما كان الأجر منخفضاً كلما شجع ذلك في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف وبالعكس[1].

تسعى الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة لتصنيع المنتوج النهائي مثل (صناعة المنسوجات) إلى إنشاء معامل لها في الدول النامية للانتفاع من الأيدي العاملة منخفضة الأجر، وفي حالات أُخرى تقرر الشركة كجزء من إستراتيجيتها العالمية أن توطن المراحل التصنيعية ذات العمالة الكثيفة لجميع منتجاتها في البلدان منخفضة الاجور. على الرغم مما تقدم فان انخفاض مستوى الاجور في البلدان النامية ليس العامل الوحيد في جذب المستثمر الأجنبي، فالمستثمرون ينظرون ايضاً إلى مستوى تعليم ومهارة العمال في تلك البلدان، لانه من السهل تدريب العمال ذوي المستوى التعليمي الجيد وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مده اقل من العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض[2].

وما يتعلق بالكفاءة هي أن تسعى الاستثمارات إلى تخفيض كلف عملياتها الإنتاجية وزيادة مستوى الأرباح وذلك باستخدام اساليب تكنولوجية متقدمة والاستفادة من الابتكارات العلمية الحديثة.

أن توفر الموارد الطبيعية وبأسعار مناسبة وبكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، آذ لا بد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة من أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي سليم، وقوانين وتشريعات ملائمة، لتحقيق بيئة اقتصادية جاذبه للاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر،مصدر سابق، ص102.

[2] جون د. سوليفان وجين روجرز، مصدر سابق، ص26.

ثانياً: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية:

إن عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات متعـــددة الجنسية ورغبة البلدان النامية باستقبال هذه الاستثمارات، مسألة مرتبطـــة بكيفيـــة الموازنة بين كلف ومنافع هذه الاستثمارات، أي الموائمة بين تحقيق الإرباح وتقليل المخاطر للطرفين، وان الآثار الناجمة عن ذلك قد تكون ايجابية أو سلبية على البلد المضيف، وفي هذه الدراسة سنحاول إيضاح أهم هذه الآثار في الاقتصاديات النامية وكالأتي:

1- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر فـــي الاســـتثمار المحلـــي ومعـــدلات النمـــو الاقتصادي:

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة علـــى رفـــع مســـتوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضـــافي للمـــدخرات الوطنيـــة اللازمـــة للقيـــام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية، فإن الاستثمار الأجنبـــي يضيف إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة مـــوارد النقـــد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المـــدخلات الوســـيطة المصـــنوعة محليـــاً وزيـــادة الصادرات، والنتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي[1].

وفي دراسة معدة من قبل الانكتاد عام (1992) قدمت دعماً واضـــحاً لـــدور الاستثمار الأجنبي المباشر كماكنة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، فمن المتوقـــع أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للاستثمار المحلي عن طريق الإضـــافة

---

[1] Mohamed EL – Erian & Mahmoud EL- Gamal (Attraction Foreign Investment to Arab countries : Getting the Basic Right) Working paper 9718, U. S. A, 1997, p. 2-3.

إلى المواد المحلية وتقديم إشارة على الثقة بفرص الاستثمار، وهذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كانت محل بحث من قبل الاقتصاديين (أجوسن ومايز) في عام (2000) اللذان بحثا المدى الذي يستقطب عنده الاستثمار الأجنبي الاستثمار المحلي، وطبقاً للانموذج فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي تختلف ما بين الدول اعتماداً على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل (أنشطة جديدة أو أنشطة سائدة)(1).

ويمكن النظر إلى الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الاقتصاديات عن طريق مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس مال الثابت، فقد كانت هذه النسبة على المستوى العالمي (4.1%) كمتوسط للسنوات (1989-1994)، وأخذت بالارتفاع إلى أن بلغت (16.3%) عام (1999)(2).

إن معدلات النمو المتسارعة للاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تعكس بالضرورة نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي، فقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة مع الشركات متعددة الجنسية، وفشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل البلد المضيف، وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما يحد من إمكانية توسيع الشركات المحلية لإنتاجها ولا سيما التي تتخصص في إنتاج السلع الوسيطة، حيث تقوم الشركات المستثمرة باستيراد هذه السلع ومستلزمات الإنتاج من الشركة الأم في بلد المنشأ(3).

---

(1) Khalid Sekkat and Marie - Ange , op. cit. p. 3.

(2) علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص16.

(3) سعد محمود الكواز (تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية) مجلة تنمية الرافدين، المجلد (27)، العدد (78)، جامعة الموصل، 2005، ص91.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية، عن طريق التوسع الأفقي في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وغير ماهرة، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العاملة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطور رأس المال البشري(1).

وفي مجال البحث عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف، في دراسة للانكتاد عام (1994) بينت أن مستوى الاستخدام المتحقق من قبل الشركات متعددة الجنسية بلغ حوالي (73) مليون نسمة، وهذه النسبة لا تمثل سوى (3%) من السكان النشطين في مختلف أرجاء العالم، وإن (10%) فقط من هذه الأعداد يعمل في قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي(2).

إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون بها، ومن ناحية أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة توزيع الدخول في البلدان النامية عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة كثيفة رأس المال وعماله ماهرة، وهذه الإعادة في توزيع الدخل تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول منخفضة، وما يزيد الأمور سوءاً هو زيادة أعداد الشركات الأجنبية كثيفة رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية كثيفة العمل

---

(1) افريت هاجن (اقتصاديات التنمية) ترجمة جورج خوري، مركز الكتب، الأردن، 1988، ص531.

(2) UNCTAD (Foreign Direct Investment, Trade , Aid and Migration) U. N, Geneva , March 1996, p 51.

وهذا يعني تزايد معدلات البطالة وحرمان عدد كبير من المواطنين من الحصــول على مستوى دخل مستقر[1].

كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتــاج والتوظيف في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر الإنتــاج الوطنيــة (أي القيمة المضافة المتحققة) وبذلك فدخل الشركات متعددة الجنسية المدفوع لعناصــر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف إلا الجزء المنفق منه فــي داخل البلد، كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير من مدخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها فــي الاقتصاد الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضـــلل لتقــدير مســاهمتها فــي الاقتصاد الوطني[2].

مما سبق لاحظنا التناقض فــي نتــائج الدراســات حــول البعــد الــوظيفي للاستثمارات الأجنبية فمن جهة تشير بعضها إلى قيام تلك الشركات بدور هام فــي توظيف الأيدي العاملة عن طريق انسياب رؤوس الأموال الأجنبيــة إلــى البلــدان المضيفة، بالإضافة إلى فرص العمل التي تتحقق نتيجــة دعــم الــروابط الخلفيــة والأمامية مع الصناعات المحلية وزيادة مستوى الإنتاجية في المجتمع وزيادة دخول أصحاب الميل الحدي المرتفع للادخار والاستثمار، ومن جهة أخرى يشكك البعض في قدرة هذه الشركات بسبب تركيزها على الصناعات والأنشطة التي تعتمد علــى أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال واستخدامها لأنواع محددة من العمــال واتجاهــاً لزيادة مستوى الأجور مما يجعل استخدام الآلة أفضل من العمالة. إن نتائج وآثــار

---

(1) هناء عبد الغفار (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدوليــة: الصــين أنموذجــاً) مصــدر ســابق، ص297.

(2) هيل عجمي جميل (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) مجلــة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8) العدد (28) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعــة بغــداد، 2001، ص54.

الشركات متعددة الجنسية في العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها والمستوى الفني للأيدي العاملة في البلدان المضيفة[1].

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:

إن التكنولوجية لا تتضمن العمليات العلمية فحسب بل تشتمل على المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإن تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية، وصارت بذلك التكنولوجيا أهم عناصر الإنتاج، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين (70%ـــ75%)[2]. حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات ذات المستوى التكنولوجي بشروط ميسرة، مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وحتى إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي أو تغيرت اتجاهاته فإن نقل التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاديات المضيفة سيستمر[3].

إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا صار اولوية من اولويات صانعي القرار في البلدان النامية، فقد عمدت هذه البلدان إلى تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصير أكثر إنتقاءاً وملائمة لظروفها الاقتصادية، كما سعت إلى زيادة قدراتها الاستيعابية لتوطين التكنولوجيا المنقولة، وزيادة الروابط بين الشركات الأجنبية وفروعها وبين الشركات المحلية، ويمكن القول أن

---

(1) زيدان محمد (الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ـــ نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد الأول، 2004، ص138.

(2) عباس جبار الشرع (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (17) جامعة البصرة، كانون الثاني، 2006، ص44.

(3) Mahamad EL – Erian & Mahmoud El – Gamal . op. cit . p 2.

تحديد مدى ملائمة التكنولوجيا الجديدة لاقتصاد البلد المضيف تمليه قدراته وخصائصه ومميزاته النسبية، فمثلاً إذا كانت الدولة تتميز بفائض في الأيدي العاملة وتعاني من البطالة، فإنها ستلجأ إلى الصناعات كثيفة العمل، أما إذا اتصفت بندرة في الأيدي العاملة فإنها تتجه نحو الصناعات كثيفة رأس المال[1].

إن الروابط الأمامية والخلفية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية لها آثار مختلفة، فقد بينت دراسة حديثة لـ (لايتكن وهاريسون) في عام (1991) أن التأثيرات المتحققة عن الروابط الأمامية أكثر فائدة للدول المضيفة عن مثيلاتها الناتجة عن الروابط الخلفية، لأن الروابط الأمامية لها القدرة على جلب التكنولوجيا والمعرفة التسويقية أكثر من الروابط الخلفية، مما يوحي بأن الشركات التابعة التي تقوم بإنتاج السلع الوسيطة أكثر فائدة للبلدان المضيفة من تلك التي تنتج السلع النهائية خصوصاً إذا كان إنتاج السلع النهائية لأغراض الاستهلاك المحلي[2].

كما إن للشركات متعددة الجنسية دور في زيادة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتوافرة وتكييفها مع الظروف المحلية، معتمدة على الخبرات التي حصلت عليها من تجاربها في بلدان نامية أخرى، وفي حالات معينة تلجأ هذه الشركات إلى فتح مراكز محلية للبحث والتطوير، وتطوير تقنياتها بما يتلائم ونمط الاستهلاك السائد، كما يمكنها تحفيز الكفاءات التقنية في الشركات المحلية، بتقديم المساعدات وزيادة حدة المنافسة[3].

---

(1) عبد الله حمد السلامة (الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية: دراسة نظرية وتطبيقية) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر، 1997، ص180-181.

(2) محمد العريان ومحمود الجمال، مصدر سابق، ص46.

(3) الانكتاد (تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية 1999) استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 1999، ص39.

وثمة مشكلتان تواجه عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، الأولى تتمثل بمدى ملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات متعددة الجنسية لظروف البلد، والثانية تتعلق بالكلف التي تتحملها هذه الشركات مقابل نقل هذه التكنولوجيا من قبل مراكز البحث والتطوير في البلدان المتقدمة[1].

وتذهب بعض الدراسات إلى القول أن التكنولوجيا المتطورة قد وجدت في الأساس لتناسب ظروف اقتصاديات البلدان المتقدمة، وهي اقتصاديات ذات كثافة رأسمالية لوفرته فيها، وقلة تكلفته النسبية وأن الأيدي العاملة هناك لها القدرة على تشغيل وإدارة هذه التقنية لأنها هي التي اخترعتها وطورتها، كما أن النقل الأفقي للتقنية يؤدي إلى تدمير بعض الصناعات التقليدية واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة، وبذلك أبقت الشركات متعددة الجنسية التكنولوجيا المتطورة تحت سيطرتها لتعظيم أرباحها وليس بهدف خدمة وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية[2].

كما إن الشركات متعددة الجنسية قد لا توجه استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يساهم في معالجة الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلدان النامية، عن طريق استخدامها للتكنولوجيا المتطورة، مما يؤدي إلى قيام قطاعات اقتصادية متقدمة نسبياً من الناحية التقنية والإدارية متمثلة بفروع الشركات الأجنبية مقارنة بقطاعات أخرى متخلفة تكنولوجياً، متمثلة بالشركات المحلية، وتتجه عادة استثمارات الشركات الأجنبية نحو قطاع الصناعة الإستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية في البلاد النامية وتوجيهها إلى البلد الأم دون القيام بأي عملية تصنيعية داخل هذه البلدان، وبالتالي محدودية تطوير قطاع الصناعة التحويلية.

---

(1) صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار (الاستثمارات الأجنبية..... المسوغات والأخطار) حلقة نقاشية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (25) بغداد، شباط، 1998، ص40.

(2) نعمان عباس ندا وآخرون (العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية) مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (13) العدد (5)، جامعة تكريت، حزيران، 2006، ص140.

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:

يكون تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات ثنائياً لكل من البلد المصدر لرؤوس الأموال والبلد المتلقي لها، وميزان المدفوعات لكل دولة يبين مجموع ما يتسلمه من ومجموع ما ينفقه في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية يزداد الأنفاق بالنسبة للبلد المصدر (المستثمر) وهذه يسبب له عجزاً في ميزان مدفوعاته (إذا زاد مجموع ما ينفقه على مجموع ما يستلمه)، وقد كان للاستثمارات الأجنبية دور مهم في العجز الكبير في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة أثناء الستينيات، الأمر الذي دفعها إلى وضع قيود على الاستثمارات الأمريكية في الخارج منذ عام (1965) إلى عام (1974)[1].

وبذلك يكون الأثر المباشر في الفترة القصيرة للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصيلة النقد الأجنبي لدى البلد المضيف، وبذلك يستطيع زيادة وارداته دون الحاجة لزيادة مستوى الصادرات، كما ان الشركات الأجنبية بفعل معرفتها واتصالاتها الدولية وخبرتها بالأسواق الدولية وسمعتها المرتبطة بعلامتها التجارية، تفتح الباب أمام منتجات البلدان المضيفة للنفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة حصيلة صادراتها[2].

إلا أن الآثار الإيجابية في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والبعيد غالباً ما تكون سلبية، وذلك لأن الآثار الإيجابية في ميزان المدفوعات والملازمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث يعمل نشاط الشركات الأجنبية على زيادة في استيراد البلد المضيف من السلع الوسيطة والخدمات، وهذه الشركات تبدأ في تحويل أرباحها إلى البلد الأم، ودفع التمويل

---

(1) كريم مهدي الحسناوي (الاقتصاد الدولي) مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987، ص146-147.

(2) إبراهيم حسن العيسوي (مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر) بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، تحت عنوان: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، للفترة 25-27 مارس، القاهرة، 1976، ص120.

الوارد لتلك الشركات وفوائده من المصارف في الخارج، ودفع أموال مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، إضافة الى تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى الخارج، هذا على الرغم من إمكانية زيادة صادرات البلد النامي (المضيف) عن طريق نشاط الشركات الأجنبية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق العالمية، فإن هناك ممارسات من قبل تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية، عن طريق قيام الشركة الأم بالحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة، وكثيراً ما يحظر على الفروع من ممارسة المنافسة في الأسواق العالمية، أو لا يسمح لها إلا بالتصدير لأسواق معينة، وتزداد الضغوط على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، بسبب سياسات التسعير للصادرات والاستيرادات التي تتبعها الشركات الأجنبية، حيث تعمد الشركة الأم إلى رفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها[1].

5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أسعار الصرف ومعدلات التضخم.

يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره في حساب رأس المال وبالتالي يؤثر في موقف سوق النقد الأجنبي وفي سعر الصرف[2].

ويكون أثر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سلبياً في أداء السياسة النقدية في البلدان النامية، عن طريق تأثيرها في استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم النقدي، فعندما يكون سعر الصرف في البلد المضيف تام المرونة، فإن

---

(1) هيل عجمي جميل (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) مصدر سابق، ص55.

(2) يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بانقا (تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي) مؤتمر الاستثمار والتمويل: تحت عنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، 18-21 كانون أول 2005، 2006، ص23.

تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى رفع قيمة عملة البلد المضيف وانخفاض في السعر النسبي للسلع المستوردة، ويرتفع الاستهلاك المحلي، وبالتالي تنخفض الضغوط التضخمية، وبذلك يقل احتمال أن يكون لتدفقات رأس المال الأجنبي أثر تضخمي(1).

أما في حالة سعر الصرف الثابت، والذي استخدم لضمان استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المشاركين في بريتون وودز، وهذه الأسعار يمكن تصحيحها بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي(2).

إن حصول ضغوط تضخمية بسبب التدفقات الاستثمارية الأجنبية فيما إذا كانت هذه التدفقات أنعكاساً لزيادة الطلب على النقد الأجنبي عند كل مستوى من مستويات الفائدة، أو تعود إلى عوامل أخرى، وعلى نحو خاص، يمكن أن تؤدي التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى بلوغ سعر الصرف الحقيقي مستويات عالية غير مسيطر عليها(3).

وقد مرت بعض الدول التي تلقت تدفقات استثمارية كبيرة في عام (1995) مثل الأرجنتين وهنغاريا والمكسيك، بارتفاع كبير وطويل الأمد في سعر الصرف الحقيقي في النصف الأول من عقد التسعينيات، وربما تكون هذه الزيادة الكبيرة في التدفقات الرأسمالية التي اجتذبتها على أثر موجه الإصلاح الاقتصادي الشامل، قد ساهمت في رفع سعر الصرف الحقيقي لمدد طويلة، وهذه الارتفاعات المستمرة في

---

(1) إبراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسين (أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصادات البلدان النامية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، حزيران، 2001، ص111.

(2) مانويل جويتيان (كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (2)، يونيه، 1998، ص15.

(3) عرفات تقي الحسني (التمويل الدولي) دار مجدلاوي للنشر،عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص276.

سعر الصرف الحقيقي تهدد القدرة التنافسية للبلد في الخارج، وتخلق مناخاً من فقدان الثقة من قبل المستثمرين الأجانب، ولكن هذا الارتفاع لا يحصل دائماً، ففي تجارب بعض الدول الآسيوية أنخفض سعر الصرف بدلاً من الارتفاع، نتيجة لسياسة التوحد المالي وتحرير التجارة[1].

6- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي:

أظهرت الدراسات آثار مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات العامة، وذلك لخضوع الحكومات الوطنية لضغوطات الشركات الأجنبية لتحقق أهدافها والإضرار بالمصالح الوطنية للبلد المضيف، فالشركات الأجنبية وفروعها تتمتع ببدائل غير متوفرة للشركات المحلية، وهذا ما يجعلها تتهرب من الإذعان للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو واجهت تشريعات جديدة تتعارض مع أهدافها في هذا البلد[2].

إن العولمة وأداتها المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى الإخلال بالأنظمة والقيم والتقاليد الاجتماعية، وتكون آثارها سلبية، فالثقافات التي ترافق الشركات متعددة الجنسية هي ثقافة المنظمين المادية التي لا تتلائم مع ثقافة البلدان النامية الأقل مادية، كما أن أسلوبَ الشركات الأجنبية في الإعلان يمكن أن يؤثر على ثقافة المجتمع من خلال أثر المحاكاة، وغالباً ما تكون مشاريع الشركات الأجنبية في المناطق الحضرية، وتكون فرص الاستخدام داخل هذه المناطق، وبذلك تحدث هجرة بين المناطق الريفية والحضرية ومالها من آثار ثقافية واجتماعية سلبية كفقدان الوحدة الاجتماعية.

---

(1) أوري دادوش وميلان براهمبهات (توقع انعكاس تدفقات رأس المال) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31)، العدد (4)، ديسمبر، 1995، ص3.

(2) صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار (الاستثمارات الأجنبية.... المسوغات والأخطار) مصدر سابق، ص43.

الفصل الثاني

تحليل أوضاع الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية ومؤشرات تقويمه

المبحث الأول: الاتجاهات العالمية والإقليمية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في البلدان العربية

تمهيد

تزايد اهتمام دول العالم أثناء العقدين الماضيين، بقضـايا جـذب الاسـتثمار الأجنبي المباشر واحتدمت المنافسة بينها سواء كانت بلدان متقدمة أم نامية للفـوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مسـتوى العالم، والتي أتسمت بطابع التأرجح الكبير أثناء المدة الماضية، ولا شك أن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها البلدان المتقدمة تـؤدي دوراً بـارزاً فـي ارتفاع نسبة التدفق إليها. فاقتصاديات هذه الدول تتمتع بالانفتاح وتوفر المعلومـات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية وغيرها مـن الأمور التي توفر فرصاً استثمارية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وبالمقابل عمدت البلدان النامية ومنها البلدان العربية إلى انتهـاج سياسـات للإصلاح الاقتصادي سعياً وراء رفع معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ذلك كله بهدف تحسين مناخهـا الاسـتثماري وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي والتمكن من الحصول على نصيبها العـادل من الاستثمارات الدولية.

المبحث الأول

الاتجاهات العالمية والإقليمية
لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يمكن تحديد تأريخ معين لبدء الاستثمار الأجنبي المباشـر، لكـن البدايـة الحقيقية لهذا الاستثمار كانت على أثر قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، ويتركز أغلب هذا الاستثمار في البلدان المتقدمة أكثر من غيرها، وان عملية إعادة أعمار أوربا على أثر الحرب العالمية الثانية ونمـو الاقتصـاد الرأسـمالي وتطوره وتمويل حروب الولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى ظهور فوائض مالية تحتاج الى توظيف خارج بلدانها فظهرت فكرة الاستثمار الدولي. ويمكن توضـيح تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق ما يلي:

أولاً: الاتجاهات التاريخية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً كبيراً في مرحلة الاسـتعمار الأجنبـي الذي عانت منه البلدان النامية في القرن التاسع عشر، وتركزت هذه الاسـتثمارات في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وفي بداية القرن العشرين أسـهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنى الأساسية في مختلف أرجاء العالم، بمـا في ذلك قطاع الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية[1].

وكان للقطاع الخاص دوراً كبيراً في حركة رؤوس الأموال في تلـك المـدة وذلك لانتشار الأفكار الداعية الى الحرية الاقتصادية.وكان مصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محصوراً في البلدان الرأسمالية المتقدمة (انكلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا)، وأضحت هذه التـدفقات المصـدر الـرئيس للتمويـل لانخفاض مخاطرها بالمقارنة مع الأنواع الاخـرى للتمويـل. وقـد بلغـت هـذه

---

[1] حسان خضر (الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف وقضايا) سلسلة جسر التنمية، العدد (32)، السـنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 ، ص4.

الاستثمارات في منتصف القرن التاسع عشر (420) مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل (2050) مليون دولار، وفي عام (1870) تضاعفت القيمة الكلية لهذه الاستثمارات إلى أكثر من ثلاث مرات، وبلغت حدها الأقصى في عام (1900) عندما بلغت (4750) مليون جنيه أسترليني أي ما يعادل (23) ألف مليون دولار، وارتفعت بسرعة كبيرة في السنوات القليلة اللاحقة لتصل الى (9500) مليون جنيه استرليني أي ما يعادل (43) الف مليون دولار في عام (1914)[1].

كانت بريطانيا البلد الوحيد تقريباً الذي يقدم الاستثمارات الخارجية أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى عام (1860)، وذلك للتفوق الكبير الذي تتمتع به مقارنة مع البلدان الأخرى، فهي تمتلك عدد كبير من الأيدي العاملة، ولديها شبكة عالمية من المصارف والمواصلات (أسطول بحري، تلغراف). وبلغت حصتها ما نسبته (43%) من اجمالي الاستثمارات الاجنبية بصوره عامة، وهو ما يعادل (9%) من اجمالي دخلها القومي، وجاءت بعدها فرنسا بنسبة (20%) من المجموع الكلي للاستثمارات الاجنبية، وهولندا وبلجيكا (12%) لكل منهما، وأمريكا بنسبة (7%) ومن ذلك يتضح السيطرة البريطانية على التدفقات الاستثمارية أثناء تلك المدة وذلك لقوتها الاقتصادية آنذاك[2].

وقد كانت هذه الاستثمارات الأوربية موجهة لاستصلاح بلدان جديدة (مستعمرات) فانصبت نحو البنى التحتية (طرق، مرافئ، سكك حديدية) وذلك للوصول إلى المواد الأولية والثروات الطبيعية في تلك البلدان والتي تحتاجها أوربا، وحصلت مشاريع السكك الحديدية على مبالغ طائلة وصلت إلى (50%) من مجموع الاستثمارات، وذلك لأهميتها ودورها الكبير في الوصول إلى الثروات الطبيعية في البلدان الجديدة[3].

---

(1) A.G. Kenwood and A.L.Lougheed (The Growth of The International Economy: 1820 – 2000) University of Queensland, 4th, 2000, P27.

(2) فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص47.

(3) جيل برتان، مصدر سابق، ص 19-20.

والجدول الآتي يوضح التوزيع الجغرافي لنسب الاستثمارات البريطانية في الخارج للمدة (1830 – 1914).

جدول (1)

التوزيع الجغرافي لنسب الاستثمارات البريطانية في الخارج للمدة (1830 – 1914) (بالنسب المئوية)

السنة / الأقاليم	1830	1854	1870	1914
اوربا	66	55	25	5
الولايات المتحدة الأمريكية	9	25	27	21
أمريكا اللاتينية	23	15	11	18
الامبراطورية البريطانية (الهند)	ــــ	ــــ	22	9
مناطق النفوذ(المستعمرات)	2	5	12	37
أخرى	ــــ	ــــ	3	9
المجموع	100	100	100	100
الاستثمار الإجمالي (مليون دولار)	536	1266	3750	20000

تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- A.G. Kenwood and A.L.Lougheed (The Growth of The International Economy: 1820 – 2000) University of Queensland , 4th, 2000 , P30.

من الجدول (1) يتضح زيادة الاستثمارات البريطانية في الخارج الى (20000) مليون دولار في عام (1914) مقارنة مع (536) مليون دولار عام (1830) وحصلت أوربا على أكبر نسبة في عام (1830) ببلوغها (66%) مقارنة مع (5%) في عام (1914) وهذا ما يدل على انخفاض الاستثمارات البريطانية الموجهة إلى أوربا، وارتفاعها إلى المستعمرات التي ارتفعت من (2%) في عام (1830) إلى (37%) في عام (1914).

ان العوامل السياسية والجغرافية أدت دوراً في حركة وتوجهات الاستثمارات الأجنبية في تلك المدة حيث يتبين منها ما يلي:[1]

أ- أخذت الاستثمارات الأجنبية البريطانية بعد عام (1870) بالتوجه نحو مستعمراتها والبلدان التابعة لها، وبذلك انخفضت حصة أوربا وأمريكا الشمالية، بعد توفر التطورات التي قللت حاجتها للاستثمارات الأجنبية.

ب- أخذت الاستثمارات الأجنبية الفرنسية نفس اتجاه الاستثمارات الأجنبية البريطانية، فقد توجهت في البداية الى أوربا ثم اتجهت إلى المناطق التابعة اقتصادياً وسياسياً الى فرنسا (المستعمرات).

ج- تميزت أسعار الفائدة في ألمانيا بالارتفاع، وهذا لم يوفر للاستثمارات حوافز للانتقال إلى الخارج، وما أنتقل من هذه الاستثمارات فكانت تدفعه دوافع سياسية نحو جنوب شرق أسيا والولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات الألمانية.

د- ان الهدف الأساسي من الاستثمارات الخارجية في تلك المدة هو خدمة عملية التطور في البلدان المصدرة لها، وذلك لتوفيرها مستلزمات الإنتاج وعمليات التسويق، ولذا فأن أمريكا على الرغم من كونها من المستوردين لرأس المال في ذلك الوقت الا انها وجهت بعض استثماراتها الى كندا ودول أمريكا اللاتينية للاستثمارات في المناجم وغيرها.

لقد أدى نشوب الحرب العالمية الاولى الى تدني مستويات حركة رؤوس الاموال الدولية،ثم ما لبثت وعادت عام (1929) ولكنها عادت مع تغيرات رئيسة في السوق الدولية لرأس المال، فالولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب دائنة، وبرزت كأكبر مصدر للاستثمارات الاجنبية وذلك لتطور القوى الإنتاجية لديها وأرتفاع معدلات نموها الاقتصادي وضعف تأثير الحرب في اقتصادها.

---

[1] فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص50-51.

أما اوربا فقد خرجت مدينة، وأخذ تركيب صادرات رؤوس الأموال بالاختلاف عما كان عليه سابقاً، فقد أخذ رأس المال الدولي شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، فكانت ربع التدفقات الرأسمالية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة للشركات الامريكية، وأتجه الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو أوربا لإعادة الاستقرار إليها، بينما اتجهت الاستثمارات الامريكية في أمريكا اللاتينية بالإضافة الى شراء الأوراق المالية للاستثمار في المصارف واستخراج المواد الأولية المرافق العامة[1].

هبطت الاستثمارات الدولية الى (33) مليار دولار عام (1919) وهو ما يمثل ثلاثة أرباع قيمتها عام (1913)، ثم عادت وارتفعت عام (1929) إلى (47.5) مليار دولار، إلا إنه ارتفاع مؤقت بسبب حدوث أزمة الكساد العالمي ومنها ألازمة المالية في تلك السنة، ونتيجة للخسائر التي جرتها هذه الأزمة انخفضت القيمة التراكمية في عام (1938) الى مليار دولار فقط[2].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان النظام النقدي العالمي قائم على نظام بريتون وودز في عام (1944) ومن خصائص هذا النظام قيامه على أساس نظام يحافظ على أسعار صرف ثابتة، وسيطرة الحكومة على تدفقات رأس المال، وسمح بتقييد حركة العملة من أجل تعزيز الميزان التجاري، وأكد على أهمية القطاع الإنتاجي محلياً ودولياً[3].

---

(1) محمد السيد سعيد (الشركات متعددة الجنسية: وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، مصدر سابق، ص29-30.

(2) جيل برتان، مصدر سابق، ص21.

(3) سنان الشبيبي (دور الحكومات في تمويل التنمية في ظل النظام المالي الدولي الجديد) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السادس، تحت عنوان دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، دمشق، من 2-5 أيار 2000، ص108.

تركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد الحرب على البلـــدان المتقدمـــة، ويمكن توضيح ذلك عن طريق ملاحظة اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر القادم من الولايات المتحدة الامريكية، حيث نجد ان حصة أوربا الغربية وكندا منه ارتفعـــت من (45%) الى (60 %) للمدة (1950–1968) ورافق ذلك انخفاض في حصـــة البلدان النامية وتوزعت هذه الاستثمارات على الانشطة الاقتصـــادية، وخصوصـــاً القطاع الصناعي الذي أمتص (32 %) من مجمـــوع اســـتثمارات عـــام (1950) وأرتفع الى (41%) في عام (1968)[1].

عملت البلدان النامية أثناء مدة الخمسينيات والستينيات الى إتباع استراتيجيات تنموية مستندة الى الاقتصاد الموجه والمغلق، واهتمت بتنمية الصناعات المحليـــة، وكان هناك تخوف من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثـــل خلـــق تبعية اقتصادية والتدخل السياسي وأضعاف الشـــركات المحليـــة، وبـــذلك شـــهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً وتركزت التدفقات الرأسمالية في شكل هدايا وقروض ومنح[2].

وقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء المدة (1958 – 1965) بعدة ميزات يمكن رصدها في الآتي:[3]

1– ان الجزء الاكبر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى الـــدولي تركز على البلدان المتقدمة، وبالخصوص في كندا واليابان ودول غرب أوربا، أما نصيب البلدان النامية فبدأ بالانخفاض في تلك المدة، فأثناء المـــدة (1950–1966) أنخفض نصيب البلدان النامية من تلك الاستثمارات من (49.5%) عام

---

[1] علي ظاهر الطفيلي (السياسة الاقتصادية الدولية: وظائفيتها ومنظماتها) مؤسسة دار الكتاب الحـــديث، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 1987، ص35.

[2] حسان خضر، مصدر سابق، ص4.

[3] رمزي زكي (التأريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين ألتأريخي للتخلف بدول العالم الثالث) سلسلة عالم المعرفة (118)، الكويت ، تشرين الأول 1987، ص205– 208.

(1940) الى (31.9 %) عام (1966)، بينما أرتفع نصيب البلدان المتقدمة، أثناء المدة نفسها، من (47.5%) الى (64.3%) على التوالي.

2- ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة المنسابة الى البلدان النامية، تركزت على مناطق دون أخرى، فقد لعبت العلاقات الخاصة والتاريخية دوراً هاماً في ذلك. فالاستثمارات الأمريكية المباشرة اتجهت نحو أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا والشرق الأوسط، واتجهت الاستثمارات البريطانية نحو دول الكومنولث، أما الاستثمارات الفرنسية فاتجهت نحو الشعوب الناطقة بالفرنسية.

3- لم تتجه هذه الاستثمارات نحو إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، بل اتجهت نحو المجالات التي تخدم مصالح الشركات الأجنبية واستراتيجياتها في تحقيق الأرباح، فتركزت اغلبها على إنتاج وتصدير المواد الخام (البترول والمعادن والمواد الزراعية)، إذ استحوذ قطاع البترول على ما نسبته (41%) في عام (1961) من مجموع الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الدول النامية، وعلى (52.5%) من مجموع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في منطقة الفرنك في نفس العام.

4- ان عمليات الاستثمار في تلك المرحلة لم تتم في أغلبها عن طريق انتقال رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية،بل من خلال إعادة استثمار جزء من أرباح رؤوس الاموال المتواجدة أصلاً في البلدان النامية، وفي نهاية عقد الستينيات استمرت البلدان المتقدمة تصدر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، فحصلت الولايات المتحدة الامريكية على النسبة الاكبر عندما بلغت (47%) تلتها اليابان بنحو (22.6%) ثم بريطانيا بنسبة مقدارها (10.5%) فأيطاليا بنسبة (9%) وأخيراً فرنسا بنسبة (6%) من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي[1].

---

[1] فؤاد مرسي (الرأسمالية تجدد نفسها) سلسلة عالم المعرفة (147)، الكويت، آذار 1990، ص132.

خضع الحجم والتركيب والتوزيع الجغرافي لتدفقات رأس المال الخارجة الى البلدان النامية، لتحولات أساسية أثناء العقود السابقة لعقد السبعينيات فحتى أوائل عقد السبعينيات كانت المصادر الأكثر أهمية للتمويل الخارجي في البلدان النامية هي القروض الرسمية والمعونات، بعد ذلك حدث توسع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا التوسع تم تسهيله بشكل كبير بتحرير الاسواق الرأسمالية بعد انهيار نظام بريتون وودز[1].

ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر أثناء عقد السبعينيات كانت كبيرة، على الرغم من حالة الكساد التي سادت العالم، وأجمالاً فان الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى اقتصاديات السوق أرتفع بمتوسط معدل سنوي بلغ ما يقارب (17%)، بينما تجاوزت البلدان النامية هذه النسبة لتبلغ (18%)[2].

وتشير أحدى الدراسات الى ان حركة الاستثمارات الاجنبية العامة والخاصة على مستوى العالم قد ازدادت من (50) مليار دولار عام (1945) إلى أكثر من (300) مليار دولار عام (1972)[3].

وحصل تراجع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في منتصف عقد السبعينيات (1975-1977) بسبب حدوث الازمة النفطية، ثم تلتها فترة ازدهار في نهاية عقد السبعينيات (1979-1981)، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت التدفقات للمدتين أعلاه من (21.1) مليار دولار الى (53.2) مليار دولار على المستوى العالمي، وبالنسبة للبلدان المتقدمة ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من (14.6) مليار دولار الى (36.8) مليار دولار.

---

(1) UNCTAD (Trade and Development Report, 1999) U.N, New York and Geneva, 1999, p99.

(2) Manuel R. Agosin (Policy Analysis and Research: Trends and Issues in FDI) The CTC Reporters, No. 20, U. N, New York, Autumn1985, p 20.

(3) معن عبد القادر آل زكريا (مديات تأثير العولمة في تراتبيه نظام القانون الدولي للاقتصاد) دار الصقر للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، العراق، 2005، ص11.

اما البلدان النامية فارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الوارد اليها من (6.5) مليار دولار الى (16.3) مليار دولار للمدة نفسها[1].

كان التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في السبعينات قد تركز على قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، والسبب في التحول نحو الصناعات التحويلية هو موجة التأميمات لانشطة المواد الاولية (النفط، الغاز) التي اجتاحت البلدان النامية، وبعد منتصف السبعينات تحولت الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو قطاع الخدمات، وأتجه أهتمام الولايات المتحدة واليابان مرة أخرى الى القطاع ألاستخراجي بعد ألازمة النفطية في منتصف السبعينيات[2].

ثانياً: الاتجاهات الحديثة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

أتخذ عقد الثمانينيات سمة المرحلة الانتقالية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، والتي انعكست بصورة مباشرة على حركة رؤوس الأموال الدولية واتجاهاتها العالمية، فعلى الرغم من استمرار تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي من الناحية الاسمية، إلا ان نصيب البلدان النامية النسبي من إجمالي التمويل الدولي أنخفض من (20 %) عام (1970) الى حوالي (10%) عام (1980)، ويرجع ذلك إلى ان البلدان النامية لم تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس ان الشركات متعددة الجنسية ستجني أرباحاً طائلة على حساب التنمية الاقتصادية الوطنية، بالإضافة الى انه كان هناك عرض كبير للائتمانات المصرفية التي أدت إلى مزاحمة هذا الاستثمار[3].

---

(1) هناء عبد الغفار (الاستثمارات الاجنبية – المسوغات والمخاطر) مجلة دراسات قومية واشتراكية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، 2001، ص75.

(2) هناء عبد الغفار (الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً) مصدر سابق، ص37- 38.

(3) عبد الكريم كامل أبو هات وعبد الكريم جابر شنجار (مصادر التمويل الدولي ودورها في ظاهرة التحويل العكسي لموارد الدول النامية) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الاول، العدد الاول، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004، ص11.

إلا إن هذه المواقف تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ بالتغير، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، بعدها المصدر الحيوي للتدفقات المالية الدولية، واستعادت مكانتها السابقة بل وصارت البديل للاقتراض الخاص بعد أزمة المديونية الخارجية، وحصل ذلك نتيجة لتبني العديد من البلدان النامية لسياسات الانفتاح الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي، وتحرير البيئة الاقتصادية، وسياسات تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها[1].

وفي غضون ذلك، صار الاستثمار الاجنبي المباشر انتقائياً للمكان الذي يذهب اليه، بسبب ظهور فوائض مالية كبيرة تبحث عن الاستثمار والتوظيف خارج حدودها، ففي عام (1983) اتجه (32%) من أجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر عالمياً الى الولايات المتحدة الأمريكية و (30%) الى غرب أوربا و(8%) الى استراليا واليابان وجنوب أفريقيا وكندا، بينما حصلت البلدان النامية على (30%) من أجمالي التدفقات موزعة توزيعاً غير متساوي بدرجة كبيرة، فقد تركزت على عدد قليل من البلدان،بينما لم تتلقى الأغلبية الساحقة من البلدان النامية شيئاً يذكر[2].

أما في منتصف عقد الثمانينيات وبعد تحول الاستثمار الأجنبي المباشر من مصدر هامشي نسبياً من المصادر الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الى مصدر مهم استطاع ان يحل محل المصادر التقليدية مثل المنح والقروض الرسمية وغيرها، واعتماداً على إحصائيات البنك الدولي أرتفع صافي التدفقات الطويلة الاجل من الدول الصناعية المتقدمة الى البلدان النامية من(68.8)

---

(1) باسل البستاني (تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي) سلسلة دراسات التنمية البشرية (3)، الامم المتحدة، نيويورك، 1996، ص7.

(2) ستار جبار خليل (أهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية) مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (15)، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2004، ص29.

مليون دولار سنوياً في المتوسط أثناء المدة (1982-1986) الى (72.9) مليون دولار خلال المدة (1987- 1991)، بينما أرتفع في المدة نفسها الاستثمار الاجنبي المباشر بأكثر من الضعف من حوالي (10) مليار دولار الى ما يقارب (23) مليار دولار، وبذلك ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى أجمالي التدفقات الصافية من (14.3 %) إلى (31.5%)[1].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان متوسط التدفق السنوي الوارد إليها أثناء المدة (1985 – 1990) أكبر بمقدار خمس مرات ما كان عليه في المدة (1975–1980)، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها في عام (1989) ذروتها عندما زادت عن (70) مليار دولار[2].

وعموماً فقد نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة بصورة أكبر من البلدان النامية في منتصف عقد الثمانينيات، وذلك لمجموعة من العوامل منها:[3]

أ- التحسن في وضع الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة والنامية من (1.3 %) و (1%) على التوالي أثناء المدة (1981 – 1983) الى (3.3%) و(2.5%) للمدة (1984 – 1987) ، أما حجم التجارة الدولية فقد ازداد من (0.5%) الى (4.8 %) للمدة نفسها.

ب- التغيرات في السياسية الاقتصادية، وذلك بتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل قرار اليابان ألغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال، والتغير

---

[1] سعيد النجار (آفاق التنمية العربية في التسعينات: القضايا الاساسية) ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، البحرين 1-3 شباط ،1993، ص20.

[2] – راشيل ماكولوتش (الاستثمار الاجنبي المباشر في الولايات المتحدة) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (30) ، العدد (1)، مارس 1993 ، ص13.

[3] هناء عبد الغفار (الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً) مصدر سابق، ص39.

في السياسة التجارية والضريبية مثل قوانين الضريبة الامريكية التي أدت الى تخفيض الاستثمار المحلي الخاص في عام (1981) ثم عادت نفسها وشجعته في عام (1986).

ج- ان من الأسباب التي أدت الى توسع التدفقات العالمية هو الربحية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معدل العائد على الاستثمار الاجنبي المباشر الامريكي في الخارج (11.3%) للمدة (1981 - 1983) وصار (14.8%) للمدة (1984- 1987) وفي عام (1984) وحده أرتفع الى (18.4%).

د- التحركات السياسية لإقامة تكتلات اقتصادية سياسية مثل برنامج السوق الموحدة في الاتحاد الأوربي، واتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا).

هـ- تغير ستراتيجية الشركات متعددة الجنسية بهدف حماية وتطوير وضعها التنافسي وذلك ما يوضحه التدفقات الواسعة الى أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وخصوصاً في الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية المرتفعة.

وبمقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية بتلك الموجهة الى البلدان المتقدمة خلال المدة (1986 - 1990) نجد ان البلدان النامية لم تحصل الا على نسبة قليلة من مجموع التدفقات فقد بلغ المجموع الاجمالي للاستثمارات العالمية (132) مليار دولار، كانت حصة البلدان النامية منها (21.6) مليار دولار أي ما نسبته (16.4%) فقط من المجموع الكلي، بينما حصلت البلدان المتقدمة على المتبقي والبالغ (110.4) مليار دولار أي ما نسبته (83.6%)[1].

شهد عقد التسعينيات تطوراً كبيراً تمثل بالانفجار المالي على الصعيد العالمي، فالاستثمار الأجنبي المباشر صار الماكنة التي تقودها الشركات متعددة

---

[1] فوزي القريشي (أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الاجنبي لدول مجلس التعاون) مجلة آفاق أقتصادية، المجلد (17)، العدد (67- 68) اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، 1996، ص263.

الجنسية لتحقيق الاندماج باتجاه العولمة، اذ كلما زادت قوة تحرير الاسواق المالية، كلما تعاظم دور هذه التدفقات المالية في الاقتصاديات النامية. وبذلك صارت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية تتنافس معظم البلدان للحصول على أكبر نصيب منها.

ان البلدان النامية التي استطاعت النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك التي نفذت سياسات وبرامج الإصلاح المالي المتمثلة في خصخصة القطاعات الصناعية الرئيسة وتعويم عملاتها، وأنشأت مناطق صناعية حرة معفية من الضرائب وخفضت رسوم الاستيراد والتصدير وإزالة القيود الفنية أمام التجارة وأمام حرية تدفق رأس المال عبر الحدود[1].

بالإضافة الى ما سبق فانه يمكن إرجاع الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينيات إلى العديد من العوامل منها:[2]

أ- ازدياد حاجة الدول الى مصادر التمويل الخارجي، بعد ان تناقصت معدلات الادخار على المستوى العالمي، التي انخفضت من (23.2%) أثناء المدة (1974 – 1985) الى نحو (21.2%) خلال الفترة (1986–1997) واستمرت بالانخفاض لتصل الى (19%) عام (2002).

ب- انخفاض مستويات الإقراض، بعد اندلاع أزمة المديونية عام (1982) وتوقف العديد من البلدان النامية عن دفع أعباء ديونها.

ج- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته بلدان أوربا الشرقية بعد هذا الانهيار، وما ترتب عليه من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1) الاسكوا (نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة: حالة تجمعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعتي الاغذية الزراعية والملابس) الامم المتحدة، نيويورك، 2006 ، ص76.

(2) Hussien ALasrag (Foreign Direct Investment Development policies In the Arab countries) op. cit. P16.

د- اتجاه العديد من البلدان التي عليها ديون كبيرة مثل الارجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك الى بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة وقد تراوحت النسب بين (20-80 %) من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه البلدان.

هـ- تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمار بين الدول، واستخدام هذه الاستثمارات كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية.

لقد تضاعف حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى البلدان النامية ثلاث مرات منذ عام (1990)، وبلغت ما يزيد على (58) مليار دولار في عام (1993) وهو أعلى مستوى بلغته منذ أزمة المديونية في أوائل عقد الثمانينيات، وجاءت هذه الاستثمارات كمحصلة لسعي الشركات متعددة الجنسية لتنفيذ ستراتيجيات الإنتاج واستغلال الموارد والتسويق، وهي نتيجة لإمكانيات السوق الناشئة وارتفاع مستويات الدخول، وثورة التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان النامية[1].

ويلاحظ ان (70%) من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في عام (1990) كانت من نصيب البلدان العشرين الأفضل أداء، وهي ما تمثل (15%) فقط من مجموع السكان، بينما بقية البلدان النامية والبالغ عددها (81) بلداً والتي تمثل حوالي (85%) من مجموع السكان، لم تحصل الا على نسبة تزيد قليلاً عن (30%) من إجمالي الاستثمار الاجنبية المباشر المتدفق، ونتيجة لنجاح البلدان العشرين في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من هذه الاستثمارات (28) دولار سنوياً بينما حصل الفرد في البلدان الـ (81) الأخرى على (2.3) دولار سنوياً [2].

---

[1] ستيجن كلاسنز وسودارشان غوبتو (هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية إليها) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31)، العدد (3)، سبتمبر 1994 ، ص62.

[2] غسان الرفاعي (سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الرأسمالية الى الدول العربية) ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، البحرين(1-3) شباط، 1993، ص78.

وعن طريق تقارير الاستثمار العالمي يتبين ان الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على المستوى العالمي، ومنذ عام (1990) بدء بالتوجه نحو قطاع الخدمات بدلاً من قطاع التصنيع الذي كان يحصل على (75%) من اجمالي التدفقات الأجنبية الواردة، ففي عام (1990) بلغ نصيب قطاع الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي حوالي (49%) مقابل (42%) لقطاع التصنيع و(9%) للقطاع الأولي، وارتفعت هذه النسبة الى (60 %) في عام (2002) مقابل تراجع نصيب قطاع التصنيع الى (34%) والقطاع الاولي الى (6%)[1].

ارتفع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية من حوالي (10) مليار دولار في عام (1986) الى ما يقارب (90) مليار دولار في عام (1995)، وجاء هذا النمو في التدفقات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها هذه البلدان، وكانت حصة آسيا ما يقارب (60%) من اجمالي التدفقات[2].

كما حصلت البلدان النامية على (129) مليار دولار، في المقابل استثمرت هذه البلدان في الخارج (51) مليار دولار في عام (1996)، وبذلك فقد أرتفع نصيبها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الخارجة الى (15%) في عام (1996)، في حين ان تدفقات. الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل نمت الى (37 %)[3].

ونتيجة للإصلاحات التي قامت بها البلدان النامية، فقد ارتفعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الواردة إليها في عام (1997) إلى (148.9) مليار دولار، حصة

---

(1) رجب إمحمد شقلابو (التعرف على أهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية العظمى) بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان نحو مناخ استثماري أفضل، ليبيا، طرابلس، 2006، ص13.

(2) أياد ملص (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاسواق المالية والمنطقة العربية) نشرة الندوة ، المجلد الثالث، العدد (3)، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وأيران وتركيا، سبتمبر/ اكتوبر 1996، ص10.

(3) هناء عبد الغفار (الاستثمار الاجنبي – المسوغات والمخاطر) مصدر سابق، ص77.

الصين لوحدها (45) مليار دولار، أما الاستثمارات الخارجة فكانت (61.1) مليار دولار للعام نفسه.

أما التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة فقد بلغت (359.2) مليار دولار، أتجهت في أغلبها نحو البلدان النامية، أما التدفقات الداخلة فقد بلغت (233.1) مليار دولار، ولم تتأثر كثيراً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة بالأزمة المالية التي تعرضت لها بعض دول جنوب شرق آسيا عام (1997)[1].

اما في عام (1998) فقد تأثرت التدفقات الواردة الى البلدان النامية بهذه الازمة فانخفضت من (32.3%) من اجمالي التدفقات العالمية في عام (1995) الى (25.8 %) في عام (1998)، وعموماً فأن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يتأثر بهذه الازمة الا بصورة قليلة مقابل هبوط حاد في الاستثمار الاجنبي غير المباشر (ألمحفظي) وصل الى (50 %) وذلك لتأثر تدفقات المحفظة بعوامل الدورة الاقتصادية، وهذا ما يؤكد ان الاستثمار الاجنبي المباشر مفضلاً على الاستثمار ألمحفظي كونه أكثر استقرار وأقل حساسية للتغيرات الدورية التي تحدث في البلدان المضيفة[2].

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية الى الخارج بفعل عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود التي مارستها الشركات متعددة الجنسية الى (800) مليار دولار في عام (1999) بزيادة قدرها (16%) عن السنة السابقة، وبعد تعرض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية للركود في عام (1998) فأنها عاودت نموها السابق، لتبلغ (208) مليار دولار بزيادة(16 %) عن عام (1998)، ولكن حصة البلدان النامية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة على الصعيد العالمي انخفضت من (38 %) في عام (1998) الى (24 %)

---

[1] ابراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسن (أثر عولمة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصاديات البلدان النامية) مصدر سابق ، ص96-99.

[2] ستار جبار خليل، مصدر سابق، ص30- 31.

في عام 1999، واستقطبت البلدان المتقدمة وحدها (636) مليار دولار في عام (1999) أي ما يقارب ثلاثة أرباع اجمالي التدفقات العالمية[1].

وفي بداية الألفية الجديدة بقيت البلدان المتقدمة في صدارة البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث مساهمتها في التدفقات الداخلة والخارجة ثم تلتها البلدان النامية وأخيراً اقتصاديات البلدان المتحولة(*) وهذا ما يوضحه الجدول(2).

جدول (2)

مساهمة مجموعات البلدان بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة والداخلة للمدة 2000-2005 (بمليارات الدولارات والنسب المئوية)

البلد / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمارات الخارجة						
البلدان المتقدمة	1097.5	684.8	485.1	514.8	686.3	646.2
البلدان النامية	143.8	76.7	49.7	35.6	112.8	117.5
البلدان المتحولة	3.2	2.7	4.7	10.7	14.0	15.1
العالم	1244.5	764.2	539.5	561.1	813.1	778.7
البلدان المتقدمة %	88.2	89.6	89.9	91.75	84.4	83.0
البلدان النامية %	11.6	10.0	9.2	6.34	13.9	15.1
البلدان المتحولة %	0.2	0.4	0.9	1.91	1.7	1.9
الاستثمارات الداخلة						
البلدان المتقدمة	1133.7	599.3	441.2	358.5	396.1	542.3
البلدان النامية	266.8	221.4	163.6	175.1	275.0	334.3
البلدان المتحولة	9.1	11.5	12.9	24.2	39.6	39.7
العالم	1409.6	832.2	617.7	557.9	710.8	916.3
البلدان المتقدمة %	80.44	72.0	71.4	64.35	55.7	59.2
البلدان النامية %	18.94	26.6	26.5	31.33	38.7	36.5
البلدان المتحولة %	0.62	1.4	2.1	4.32	5.6	4.3

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

UNCTAD (world Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies : Implications for Development)overview , U.N , New York and Geneva , 2006 , P2.

---

(1) UNCTAD (world Investment Report 2000: cross – border mergers and Acquisitions and Development) overview, op. cit, P9.

(*) يشير مصطلح البلدان المتحولة الى جميع بلدان جنوب شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة.

نلاحظ من الجدول (2) ان البلدان المتقدمة استحوذت على ما يزيد عن (1097.5) مليار دولار وهو ما يمثل (88.2%) من تدفقات الاستثمار الاجنبي الخارجة في عام (2000)، وعلى (1133.7) مليار دولار وهو يمثل (80.44 %) من التدفقات الداخلة للعام نفسه. وتأتي البلدان النامية في المرتبة الثانية بحوالي (143.8) مليار دولار وهو ما يعادل (11.6%) من التدفقات الخارجة للعام (2000)، وبحوالي (266.8) مليار دولار أي ما نسبته (18.94%) من اجمالي التدفقات الداخلة للعام نفسه. ثم جاءت البلدان المتحولة بأقل مساهمة بلغت (3.2) مليار دولار وهي تمثل نسبة ضئيلة بلغت (0.2%) من التدفقات الخارجة للعام (2000) وحوالي (9.1) مليار دولار وهو ما يمثل2) 0.6%) من التدفقات الداخلة للعام نفسه.

ويرجع السبب وراء ارتفاع نسبة التدفق الى البلدان المتقدمة مقارنة مع البلدان النامية والمتحولة الى المزايا الاقتصادية والتكنولوجيا التي تتميز بها هذه البلدان. فاقتصادياتها لها القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بفضل الانفتاح الاقتصادي وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية، بالاضافة الى تميزها بالتنوع الاقتصادي الذي يوفر فرص استثمارية في مختلف القطاعات بما فيها قطاع الخدمات الذي صار الجاذب الاكبر للاستثمار الاجنبي المباشر، في حين ان البلدان النامية وعلى الرغم من أنها صارت أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر، الا انها لا تزال تعاني من تفاوت وتذبذب في التدفقات، حيث تجذب الاسواق الناشئة النصيب الاكبر دون غيرها من الاسواق[1].

وفي عام (2001) حصل انخفاض كبير في التدفقات الداخلة والخارجة الى البلدان المتقدمة والنامية لأسباب عديدة من أهمها أحداث (11 أيلول 2001) وتداعياتها والأزمة المالية التي اجتاحت اقتصاديات بلدان أمريكا اللاتينية وتباطؤ

---

(1) Hussien Alasrag,op.cit.p18.

معدلات النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم، حيث بلغ إجمالي التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة حوالي (684.8) مليار دولار وهو ما يمثل نسبة (89.6%) من اجمالي التدفقات العالمية بانخفاض بلغ (412.7) مليار دولار عن العام (2000)، في حين حصلت البلدان النامية على حوالي (76.7) مليار دولار وهو يمثل (10%) من اجمالي التدفقات العالمية بانخفاض بلغ(67.1) مليار دولار عن العام (2000).

أما البلدان المتحولة فقد حصلت على (2.7) مليار دولار وهو ما يمثل (0.4%) بانخفاض بلغ (0.5) مليار دولار عن العام (2000).

أما التدفقات الداخلة فلم تكن أحسن حالاً من سابقتها، فقد بلغت حوالي (599.3) مليار دولار في عام (2001) في البلدان المتقدمة وهو ما يمثل (72%) بانخفاض بلغ (534.4) مليار دولار عن عام (2000)، في حين حصلت البلدان النامية على (221.4) مليار دولار وهو ما نسبته (26.6%) بانخفاض قدره (45.4) مليار دولار، ولكن يلاحظ أرتفاع حصة البلدان النامية على حساب البلدان المتقدمة في هذا العام بما يعادل (8%) عن العام (2000).

أما البلدان المتحولة فقد سجلت أرتفاعاً في التدفقات الداخلة من حوالي (9.1) مليار دولار في عام (2000) الى (11.5) مليار دولار في عام (2001).

وفي عام (2002) أستمر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة والخارجة، ويعود ذلك الى استمرار تأثير أحداث (11 ايلول 2001) وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم، وعدم وجود أمل في تحقيق الانتعاش في الاجل القريب على الاقل، بالإضافة الى انخفاض تقديرات أسواق الاوراق المالية وانخفاض أرباح الشركات وتباطؤ سرعة أعادة هيكلتها في بعض الصناعات وتراجع عمليات الخصخصة في بعض البلدان النامية[1].

---

(1) تقرير الاستثمار العالمي 2003 (سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر من أجل التنمية: من المنظورين الوطني والعالمي) مجلة العمران العربي، العدد (65)، أيلول / تشرين الاول، 2003، ص57.

فانخفضت التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة الى (485.1) مليار دولار وهو ما يمثل (89.9%) من اجمالي التدفقات العالمية، بأنخفاض قدره (199.7) مليار دولار عن العام (2001) في حين حصلت البلدان النامية على (49.7) مليار دولار وهو ما يمثل (9.2) من الاجمالي، بانخفاض قدره (27) مليار دولار عن العام (2001).

أما البلدان المتحولة فقد ارتفعت حصتها للعام (2002) إلى حوالي (4.7) مليار دولار وهو ما يمثل (0.9%) من الإجمالي بزيادة قدرها (2) مليار دولار عن العام (2001).

أما التدفقات الداخلة الى البلدان المتقدمة فانخفضت الى (441.2) مليار دولار من اجمالي التدفقات العالمية بانخفاض قدره (158.1) مليار دولار عن العام (2001)، كذلك الحال في البلدان النامية التي انخفضت فيها التدفقات إلى (163.6) مليار دولار من الإجمالي، بانخفاض قدره (57.8) مليار عن العام (2001)، وعلى العكس من ذلك أرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى البلدان المتحولة إلى (12.9) مليار دولار بزيادة قدرها (1.4) مليار دولار عن العام (2001)، ولكن بانخفاض طفيف في حصتها النسبية من إجمالي التدفقات إلى (26.5%) مقارنة مع (26.6%) في العام (2001).

وهبطت في عام (2003) وللعام الثالث على التوالي التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي، وذلك لتراجع عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود واستمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وتراجع الاسواق العالمية، وآثار الحرب الامريكية على العراق وتكاليفها المادية الباهضة[1].

---

[1] رجب إمحمد شقلابو، مصدر سابق، ص11.

يتضح من الجدول (2) ان المصدر الأساس لتدفقات الاستثمار الاجنبي الخارجة للعام (2003) هو البلدان المتقدمة، بحصة بلغت (514.8) مليار دولار وهو ما يمثل(91.75%) من التدفقات الخارجة للاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العالم، بينما حصلت البلدان النامية على حوالي (35.6) مليار دولار وهو ما يمثل (6.34%).

أما البلدان المتحولة فقد أستمرت حصتها في التزايد للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت (10.7) مليار دولار وهو ما يمثل (1.91%) بارتفاع قدره (6) مليار دولار عن العام (2002).

وكما هو الحال في التدفقات الخارجة كانت الصدارة مستمرة للبلدان المتقدمة على التدفقات الداخلة بحوالي (358.5) مليار دولار من إجمالي التدفقات العالمية، وهو ما يمثل (64.35%)، بينما حصلت زيادة في نصيب البلدان النامية الى حوالي (175.1) مليار دولار بنسبة بلغت (31.33%) بزيادة نسبتها(4.8%) عن العام (2002).

وفي البلدان المتحولة التي استمرت حصتها بالارتفاع للعام الثالث على التوالي، حصلت على (24.2) مليار دولار وهو ما نسبته (4.32%) بارتفاع نسبته (2.2%) عن العام (2002).

شهد عام (2004) تحسن طفيف في الاستثمار الاجنبي المباشر بعد ثلاث سنوات من التدفقات ألآخذه في الهبوط، والسبب في ذلك هو الزيادة القوية في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية،وتساعد كثير من العوامل في توضيح هذه الزيادة من أهمها المنافسة القوية بين الشركات والتي أدت الى انتهاج طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية والمتمثلة في توسيع أعمالها في الأسواق سريعة النمو(الاقتصادات الناشئة) بغية زيادة المبيعات، إضافة الى ترشيد الأنشطة الإنتاجية بهدف الحصول على وفورات الحجم الناتجة عن تخفيض تكاليف الإنتاج،

بالإضافة إلى ان ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية حفز الاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن[1].

بقيت البلدان المتقدمة في الصدارة كمصدر أساسي للاستثمار عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر في عام (2004)، فقد بلغت التدفقات الخارجية منها حوالي (686.3) مليار دور في عام (2004) وهو ما يمثل (84.4%) من التدفقات الإجمالية. في حين سجلت البلدان النامية زيادة كبيرة وصلت الى (112.8) مليار دولار وهو ما نسبته (13.9%) من إجمالي التدفقات لعام (2004).

ثم جاءت البلدان المتحولة بنصيب قدره (14) مليار دولار وهو ما يمثل (1.7%) من الإجمالي بانخفاض نسبي قدره (0.2%) عن العام (2003).

أما التدفقات الداخلة فقد حصلت البلدان المتقدمة في عام (2004) على حوالي (396.1) مليار دولار وهو ما يمثل (55.7%) بانخفاض بنسبة (8.6%) عن العام (2003). بينما ازدادت حصة البلدان النامية لتبلغ (275) مليار دولار وهو ما يمثل (38.7%) وهي أعلى نسبة تحققها البلدان النامية من التدفقات الرأسمالية الواردة منذ عام (1997) بأرتفاع نسبته (7.4%) عن العام (2003).

وفي البلدان المتحولة أستمرت الزيادة لتبلغ (39.6) مليار دولار وهو ما يمثل (5.6%) من اجمالي التدفقات لعام (2004) بزيادة نسبتها (1.28%) عن العام (2003).

كان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج كبيراً في عام (2005)، على نحو مماثل للاتجاهات التي سجلت في نهاية التسعينيات، وذلك لتأثير النمو الاقتصادي العالمي، والأداء الاقتصادي القوي للبلدان النامية والمتحولة، وتزايد عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود، والتطور في الأسواق المالية

(1) UNCTAD (world Investment Report 2005: Transnational corporations and the Internationalization of R & D) overview, op. cit,P 1 .

العالمية، واستمرار التحسن في البيئة الاستثمارية، وتنامي فرص الاستثمار الجديدة ونجاح البلدان المضيفة في جهودها الترويجية، ونمو الطلب العالمي على النفط، وتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات[1].

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة على الصعيد العالمي (778.7) مليار دولار، وبقيت البلدان المتقدمة المصدر الرئيس لهذه التدفقات، فقد بلغ نصيبها (646.2) مليار دولار وهو ما نسبته (83%) من إجمالي التدفقات الصادرة، بيد انه سجل ارتفاع شديد في الاستثمار الصادر من البلدان النامية ليبلغ (117.5) مليار دولار وهو ما نسبته (15.1%) من الإجمالي.

في حين سجلت البلدان المتحولة زيادة مستمرة وصلت الى (15.1) مليار دولار وهو ما نسبته (1.9%) من الإجمالي في حين سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مستوى العالم نسبة نمو وصلت الى (29%) خلال العام (2005) مقارنة مع العام (2004) عندما بلغ (916.3) مليار دولار.

وبلغ نصيب البلدان المتقدمة من التدفقات الداخلة حوالي (542.3) مليار دولار وهو ما نسبته (59.2%) بزيادة نسبتها (3.5%) عن العام (2004).

في حين سجلت البلدان النامية زيادة وصلت الى (334.3) مليار دولار وهو ما نسبته (36.5 %) بانخفاض نسبته (2.2%) عن العام (2004).

وسجلت البلدان المتحولة (39.7) مليار دولار وهو ما نسبته (4.3%) بانخفاض نسبته (1.3%) عن العام (2004).

ان البلدان المتقدمة تسيطر على أغلب التدفقات الخارجة والداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر، ويقع أغلب الاستثمار الاجنبي المباشر داخل الثالوث (مراكز العولمة الحالية) الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان التي هي

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (التقرير السنوي 2005)، الصفاه ، الكويت، 2005، ص5.

موطن (85) شركة من الشركات متعددة الجنسية المائة الرائدة في العالم في عام (2004)، وهنالك خمسة بلدان (المانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان) هي موطن(73) شركة من الشركات المائة الرائدة[1].

والجدول الآتي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة والداخلة الى بعض أقاليم البلدان المتقدمة والنامية:

جدول (3) أجمالي التدفقات الخارجة والداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من بعض اقاليم البلدان المتقدمة والنامية للمدة 2000 – 2005 (بملايين الدولارات)

2005	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التدفقات الخارجة من اقاليم البلدان المتقدمة	التدفقات الداخلة الى اقاليم البلدان المتقدمة					
618810	697436	368828	380245	274095	217696	433628
554802	671417	357441	374000	253728	213726	421899
64008	26019	11387	6245	20368	3970	11729
21369	380798	186948	83900	60761	123910	133265
6027	29752	15707	25761	23682	54539	-24581
التدفقات الخارجة من اقاليم البلدان النامية	التدفقات الداخلة الى اقاليم البلدان النامية					
1054	8728	19616	11780	18513	17199	30672
32825	97537	88139	51358	46137	100506	103663
83557	146067	111854	94383	110137	156622	199554
27	128	113	91	352	705	397
15056	27508	26371	31232	24192	39577	32679

- تم إعداد الجدول بالاعتماد على:-
- UNCTAD (world Investment Report 2006:FDI from Developing and Transition Economies: Implications For Development) U.N, New York and Geneva , 2006 , PP299-302.
- UNCTAD (world Investment Report 2004:The Shift Towards services) U.N, New York and Geneva , 2004, pp 367 – 375

[1] UNCTAD (world Investment Report 2006: FDI From Developing and Transition Economies: Implications For Development) overview, U.N, New York and Geneva, 2006. P 6 .

الإقليم / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
أوربا الغربية	859432	447033	364507	316956	367989
الاتحاد الأوربي	806151	429159	351181	286106	334915
البلدان الأخرى لغرب أوربا	53282	17874	13326	30850	33073
شمال أمريكا	187301	160986	141749	150868	265691
بلدان متقدمة أخرى	37151	50075	41348	46982	52583
أفريقيا	1319	-2535	115	1159	1885
أمريكا اللاتينية والكاريبي	13738	11971	6009	15412	27502
آسيا	83805	50309	37884	18979	83429
الباسيفيك	67	116	—	16	17
أوربا الشرقية	4024	3546	4876	10731	13973

يتضح من الجدول (3) سيطرة بلدان أوربا الغربية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من البلدان المتقدمة طيلة المدة(2000-2005) بحوالي (859432) مليون دولار في عام (2000) وانخفضت الى حوالي (618810) مليون دولار في عام (2005)، ثم جاءت بعدها بلدان الاتحاد الأوربي بحوالي (806151) و(554802) مليون دولار في عام (2000) و(2005) على التوالي، ومن ثم بقية البلدان المتقدمة.

كذلك الحال بالنسبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى البلدان المتقدمة، فقد تصدرت بلدان أوربا الغربية طيلة المدة (2000 – 2005) بحوالي (697436) و(433628) مليون دولار في عامي (2000) و(2005) على التوالي،

وأيضاً احتلت بلدان الاتحاد الأوربي المركز الثاني بحوالي (671417) و(421899) مليون دولار في عامي (2000) و(2005) على التوالي.

ان هذه التدفقات الداخلة والخارجة المرتفعة في البلدان المتقدمة تعود الى التحسن في الوضع الاقتصادي الدولي وتطبيق هذه البلدان لسياسات التحرر الاقتصادي والمالي وإصدار القوانين المنظمة والمشجعة للاستثمار وإلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أقاليم البلدان النامية، فيلاحظ أن إقليم أسيا جاء اولاً في قائمة البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر طيلة المدة (2000 – 2005) فانخفضت حصته من (83805) مليون دولار في عام (2000) الى حوالي (83537) مليون دولار في عام (2005).

ومن ثم جاء إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي أتسمت تدفقاته بعدم الاستقرار في بداية المدة عندما بلغت حوالي (13738) مليون دولار في عام (2000) وتراجعت الى (6009) مليون دولار في عام (2002) واستمرت بعد ذلك بالتزايد لتبلغ (32825) مليون دولار في عام (2005).

واتسمت التدفقات من إقليم أفريقيا بالتذبذب طيلة المدة (2000 – 2005) وقد تكون الأسباب وراء انخفاض التدفقات الخارجة من البلدان النامية الى القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، التي عولجت في بعض البلدان النامية بسياسات أكثر تحرراً وانفتاحاً، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي المرتفع في البلدان المتقدمة الذي أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية.

يتضح من الجدول السابق ان إقليم آسيا تصدر قائمة البلدان النامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل، بحوالي (146067) و (199554) مليون دولار في عامي (2000) و (2005) على التوالي، ثم جاء إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي

بحوالي (97537) و (103663) مليون دولار في عامي(2000) و (2005) على التوالي.

وترجع الزيادات الحاصلة في التدفقات الداخلة إلى الأقاليم إلى برامج الخصخصة التي طبقها معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والاستقرار الاقتصادي وتحرير التجارة و إزالة القيود مما أدى إلى جذب المستثمرين الأجانب أليها.

ثم جاء إقليم أفريقيا بحوالي (8728) مليون دولار في عام (2000) واستمرت هذه القيمة بالارتفاع في عام (2001) لتبلغ (19616) مليون دولار وواجهت انتكاسه في عام (2002) عندما انخفضت الى (11780) مليون دولار واستمرت بعد ذلك بالارتفاع لتبلغ (30672) مليون دولار في عام (2005) وهي أعلى قيمة تصل إليها.

المبحث الثاني

حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

أولاً: البلدان العربية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعاني معظم البلدان العربية من مشاكل اقتصادية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الأمر الأكثر خطورة اقتصادياً هو ان بعضها يعاني من توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيدة وخصوصاً البلدان النفطية، وهو ما يدفعها للخروج إلى الأسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم. ومن الضروري التفريق بين هروب رأس المال وبين التدفقات الاستثمارية الطبيعية للأموال باتجاه الخارج.

ليس هناك تعريف محدد لهروب رأس المال، وعادة ما يرتبط مفهوم هروب رأس المال (بذلك الجزء من حجم الطلبات الخارجية المقدرة للدول والتي لا تجلب عائدا على الاستثمار)[1].

وبذلك فأن محفظة الاستثمار العادية التي تعود لمقيمين يسعون للحصول على معدلات فائدة مرتفعة في الخارج أو الذين يجمدون أموالهم على شكل ودائع أجنبية لحين ظهور فرص استثمارية أفضل في مجال أعمالهم أو في الأسواق المحلية، مثل هذه الأموال لا تشتمل على عمليات هروب رأس المال.

تتباين المعلومات والتقديرات بشأن حجم الأموال العربية المهاجرة، شأنها في ذلك شأن الكثير من المعلومات عن جوانب هامة في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب عدم الاهتمام في بناء وتكوين قواعد معلومات أو إحصائيات دقيقة في البلدان العربية، فأصحاب هذه الأموال يحرصون على إضفاء طابع

---

(1) البنك العربي المحدود (تدفق رأس المال خارج المنطقة العربية) النشرة التحليلية، السنة السادسة، العدد الثامن، دائرة الابحاث والتخطيط المالي في الادارة العامة، تشرين الاول، 1989، ص6.

السرية عليها، مستعينين بخصائص النظام المصرفي العالمي، إضافة الى طابع السيولة الذي يغلب على معظم هذه الاستثمارات خاصة غير المباشرة منها كتلك التي تتم في الاسهم والسندات في البورصات العالمية[1].

والاموال العربية في الخارج ليست استثناء من هذا، فجميع الأرقام التي ذكرت حول هذا الموضوع تقديرية، اذ تقدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هذه الأموال ما بين (800 – 1000) مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بحوالي (1400) مليار دولار.

ولا توجد حتى الآن دراسة جدية من أية جهة مالية أو بحثية عربية لرصد ومتابعة تقديرات الاموال العربية المهاجرة على أسس علمية على الرغم من ازدياد أهمية الموضوع، ويمكن إيضاح الاختلاف في تقديرات الأموال العربية المهاجرة في الجدول الآتي:

جدول (4)

تقديرات الأموال العربية المهاجرة الخاصة بحسب الجهة (مليار دولار)

الجهة	التقدير
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)	800
إتحاد المصارف العربية	1000 - 800
مجلة أيست أيكونوميك ريفيو الصينية	1500 - 1000
منظمة العمل العربية	1200
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1400
مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة	2220 (حكومية وخاصة)
صندوق النقد العربي	2400

[1] محمد عبد العاطي (الاستثمارات العربية في الخارج)، ص2.
www.aljazeera.net/in-depth/2002/4/4-21-1-htm.

الجهــــة	التقديـــــر
مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية	2800
المنتدى الاسلامي الدولي	1500 (الثروات الخاصة لدول الخليج فقط)
تقديرات عالمية أخرى	3000 (حكومية وخاصة)
مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	800 – 1000 (أموال سعودية في الخارج منها 70% في الولايات المتحدة)
جمعية الاقتصاديين البحرينية	800 – 1200 (الاستثمارات الخليجية في الخارج)

تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (4)، الصفاة، الكويت، 2004، ص8.

وفقاً لتقارير المصارف الدولية فان الأموال العربية المهاجرة تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، ففي أوربا تحتل سويسراً وبريطانيا وفرنسا المركز الاول من بين الدول الغربية الجاذبة للاموال العربية المهاجرة، والسبب هو السرية التي تتمتع بها هذه الدول وخصوصاً سويسرا وهو ما يلبي طموح المستثمرين العرب، كما توجد أموال عربية مهاجرة في آسيا وخصوصاً في ماليزيا وسنغافورة، ولا توجد معلومات دقيقة عن حجم الاموال العربية في كل بلد أجنبي على حده، الا ان تقرير صادر عن مركز دراسات الخليج في عام (2001) قدر الاموال الخليجية المهاجرة وحدها في دول الاتحاد الأوربي فقط بحوالي (365) مليار دولار و(365) مليار دولار أخرى في بقية أنحاء العالم[1].

أما العوامل التي تؤدي الى هجرة رؤوس الأموال العربية الى الخارج فيمكن أجمالها في الآتي:

---

[1] محمد عبد العاطي (الاستثمارات العربية في الخارج) مصدر سابق، ص3.

1- يعيش الوطن العربي في تخبط من ناحية النظام التشريعي وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية، وبالتالي ضعف الاستراتيجيات اللازمة لاستيعاب الفوائض المالية العربية واستخدامها في تطوير البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم عملية التنمية المنشودة.

2- من العوامل الرئيسة الدافعة الى هجرة رؤوس الاموال هو التغيرات في سعر الصرف، فاحتمال تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يمكن أن يؤدي الى انتقال الافراد من الأصول المحلية الى الأصول الأجنبية، وهذا الضغط سوف يزداد في ظل غياب أسواق صرف مستقبلية و أخرى تتعلق بالخيارات[1].

3- أغلب بلدان الخليج العربي تعتمد على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية والترفيهية والكمالية من الأسواق العالمية، بسبب ضعف القطاع الصناعي في هذه البلدان، الذي أقتصر على بعض الصناعات الخفيفة وبعض صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر، بالإضافة الى ان هذه الاقتصاديات هي أقتصاديات أحادية الجانب اعتمادها الأساسي على تصدير النفط الخام للخارج[2].

4- سوء المناخ الاستثماري وتواضع المشروعات الاستثمارية وضعف الأسواق المالية في البلدان العربية، وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية.

5- يبرر المستثمرون العرب خروج استثماراتهم لأسباب واعتبارات أمنية، بالإضافة الى الإجراءات الإدارية المعقدة أمام المستثمرين، والخلل في الهياكل

---

[1] محسن س. خان ونديم الحق (هروب رأس المال من البلدان النامية) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (24)، العدد (1)، مارس 1987، ص4.

[2] تشام فاروق (الاستثمارات العربية: واقعها وأفاقها في ظل النظام العالمي الجديد) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار) المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ 5- 8 كانون أول 2004 ، 2006، ص44.

الأساسية للخدمات والنقل والاتصال وضغط الروتين، وسعياً وراء الربح المرتفع المتسم بالأمان.

6- توجد عوامل أخرى مهمة تساعد على جذب الاستثمارات العربية الى البلدان المتقدمة منها، الاستقرار السياسي والاقتصادي والمناخ الاستثماري الجاذب والأسواق المالية المتطورة التي تحقق أكبر عائد ممكن لهذه الاموال وحرية تحويل الارباح وسهولة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار والتعامل مع الجهات الحكومية[1].

وبعد الأحداث والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي ومنها أحداث (11 أيلول 2001) وما أعقبها من تداعيات على الساحة، حضي موضوع الاموال العربية المهاجرة باهتمام واسع، وعكس الاهتمام به تزايد الدعوات الى تعزيز الجهود القطرية والإقليمية العربية لاستقطاب هذه الأموال الى داخل الوطن العربي عن طريق تشجيع الأثرياء العرب على اعادة استثماراتهم في الخارج الى الوطن، وبحثهم عن فرص استثمارية داخل الوطن العربي، وهذا يتم بتعزيز المناخ الاستثماري في المنطقة عن طريق تحرير الاقتصاد والتوسع في عملية الخصخصة، والعمل على تحسين بيئة أداء الأعمال، ورفع العائدات على الاستثمارات في المنطقة وخصوصاً في دول الخليج العربي، مع وجود فرص متعددة في أسواق الأسهم والعقارات العربية، وفي قطاعات البنى التحتية من موانئ وطرق ومطارات وسكك حديدية واتصالات وتكنولوجيا معلومات وقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية وغيرها[2].

---

[1] يحيى حمود حسن (دور الاستثمار الاجنبي في دمج أقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (18)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، نيسان، 2006، ص77.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (4)، الصفاة، الكويت، 2004، ص7.

واجمالاً يمكن القول ان العوامل الحاسمة في قرارات المدخرين (المستثمرين) العرب من أجل أستثمار أموالهم في الداخل هي معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الأجنبي، وسعر الفائدة في الاسواق المحلية مقابل الأجنبية، ودرجة المبالغة في سعر الصرف الحقيقي للعملات المحلية، والمخاطرة السياسية والتطور في القطاع المالي.

وعلى الرغم من ضخامة حجم الأموال العربية المهاجرة، الا أنه يلاحظ أنخفاض نسبة مساهمة البلدان العربية في أجمالي التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر، وتشكل نسبة ضئيلة عند مقارنتها مع البلدان النامية والعالم على السواء، وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5)

أجمالي مساهمة البلدان العربية في التدفقات الخارجة بالنسبة للبلدان النامية والعالم للمدة 1995 – 2005 (بملايين الدولارات والنسب المئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995
117463	83190	29016	47775	59861	98929	75488
15275	-237	-3991	718	1772	2565	877
778725	730257	616923	652181	721501	1186838	1092279
النسب المئوية						
13.004	-0.284	-13.754	1.502	2.960	2.592	1.161
1.961	-0.032	-0.646	0.110	0.245	0.216	0.080

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

- UNCTAD (world Investment Report 2006:FDI from Developing and Transition Economies: Implications For Development) U.N, New York and Geneva , 2006 , PP299-301.
- UNCTAD (world Investment Report 2005:Transnational corporations and the Internationalization of R&D) U.N, New York and Geneva , 2005 , PP 303 – 306.
- UNCTAD (world Investment Report 2004:The Shift Towards services) U.N, New York and Geneva , 2004, PP 372 – 374.
- UNCTAD (world Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and The challenge of Development) U.N, New York and Geneva , 1999, PP 483 – 485.

الإقليم / السنة	1995	1996	1997	1998
البلدان النامية	52089	58947	65031	52318
البلدان العربية	-906	2027	1537	1652
العالم	358573	379872	475125	648920
بالنسبة للبلدان النامية	-1.739	3.438	2.363	3.157
بالنسبة للعالم	-0.252	0.533	0.323	0.254

من الجدول السابق يتضح ان مساهمة البلدان العربية من إجمالي التدفقات الخارجة في منتصف عقد التسعينات بلغت قيمة سالبة وصلت الى (906) مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة سالبة مقدارها (1.739%) و(0.252%) لمساهمتهما بالنسبة للبلدان النامية والعالم على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى تركز أستثمار البلدان العربية في الخارج على الأصول السائلة كالودائع المصرفية والاستثمارات في الاوراق المالية الحكومية (الاستثمارات قصيرة الاجل) ونسبة ضئيلة منها تتجه الى الاستثمار المباشر[1]. ثم ارتفعت الى (2027) مليون دولار

---

(1) ابراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسن (أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية) مصدر سابق، ص101.

في عام (1996) وهو ما يمثل(3.438%) و (0.533%) بالنسبة للبلـدان الناميـة والعالم على التوالي. وعاودت الاستثمارات الخارجة مـن البلـدان العربيـة الـى الانخفاض في عام (1997) لتبلغ (1537) مليون دولار سواء كان ذلك من حصتها الى البلدان النامية أو العالم، حيث بلغت (2.363%) و(0.323%) على التـوالي، واستمرت التدفقات الخارجة بالتذبذب أثناء عـامي (1998) و(1999) فارتفعـت الاستثمارات الخارجة في العام (1998) لتبلـغ (1652) مليـون دولار وعـاودت الانخفاض في عام (1999) لتبلغ (877) مليون دولار. وبلغت أعلى مستوى لهـا في عام (2000) عندما بلغت (2565) مليون دولار وهي أعلـى مسـتوى منـذ عام(1996) بنسبة مئوية بلغت (2.592%) و(0.216%) بالنسبة للبلـدان الناميـة والعالم، ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة الاستثمارات الخليجيـة فـي هـذا العـام، وتوزعها على مختلف الاستثمارات في السندات والاسهم والعقـارات والاسـتثمار المباشر في الشركات الصناعية والتجارية، وانتشرت جغرافيـاً بواقـع ثلـث فـي بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وثلـث آخـر فـي دول منظمـة التعـاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) والثلث الاخير تـوزع علـى البلـدان الناميـة والمؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد العربي[1].

وبدأت الاستثمارات العربية في الخارج بالتراجع ابتداءاً مـن عـام (2001) لتبلغ أدنى مستوياتها في عام (2003) بواقع (-3991) مليون دولار وبنسب مئوية سالبة بلغت (13.754%) بالنسبة لمساهمتها للبلدان النامية و(0.646%) بالنسـبة للعالم ويرجع هذا الانخفاض الى تعرض الاستثمارات العربية في الخارج لانتكاسة بعد أحداث (11 أيلول 2001) التي أتهم العرب بها، فصودرت بعض الاستثمارات العربية لمجرد الاشتباه بها، وتعرضت استثمارات أخرى الى هـزات عنيفـة فـي الاسواق المالية العالمية.

---

[1] يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص74.

وقد سجل مجمل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من البلدان العربية التراكمي خلال الفترة (1995 – 2004) ما قيمته (6014) مليون دولار وهو ما يمثل (0.9658%) من الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية و(0.087%) من الاستثمار الاجنبي المباشر على صعيد العالم للمدة نفسها، وبمعدل تدفق سنوي بلغ (601.4) مليون دولار سنوياً[1].

وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان العربية في عام (2005) الى نحو (15275) مليون دولار شكلت أربعة بلدان خليجية نحو (90%) من أجمالي التدفقات الصادرة جاءت في مقدمتها الإمارات باستثمارات بلغت (6661) مليون دولار تلتها الكويت بنحو (4709) مليون دولار ثم السعودية بنحو (1183) مليون دولار والبحرين بنحو (1123) مليون دولار[2].

وتتباين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من بلد لآخر تبعاً لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهذا ما يوضحه الجدول (6).

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة، الكويت، 2005، ص39.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الصفاة، الكويت، 2006، ص13.

جدول (6)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البلدان العربية

للمدة 1995 – 2005 (بملايين الدولارات)

البلد / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الامارات	–	-11	-11	–	115	2094	441	407	43	-30	6661
البحرين	–	90	200	90	163	10	216	190	741	1036	1123
فلسطين	–	–	–	–	169	213	380	–	–	–	–
ليبيا	–	–	–	50	208	98	84	-136	63	62	138
السعودية	13	180	195	-472	50	155	-44	143	83	73	1183
مصر	93	5	129	46	38	51	12	28	21	159	92
قطر	30	40	20	20	30	41	112	-21	-2	-2	352
لبنان	-3	-2	-3	3	5	125	92	96	17	45	715
المغرب	12	27	9	20	18	58	97	28	12	31	174
الجزائر	–	–	–	–	47	18	9	100	14	258	23
تونس	-5	1	6	–	3	2	–	2	5	4	13
اليمن	–	–	–	–	–	–	–	11	–	–	–
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	-1	–	48
سلطنة عمان	1	1	10	10	3	-2	-1	–	-1	–	44
الاردن	-27	-43	10	10	5	5	9	25	3	–	–
سوريا	–	1	3	2	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	-1022	1740	969	1873	23	-303	365	-155	-4989	-1873	4709
اجمالي البلدان العربية	-906	2027	1537	1652	877	2565	1772	718	-3991	-237	15275

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

- UNCTAD (world Investment Report 2006:FDI from Developing and Transition Economies: Implications For Development) U.N, New York and Geneva , 2006 , PP299-301.
- UNCTAD (world Investment Report 2005:Transnational corporations and the Internationalization of R&D) U.N, New York and Geneva , 2005 , PP 303 – 306
-UNCTAD (world Investment Report 2004:The Shift Towards services) U.N, New York and Geneva , 2004, PP 372 – 374.
-UNCTAD (world Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and The challenge of Development) U.N, New York and Geneva , 1999, PP 483 – 485.

يتضح من الجدول (6) ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان العربية أتسمت بالتذبذب طيلة المدة (1995 – 2005) واتصفت بالانخفاض طيلة منتصف عقد التسعينات، بعد ذلك بدأت بالتحسن لتبلغ أعلى مستوى لها في عام (2000) بنحو (2565) مليون دولار مقابل (906-) في عام (1995)، ويلاحظ بالنسبة للبلدان العربية النفطية، ان الإمارات تصدرت قائمة البلدان العربية المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر بحوالي (2094) مليون دولار في عام (2000)، تلتها السعودية بواقع (155) مليون دولار، أما البلدان العربية غير النفطية فقد حققت فلسطين نجاحاً ملحوظاً في قدرتها على تصدير الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث وصلت الى (213)مليون دولار في عام (2000)، تلتها لبنان بمساهمة مقدارها (125) مليون دولار.

ثم جاءت بداية الألفية الجديدة لتؤكد لنا مقدار التذبذب الحاصل في التدفقات، الى ان بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق في عام(2005) عندما بلغت (15275) مليون دولار، وتصدرت الإمارات البلدان النفطية بحوالي (6661) مليون دولار وهو نتيجة طبيعية للتطور الاقتصادي الحاصل بالإضافة الى سياسات الانفتاح والتحرر المطبقة فيها، تلتها الكويت بحوالي (4709) مليون دولار، أما البلدان العربية غير النفطية فقد حققت لبنان أكبر صادرات للاستثمار الاجنبي المباشر بحوالي (715) مليون دولار في عام (2005) تلتها المغرب بحوالي (174) مليون دولار.

ثانياً: البلدان العربية المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر.

تسعى غالبية البلدان النامية ومنها البلدان العربية الى البحث عن الاستثمار الاجنبي المباشر وجذبه، باعتباره وسيلة مكملة للاستثمار المحلي فضلاً عن كونه طريقة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة، وعلى الرغم من ذلك فان البلدان العربية لم تتمكن من جذب سوى النزر اليسير من مجمل الاستثمارات المتدفقة الى البلدان النامية والعالم.

كما تتسم حركة الاستثمارات الاجنبية الواردة الى البلدان العربية بالتذبذب من عام لآخر بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وان أغلب هذه الاستثمارات لا يزال محصوراً في قطاعات محدودة جداً، وبالأخص قطاع النفط، حيث يمثل هذا القطاع الجاذب الأكبر للاستثمار الأجنبي في عدة دول لاسيما دول الخليج وسوريا واليمن. ويرتبط التدفق الاستثماري الى هذا القطاع بالوضع الاقتصادي الدولي وتأثيره في حجم الطلب العالمي على النفط، ففي السنوات التي يزداد فيها الطلب العالمي على النفط، تزيد الشركات النفطية في دول الإنتاج من تكاليف البحث والتنقيب وهذا ما ينعكس بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الاجبي المباشر[1].

ويعود انخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان العربية الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. منها تأخر بعض البلدان العربية في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي ومحدودية هذه السياسات في البلدان التي طبقتها، بالإضافة الى التعقيدات الإدارية التي تعرقل أعمال المستثمرين الأجانب وبالتالي ترفع من تكلفة الاستثمار وهذا ما ينعكس سلباً على حجم استثماراتهم، كما تؤدي مركزية القرارات الاقتصادية والإدارية دوراً معرقلاً لتدفق الاستثمار

---

(1) Escwa (Policies Aimed at Attracting Foreign Direct and Intraregional Investment In the Escwa Region: Improving the climate For Foreign Direct Investment and mobilizing Domestic Savings, case Studies of Bahrain, Jordon and yeman) U.N. New York,2004, P 6.

الأجنبي، ويساعد الفساد الإداري والمالي المستشري في غالبية البلدان العربية في أعاقة جذب المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي، كما ان عدد قليل من البلدان العربية أصدرت قوانين لحماية المنافسة والملكية الفكرية والتي تعد من القوانين المركزية التي تساعد على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير الضمانات المطلوبة للمستثمرين وهذا ما يدفعهم الى زيادة استثماراتهم، وتعد عملية الخصخصة وخصوصاً لقطاع الخدمات جاذباً رئيساً للاستثمار الاجنبي المباشر لكنها لا زالت محدودة جداً في معظم البلدان العربية[1].

وما يتعلق بالجانب السياسي هو تدهور مسيرة السلام وعدم التوصل الى حل للصراع العربي الصهيوني، بالإضافة الى الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة كحرب الخليج الاولى والثانية والغزو الأمريكي للعراق في عام (2003)، وإن عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية في البلدان العربية يمكن يؤثر سلباً في ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاداتها، وبالتالي انخفاض حجم استثماراتهم في المنطقة، ولا سيما يوجد تنافس دولي على الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ويمكن اجمال المعوقات السابقة التي أثرت في الحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية الى البلدان العربية فيما يأتي:[3]

---

(1) محمد وهيب جمال العلمي (محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI) المؤسسة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ 18-21 كانون أول 2004، 2006، ص5.

(2) اتحاد المصارف العربية (الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (294)، لبنان، أيار 2005، ص25.

(3) البنك الأهلي المصري (أهم التطورات الخاصة بالاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية) النشرة الاقتصادية، نشرة اقتصادية تصدر عن البنك الأهلي المصري، العدد الرابع، 2005، ص69- 70.

أ- الافتقار الى حرفية الترويج للاستثمار الاجنبي داخل البلدان العربية في ظل المنافسة العالمية على جذب الاستثمارات.

ب- عدم توفر خرائط استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة، بحيث يتمكن المستثمر الاجنبي من الاستفادة منها.

جـ- الروتين والاجراءات البيروقراطية التي تعرقل عمليات الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء.

د- عدم توفر الايدي العاملة الماهرة التي يحتاجها المستثمرون الاجانب.

هـ- تركز الاستثمارات الاجنبية على قطاعات معينة مثل البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الاخرى، وهذا ناتج عن السياسات الحكومية غير الدقيقة.

و- التكنولوجيا الغربية المقدمة للبلدان النامية والعربية بصفة خاصة مرتفعة التكلفة خصوصاً بعد الوحدة الأوربية.

ي- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وظهور جمهوريات أوربا الشرقية، وما تبع ذلك من تغير في جغرافية تدفق الاستثمار الاجنبي الى البلدان النامية ومنها البلدان العربية.

وفي بداية عقد التسعينات ولتصحيح هذا التدني النسبي في حجم الاستثمار الاجنبي الوارد تبنت بعض الدول العربية برامج الاصلاح المالي والاقتصادي، فعملت على إصدار قوانين حديثة للاستثمار الاجنبي، واتخذت اجراءات مختلفة في بعض الدول كإجراءات الحد من العجز المالي والتحكم في معدلات التضخم، وضمان الاستقرار النسبي في سعر صرف العملات المحلية، وكان لهذه السياسات الإصلاحية المتبناة تأثير هام وكبير في تحسين الأفاق الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي وبالتالي القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي ظل هذه الظروف فان على البلدان العربية ان تركز على أربعة مجالات في سياستها العامة لتوخي اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المجالات هي[1]:

---

[1] الاسكوا (وجهة نظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تمويل التنمية: دراسة أقليمية عن تمويل التنمية) المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 أذار، الامم المتحدة، نيويورك، 2002، ص23.

أ- **عمليات الدمج والتملك:** على الرغم من التطورات الحاصلة في عمليات الدمج والتملك على المستوى العالمي وأثرها في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، الا انها لا تزال لا تلقى رواجاً في البلدان العربية لكون أغلبية أسواقها غير متكاملة وغير واسعة النطاق، وتسيطر المؤسسات التجارية العائلية على أكثر من (85%) من مجموع الشركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي وحدها، وهذا الامر لا يترك مجالاً لعمليات الدمج والتملك، ولكن النمو المتواصل في الاسواق المالية وزيادة أنفتاح المؤسسات التجارية يمكن ان تؤدي الى جعل عملية الدمج والتملك أكثر جاذبية.

ب- **مناطق التجارة الحرة:** تمتلك المناطق الحرة مزايا كبيرة تساعدها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعملية تشجيع مثل هذه المناطق تحتاج الى دعم حكومي مرتبط بتحقيق منافع واضحة تشتمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، وخير مثال على ذلك المناطق الحرة في الإمارات والعراق وسوريا ومصر، وقد ساعدت هذه المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بدرجات متفاوتة.

جـ- **أسواق رؤوس الأموال:** ان العمل على تنفيذ سياسات تساعد في تحقيق تكامل أسواق المال، سيزيد من انفتاح البلدان العربية على الاستثمار الاجنبي، ويمكن لهذه الأسواق اذا تعززت ان تكون واحة جذب لمزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، بشرط ان تتخذ الاجراءات اللازمة لذلك وبضمنها ما يتعلق بالشفافية ومراجعة الحسابات وكشف المعلومات.

د- **الخصخصة:** ان عملية الخصخصة كانت ولا تزال عملية تدريجية، وتحتاج الى اتخاذ خطوات تساعد في تسريعها وتوسيع نطاقها في بعض القطاعات، ومن شأن تنفيذ مثل هذه البرامج والسياسات ان يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان العربية.

وسيؤدي تنفيذ السياسات الاصلاحية السابقة مع توفير مناخ استثماري ملائم وحرية اقتصادية وبساطة في الإجراءات وأسواق مالية متطورة وارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مؤشرات الفساد وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، إلى ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان العربية.

ويمكن ملاحظة مساهمة البلدان العربية في اجمالي التدفقات الداخلة الى البلدان النامية والعالم في الجدول (7).

جدول (7)

اجمالي مساهمة البلدان العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للمدة 1995 – 2005 (ملايين الدولارات، النسب المئوية)

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
690905	1086750	1387953	817574	716128	557869	710755	916277
194055	231880	252459	219721	155528	175138	275032	334285
8740	2495	2629	7711	8074	15682	21605	37650
النسبة المئوية							
4.50	1.08	1.04	3.51	5.19	8.95	7.86	11.26
1.27	0.23	0.19	0.94	1.13	2.81	3.04	4.11

السنة / الإقليم	1995	1996	1997
العالم	331100	386100	481911
البلدان النامية	113300	152700	193224
البلدان العربية	255	3582	7288
بالنسبة للبلدان النامية	0.23	2.35	3.77
بالنسبة للعالم	0.08	0.93	1.51

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-
- UNCTAD (world Investment Report 2006:FDI from Developing and Transition Economies: Implications For Development) U.N. New York and Geneva , 2006 , PP299 – 301.
- UNCTAD (world Investment Report 2005:Transnational corporations and the Internationalization of R&D) U.N, New York and Geneva , 2005 , PP 303 – 306.
- UNCTAD (world Investment Report 2004:The Shift Towards services) U.N, New York and Geneva , 2004, PP 367 – 371.
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الصفاة، الكويت، 2006 ص12.

نلاحظ بصورة عامة من الجدول (7) اتجاهاً تصاعدياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، غير انه يتميز بتذبذبات حادة في معدلات النمو، فيلاحظ انخفاض مساهمة البلدان العربية في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة في عام (1995) لتبلغ (0,23%) بالنسبة للبلدان النامية (0.08%) بالنسبة للعالم.

وارتفعت مساهمتها بالنسبة للبلدان النامية في عام (1996) لتبلغ (2.35%) وذلك على أثر أتباع بعض البلدان العربية سياسات أقتصادية مفتوحة. واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بالتزايد أثناء عام (1997) لتبلغ مستوى مرتفع في عام (1998) ما يقارب (8740) مليون دولار وهو ما يمثل (4.50%) بالنسبة للبلدان النامية و(1.27%) بالنسبة للعالم، والزيادة الحاصلة هنا هي نتيجة للجهود المتسارعة في البلدان العربية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي عن طريق إزالة العقبات والقيود التي تواجه المستثمرين الأجانب، كالقوانين وشروط الملكية والإجراءات المتعلقة بالاستثمار عن طريق تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية وإقامة مناطق تجارية صناعية حرة، وإعطاء المستثمرين الأجانب ضمانات بعدم المصادرة او التعرض لاستثماراتهم وتخفيف وإزالة القيود على حركة رأس المال وتنشيط الأسواق المالية في البلدان العربية[1].

ولكن هذه الاجراءات لم تكن كافية لاستمرار تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بوتائر ثابتة الى البلدان العربية فقد عاد للانخفاض في عام (1999) ليبلغ (2495) مليون دولار وهو ما يمثل (1.08%) بالنسبة للبلدان النامية و(0.23%) بالنسبة للعالم.

واستمرت الاستثمارات الاجنبية الوافدة بالارتفاع في عام (2000)، وفي عام (2001) أرتفعت لتبلغ (7711) مليون دولار وهو ما يمثل (3.51%) بالنسبة للبلدان النامية وحوالي (0.94%) بالنسبة للعالم، وكان لسياسات بعض البلدان العربية في تعزيز جهودها الترويجية وتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي للتخلص

---

[1] أمال شلاش (التنمية العربية في ظل العولمة) سلسلة المائدة الحرة (37)، العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، بغداد، نيسان 1998، ص198.

من حالة اللاتوازن الداخلي والخارجي وتطبيق سياسات كلية مستقرة، دور كبير في زيادة التدفقات الاستثمارية[1].

واستمرت بعد ذلك تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخل الى البلدان العربية بالتزايد أثناء السنوات الثلاث التالية، وتشير بعض الدلائل الى ان هناك أموال عربية مهاجرة أعيدت الى المنطقة بعد أحداث (11 أيلول 2001) في الولايات المتحدة، خصوصاً بعد التدابير المختلفة التي اتخذتها السلطات الامريكية تجاه الاستثمارات العربية وتخوف المستثمرين العرب من مصادرة أموالهم،وأخذ هذا التدفق يسترعي أهتمام المستثمرين وصانعي السياسات في العالم، وهذا قد يكون عامل أضافي لزيادة التدفقات الداخلة الى البلدان العربية[2].

حيث بلغت (21605) مليون دولار في عام (2004) وبنسبة مساهمة بلغت (7.86%) بالنسبة للبلدان النامية و (3.04%) بالنسبة للعالم، وبلغت في عام (2005) حوالي (37650) مليون دولار وهو أعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى البلدان العربية وهو ما يمثل (11.26%) من التدفقات المتجهة الى مجموعة البلدان النامية وما نسبته (4.11%) من اجمالي التدفقات على مستوى العالم.

ويرجع هذا الارتفاع الكبير في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى البلدان العربية الى زيادة الاستثمارات العربية البينية نتيجة لتزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الخام، وأفتتاح قطاعات جديدة للاستثمار خصوصاً قطاع الخدمات مثل خدمات الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز وازدياد المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية بالإضافة الى مشاريع

---

(1) حميد الجميلي (تدفقات الاستثمار الاجنبية في الاقتصاد العالمي: الابعاد والانعكاسات) مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24/3 ، العدد (69)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002، ص148.

(2) الاسكوا (التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا: دور الاستثمار والانفاق العام في النمو الاقتصادي) العدد رقم (2)، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص7.

البنى التحتية والاستمرار في برامج الخصخصة، وتوفر قواعد البيانـــات وتحـــديث الأنظمة الاستثمارية في بعض البلدان العربية وتعزيز جهود الترويج والشفافية[1].

وقد تذبذبت أمكانية البلدان العربية كلاً على حدة في جذب تدفقات الاســـتثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعتمد على مدى أندماجها في الاسواق العالميـــة وتحريـــر الانشطة التجارية للشركات متعددة الجنسية، وهذا ما يوضحه الجدول (8).

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الاول، 2006 ، ص12.

جدول (8) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان العربية للمدة 1995-2005 (مليون دولار)

البلد / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإمارات	399	301	232	258	-985	-515	1184	1307	4256	8359	12000
مصر	598	636	887	1076	1065	1235	510	647	237	2157	5379
المغرب	355	357	1188	417	850	215	2825	481	2429	1070	2933
السعودية	-1877	-1129	3044	4289	-780	-1884	20	453	778	1942	4628
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	2860	1899	2573
السودان	-	-	98	371	371	392	574	713	1349	1511	2305
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
البحرين	431	2048	329	180	454	364	81	217	517	865	1049
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	639	782
قطر	94	339	418	347	113	252	296	624	625	1199	1469
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	64	436	651	1532
سوريا	100	89	80	82	263	270	110	1030	180	275	500
سلطنة عمان	29	60	65	101	39	16	83	26	489	200	715
موريتانيا	7	4	1	-	1	40	92	118	214	5	115
الكويت	7	347	20	59	72	16	-147	7	-67	24	250
فلسطين	-	4	7	218	189	62	20	-5	-	-3	-
العراق	2	1	1	7	-7	-3	-6	-2	-	90	300
جيبوتي	3	3	2	3	4	3	3	4	14	39	23
الصومال	1	1	1	-	-1	-	-	-	-1	21	24
ليبيا	-107	-136	-82	-128	-128	-142	-101	145	142	-364	261
اليمن	-218	-60	-139	-219	-308	6	136	102	6	144	-206 37650
المجموع	255	3582	7288	8740	2495	2629	7711	8074	15682	21605	37650

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

-UNCTAD (world Investment Report 2006:FDI From Developing and Transition Economies: Implication for Development) U.N, New York and Geneva ,2006 ,PP299-301.

-UNCTAD (world Investment Report 2005:Transnationl corporations and the Internaionalization of R & D) , New York and Geneva ,2005,PP303-306.

-UNCTAD (world Investment Report 2004: The shift Towards Services) U.N, New York and Geneva ,2004 , PP367-371.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الصفاة، الكويت، 2006، ص11 .

يتضح من الجدول (8) ان الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل أتسم بالتذبذب طيلة المدة (1995 – 2005)، فقد تصدرت مصر قائمة البلدان المضيفة للعام (1995) بحوالي(598) مليون دولار تلتها البحرين بحوالي (431) مليون دولار، واستمرت التدفقات الاستثمارية بالصعود تارة والهبوط تارة أخرى في جميع البلدان العربية أثناء عامي (1996) و(1997) وفي عام (1998) تصدرت السعودية قائمة البلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر بنحو (4289) مليون دولار، تلتها مصر بنحو (1076) مليون دولار ويلاحظ ان السعودية ومصر دائماً يظهران سوية كمتلقيين رئيسيين للاستثمار الاجنبي المباشر من بين البلدان العربية بسبب الحجم الكبير لسوقهما وكذلك الشفافية والاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفر الهياكل الارتكازية الجيدة، وهذه الحوافز أكثر أهمية من الحوافز الضريبية في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر خصوصاً في مصر، التي تركزت الاستثمارات فيها في قطاع السياحة والكيمياويات والتشييد والهندسة والغذاء والمعادن والمنسوجات[1].

وفي عام (2000) تصدرت مصر البلدان العربية المضيفة للاستثمار الاجنبي الداخل بحوالي (1235) مليون دولار، تلتها الأردن بحوالي (787) مليون دولار، ويعود أرتفاع الاستثمار الاجنبي في الاردن الى التحرر في السياسات الاقتصادية وتقلص العوائق الادارية أمام الاستثمار الاجنبي وتقديم الحوافز والإطار القانوني الذي يحمي هذا الاستثمار[2].

واستمرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى البلدان العربية بالتزايد أثناء السنوات اللاحقة، لتبلغ أعلى مستوياتها في عام (2005)، بارتفاعها

---

(1) Florence Eid(Foreign Direct Investment in the Arab world:creating the Missing Link) w p /0309, Economic Research Forum, 1998, P 6.

(2) الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2002 – 2001) الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص63.

(18) بلد، حيث تصدرت الامارات قائمة البلدان المضيفة بحوالي (12000) مليون دولار مقارنة مع (8359) مليون دولارفي عام (2004) وترجع هذه الزيادة الى الخطوات التي أتخذتها الحكومة الاماراتية لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر، ومنها التطبيق الصارم لقوانين الملكية الفكرية، وافتتاح مدينة دبي للانترنت وهي خطوة لجعل الامارات مركز اقليمي لتكنولوجيا المعلومات، وتظهر أهمية هذا المشروع في شروطه المتساهلة ومنها جعل عقود ايجار الاراضي قابلة للتجديد، وقد نجحت مدينة دبي للانترنت في جذب الشركات الرئيسة متعددة الجنسية، ومن بينها مايكروسوفت وهولت – باكردت وماستر كارد، وقد أعلنت جميعها نيتها نقل مراكزها الاساسية الى دبي وما لهذا الامر من دور في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة[1].

وحلت مصر ثانياً بإجمالي استثمارات بلغت (5379) مليون دولار مقارنة مع (2157) مليون دولار في عام (2004) تلتها السعودية بنحو (4628) مليون دولار مقارنة مع (1942) مليون دولار في العام (2004)، وتعود هذه الزيادة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة الموجهة الى السعودية الى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة ومنها إصدار قانون للاستثمار في عام (2000) يلغي الحظر المفروض على ملكية الأجانب، وعدم تحديد ملكيتهم للمؤسسات العامة بنسبة (49%) وبذلك صار المستثمر الأجنبي على قدم المساواة مع المستثمر المحلي[2].

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي في عام (2005) في بلدان عربيان هما اليمن وجيبوتي، حيث بلغت قيم سالبة في اليمن (266) مليون دولار مقارنة مع

---

[1] الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2000-2001)، الامم المتحدة، نيويورك ، 2002، ص88.

[2] الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2000-2001) مصدر سابق، ص89 – 88.

قيمة موجبة (144) مليون دولار في عام (2004)، وفي جيبوتي انخفضت من (39) مليون دولار في عام (2004) الى (23) مليون دولار في عام (2005).

أما فيما يتعلق بمناشيء الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى بعض البلدان العربية (2000) فيمكن توضيحها في الجدول (9).

جدول (9)

مناشيء تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى بعض البلدان العربية لعام (2000) (بالنسب المئوية)

البلد المضيف / البلد المنشأ	الاردن	قطر	ليبيا	مصر	المغرب
بريطانيا	25.2	10.8	-	41.7	8
كوريا الشمالية	14.4	-	-	-	-
الولايات المتحدة الامريكية	8	4.9	-	5.2	-
أيطاليا	-	38.5	4.7	-	-
اليابان	-	19.8	-	-	-
فرنسا	-	13.5	-	-	28
مالطة	-	-	44.4	-	-
المانيا	-	-	27.6	-	-
بنما	-	-	-	13.8	-
أسبانيا	-	-	-	12.8	9
سويسرا	-	-	-	7.6	4
البرتغال	-	-	-	-	18
هولندا	-	-	-	-	7
بلدان أخرى	52.4	12.5	23.3	18.9	26
المجموع	100	100	100	100	100

- **تم إعداد الجدول بالاعتماد على:**
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000) الصفاة، الكويت، 2000، ص55 – 288.

يتضح من الجدول (9) ان مصر تصدرت قائمة البلدان المتلقية للاستثمارات الاجنبية من بريطانيا، حيث تقدر بحوالي (41.7%) وبعدها الاردن بنحو (25.2%) ثم قطر والمغرب، أما بالنسبة للاستثمارات الامريكية الموجهة للمنطقة فقد حصلت الأردن على (8%) وتلتها مصر بنحو (5.2%) وقطر بنحو (4.9%) وحصلت المغرب على أعلى نسبة من الاستثمارات الفرنسية بنحو (28%) تلتها قطر بنحو (13.5%)، في حين تصدرت قطر وليبيا الاستثمارات الإيطالية بنحو (38.5%) و (4.7%) على التوالي.

وتركزت الاستثمارات الأسبانية والسويسرية على مصر والمغرب بنحو (12.8%) و (9%) بالنسبة لمصر و(7.6) و (4%) بالنسبة للمغرب على التوالي.

وسجلت استثمارات مالطا نسبة مرتفعة من الاستثمارات الوافدة الى ليبيا بنسبة مقدارها (44.4%)، في حين توزعت الاستثمارات الاجنبية الوافدة المتبقية على البلدان العربية بنسب متفاوتة.

حدث تطور كبير في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لمختلف بلدان العالم، حيث تجاوزت حصته في بداية القرن الحادي والعشرون (70%) من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة، وحوالي (52%) في البلدان النامية وبالتالي ازداد نصيب هذا القطاع من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ليرتفع من حوالي (25%) في السبعينيات الى حوالي (49%) في التسعينيات والى (67%) في عام (2003)[1].

في حين تميزت البلدان العربية بسيطرة القطاع الاولي، وتحديداً قطاعي الزراعة والتعدين، بينما جاء قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية، وان تخلف هذا القطاع

---

[1] حاتم عبد الجليل القرنشاوي (الاستثمار في ظل العولمة: التوجهات – والمتطلبات) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار) المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ 5–8 كانون اول 2004 ، 2006، ص3–4.

ناتج عن السياسات الحكومية التي عمدت على تشجيع الاستثمار الاجنبي وتوزيعه على قطاعات أقتصادية مختلفة مثل النفط والغاز والبنى التحتية وأهملت القطاع الصناعي، وهذا ما أدى الى انخفاض حصة البلدان العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، والجدول (10) يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى البلدان العربية لعام (2000) وبالنسب المئوية).

جدول (10)

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مجموعه من البلدان العربية لعام 2000 (بالنسب المئوية)

البلد / القطاع	ليبيا	لبنان	فلسطين	مصر	المغرب	اليمن	الأردن
الصناعة	56	–	57	13.3	16	48.1	47.5
الزراعة	–	–	8.5	–	–	5.7	–
التجارة	–	30	–	–	6	–	42.4
الخدمات	–	–	–	2.9	33	29	10.1
شركات المناطق الحرة	–	–	–	80	–	–	–
السياحة	44	40	19.9	2.1	–	15.1	–
التشييد والبناء والعقارات	–	20	–	–	8	–	–
البنوك والمال	–	10	–	–	12	–	–
الصحة	–	–	3.5	–	–	–	–
قطاعات أخرى	–	–	11.1	1.7	25	2.1	–
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

– تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000)، الصفاة، الكويت، 2000، ص56 – 312.

يتضح من الجدول (10) ان البلدان في أغلبها بلدان غير نفطية لعدم توفر بيانات عن البلدان النفطية التي يتركز الاستثمار الأجنبي فيها على قطاع النفط والأنشطة المتعلقة به، ففي ليبيا أستحوذ القطاع الصناعي على (56%) من التدفقات الداخلة، بينما حصل قطاع السياحة على (44%)، وفي البلدان غير النفطية استحوذت الشركات والمناطق الحرة على (80%) من التدفقات الداخلة إلى مصر في عام (2000) وتوزعت البقية على القطاعات الأخرى كالصناعة بحوالي (13.3%) والخدمات (2.9%) وفي اليمن وفلسطين حصل القطاع الصناعي على ما يقارب نصف التدفقات بنحو (48.1%) و (57%) على التوالي ، أما المغرب فقد أستطاع قطاع الخدمات فيها أن يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنحو (33%) ومن ثم القطاع الصناعي بنحو (16%).

ثالثاً: تطور الأهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية.

يمكن معرفة الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف الاقتصادات عن طريق مؤشرين الاول: نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي والثاني: نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى تكوين رأس المال الثابت، وفيما يأتي عرض لتطور المؤشرين في البلدان العربية:

1- تطور نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي:

ان تحديد مساهمة رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في أجمالي الناتج المحلي الاجمالي قضية مهمة، ذلك ان الاقتصادات التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستثمار تميل الى تحقيق معدلات نمو أعلى، اذا بقيت جميع العوامل الاخرى على حالها، ويتوقع أن يمارس الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى البلدان العربية عبر الزمن دوراً كبيراً في رفع معدلات النمو، ويمكن توضيح تطور نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية في الجدول (11).

جدول (11)
تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي

السنة / البلد	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإمارات	0.932	0.627	0.453	0.531	-1.784	-0.730	1.702	1.743	4.807	7.861	8.983
مصر	0.994	0.959	1.168	1.268	1.175	1.264	0.564	0.754	0.290	2.747	6.028
السعودية	-1.317	-0.715	1.844	2.938	-0.483	-0.999	0.010	0.240	0.362	0.775	1.495
لبنان	0.314	0.615	1.009	1.237	1.515	1.786	1.459	1.392	14.375	8.723	11.668
البحرين	7.369	33.567	5.182	2.910	6.858	4.566	1.021	2.568	5.330	7.735	7.839
قطر	1.155	3.742	3.699	3.383	0.911	1.418	1.687	3.222	2.655	2.023	3.459
الأردن	0.193	0.230	4.981	3.917	1.942	9.301	1.114	0.667	4.276	5.711	12.052
سوريا	0.601	0.505	0.481	0.511	1.567	1.426	0.543	4.983	0.829	1.123	1.787
سلطنة عمان	0.210	0.392	0.410	0.717	0.248	0.080	0.416	0.127	2.244	0.807	2.326
الكويت	0.026	1.11	0.066	0.234	0.246	0.042	-0.421	0.018	-0.140	0.040	0.309
اليمن	-4.253	-1.044	-2.003	-3.467	-4.106	0.062	1.361	0.947	0.050	1.042	-1.631

- **تم استخراج النسب بالاعتماد على:**
- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006) الإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، 2006. www.amf.org.ae/amf/website.
- صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1992 – 2002) العدد (23)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2003، ص6.

يتضح من الجدول (11) ان البحرين تصدرت قائمة البلدان العربية في مؤشر نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي، بحوالي (7.369%) في عام (1995) وتلتها قطر بنسبة بلغت (1.155%)، بينما سجلت السعودية قيمة سالبة بلغت (1.317%)، أما في عام (2005) فقد تصدرت الاردن القائمة بنسبة وصلت الى (12.052%) تلتها لبنان بحوالي (11.668%) ومن ثم الامارات بحوالي (8.983%) والبحرين بنحو (7.839%) بينما سجلت اليمن قيمة سالبة بلغت (1.631%)، ويمكن تقسيم البلدان العربية الى ثلاث مجاميع بالنسبة لتطور نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1995 – 2005) وكالآتي:

أ- **المجموعة الاولى:** وتشمل البلدان التي كانت فيها نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة نسبياً وهي البحرين وقطر ولبنان والاردن وسوريا ومصر.

ب- **المجموعة الثانية:** وتشمل البلدان التي كانت فيها نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي معتدلة نسبياً وهي عمان والسعودية والامارات التي بدأت منذ عام (2001) ترتفع النسبة لديها لتصل الى (8.983%) في عام (2005) وهو ما يؤهلها للدخول ضمن المجموعة الاولى.

جـ- **المجموعة الثالثة:** وتشمل البلدان التي كانت فيها نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة نسبياً وهي الكويت واليمن.

ان ظهور أهمية لبعض البلدان وفقاً لمؤشر نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي يعود لامتلاكها ناتج محلي أجمالي صغير وهذا ما يؤدي الى انخفاض قيمة المقام في المعادلة المتمثلة بقسمة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ارتفاع النسبة، وانخفاض هذه النسبة يعني ان نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية كان أسرع من تدفق الاستثمار الاجنبي

المباشر، ويجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عوامل أخرى مثلاً إمكانية قيام الاستثمار الاجنبي المباشر بمنافع أكبر اذا وجه للقطاعات المرتفعة التكنولوجيا لأنها يمكن ان تحقق ميزة الانتشار بالنسبة لبقية فروع الاقتصاد المحلي، كما يكون للاستثمار الاجنبي المباشر أهمية أكبر في القطاعات الموجهة للتصدير وبالتالي أرتفاع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي في البلد المضيف.

2- تطور نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

يقصد بإجمالي تكوين راس المال الثابت الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، مضافاً اليها التجديدات والتحسينات والإضافات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء، وهو بذلك جزء من الاستثمار الذي يشتمل بالإضافة الى إجمالي تكوين رأس المال الثابت التغير في المخزون[1].

توضح نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى إجمالي تكوين رأس المال الثابت نوع العلاقة فيما بينهما، فتزايد هذه النسبة يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يكون مكملاً للاستثمار المحلي بما يوفره من تمويل وتكنولوجيا، وان مشاريع الاستثمار الاجنبي لها آثار انتشارية على القطاعات الاقتصادية المحلية، وهذا ما يخلق روابط أمامية وخلفية تحفز على توسيع الطاقة الإنتاجية في البلد المضيف، وان سياسات البلد المعتمدة على استثمار نسبة مرتفعة من ناتجها المحلي يؤدي الى جذب الاستثمار الاجنبي وبالتالي زيادة مساهمته عن طريق اكتساب الشركات القائمة عبر عمليات الدمج والتملك.

---

[1] صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1997، ص205.

ويمكن توضيح حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من أجمـــالي تكـــوين رأس المال الثابت في الجدول (12).

جدول (12)

تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت لمجموعة مختارة من البلدان العربية للمدة 1995 - 2005 (بالنسب المئوية)

البلد / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإمارات	3.7	1.2	0.9	1.9	-7.8	-3.9	9.1	6.5	21.4	37.8	51.8
مصر	5.3	5.1	6.1	5.9	5.7	6.7	3.2	4.3	2.0	16.8	33.6
السعودية	-8.1	-4.7	11.0	14.2	-2.5	-5.7	0.1	1.9	2.0	4.5	9.4
لبنان	1.5	4.3	10.8	4.2	7.0	10.0	8.9	8.3	70.8	41.2	53.3
البحرين	2.7	6.2	3.4	20.7	50.5	33.8	7.7	23.0	27.8	36.4	42.0
قطر	5.0	2.1	3.1	11.0	5.0	7.3	7.6	19.7	10.0	18.1	21.2
الاردن	0.7	0.8	20.3	18.5	8.3	44.2	5.7	2.3	20.9	23.6	53.0
سوريا	0.7	0.6	0.6	0.6	1.9	1.9	2.7	2.2	3.6	5.4	9.5
سلطنة عمان	2.2	2.9	1.3	3.0	1.7	0.7	3.3	0.9	14.4	4.3	14.7
الكويت	0.2	8.4	0.5	1.2	1.6	0.6	-5	0.2	-1.0	0.3	3.0
اليمن	-9.5	-4.1	-10.5	-11.1	-18.0	0.4	8.7	6.4	0.3	6.8	-12.0

تم استخراج النسب بالاعتماد على:

- UNCTAD (world Investment Report 2006:FDI from Developing and Transition Economies: Implications For Development) U.N, New York and Geneva , 2006 , PP309-314.

-UNCTAD (world Investment Report 2004:The Shift Towards services) U.N, New York and Geneva , 2004, PP 389 – 394.

-UNCTAD (world Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and The challenge of Development) U.N, New York and Geneva , 1999, PP 502 – 508.

يتضح من الجدول (12) أن أعلى نسبة سجلت عام (1995) في مصر بنحو (5.3%) تلتها قطر بحوالي (5%) ومن ثم الامارات بحوالي (3.7%)، أما في عام (2005) فقد سجلت لبنان أعلى نسبة بنحو(53.3%) تلتهــا الاردن بنحــو (53%) ومن ثم الامارات بحوالي (51.8%) ويمكن تقسيم البلدان العربية الى ثلاث مجاميع بالنسبة لتطور نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمـــالي تكــوين رأس المـــال الثابت للمدة (1995–2005) وكالآتي:

أ- **المجموعة الأولى:** وتشمل البلدان التي كانت فيها نســبة الاســتثمار الاجنبــي المباشر الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت مرتفعة نسبياً طيلة مدة الدراســة وهي مصر ولبنان والبحرين وقطر والاردن.

ب- المجموعة الثانية: وتشمل البلدان التي كانت فيها نسبة الاســتثمار الاجنبــي المباشر الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت معتدلة نسبياً طيلة مدة الدراســة وهي سوريا وعمان والامارات والسعودية.

جـ- المجموعة الثالثة: وتشمل البلدان التي كانت فيها نسبة الاســتثمار الاجنبــي المباشر الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت متذبذبة طيلة مدة الدراسة وهي الكويت واليمن.

ان ارتفاع مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت تعتمد على نوع الاستثمار الاجنبي المباشر وتوجهه القطاعي الذي يمكن أن يحقق فيه منافع أكبر للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الانتاجيــة وتحقيــق النمــو الاقتصادي.

رابعاً: الاستثمارات العربية البينية المباشرة:

يمثل هذا النوع من الاستثمار الآلية الأساسية لتحقيق التكامــل الاقتصـــادي العربي، وتتمثل في التدفقات الفعلية لرؤوس الأموال (النفطيــة وغيــر النفطيــة) الخاصة والحكومية التي تجتاز الحدود ما بين البلدان العربية من أجــل التوظــف

والمساهمة في إقامة مشاريع استثمارية داخل البلدان المضيفة، ويكون مصدر هذه الأموال مواطنون عرب أو مؤسسات استثمارية من خارج البلدان المضيفة، وتكون هذه الاستثمارات مملوكة لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أو على شكل مشروع مشترك ثنائي أو متعدد الأطراف[1].

وقد تنبهت البلدان العربية مبكراً الى أهمية عامل الضمان في تشجيع التدفقات الاستثمارية، فأنشأت أول نظام إقليمي لتوفير الضمان للاستثمارات الخاصة فيما بينها بتأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في نيسان (1974) ومقرها الكويت والتي باشرت نشاطها في عام (1975)[2].

والغرض الأساسي من أنشاء هذه المؤسسة هو تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية عن طريق توفير الضمانات للمستثمرين العرب ضد المخاطر السياسية، وتتمثل هذه المخاطر في المصادرة والتأميم ونزع الملكية بالإضافة الى مدى قدرة المستثمر على تحويل استثماراته والأرباح الناجمة عنها، وما تتعرض له أصول المستثمر العربي من أضرار نتيجة الحروب او الاضطرابات الداخلية[3].

ان تحقيق تدفقات استثمارية مباشرة بين البلدان العربية، على الرغم من ضآلتها تعد أنجاز مهم لتحريك رؤوس الاموال العربية للاستثمار المباشر في بلدان عربية بدلاً من الخارج،كما تمارس دوراً في تحقيق السياسات التنموية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي من خلال تظافر المال العربي والموارد الطبيعية المتوفرة

---

(1) اسماعيل الزبيدي (النفط والتنمية في الدول العربية) مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (21)، العدد (73)، الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الصفاة، الكويت، 1995، ص79.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية عشر، العدد (80)، الصفاة ، الكويت، حزيران 1994، ص2.

(3) المصدر نفسه، العدد (78)، الصفاة، الكويت، نيسان 1994، ص2.

في البلدان العربية، خصوصاً أذا وجهت هذه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي.

بالإضافة الى مساهمتها في تكثيف التشابك الاقتصادي بين البلـدان العربيـة نتيجة للترابطات الأمامية والخلفية التي تنتج عن قيـام المشـروعات الاسـتثمارية المشتركة، وهذا ما يدعم القاعدة الإنتاجية للبلدان العربية[1].

ومن الامور التي تحتم على البلدان العربية العمل على تشجيع الاسـتثمارات العربية البينية، هي مواجهة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكيـة والكيان الصهيوني، بالإضافة الى أزمة الغذاء التي توضح العجـز العربـي عـن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الضرورية، وعوامـل أخـرى اقتصـادية وسياسية وتقنية تدعو الى التعاون والتكامل في المشروعات والاستثمارات العربيـة البينية المباشرة[2].

ويمكن التأكيد هنا أنه وعلى الرغم من المزايا التي تحققها الاستثمارات البينية للبلدان العربية والجهود المبذولة والنجاحات النسبية المتحققة على صـعيد تحسـين البيئة الاستثمارية أو على صعيد تشجيع انسياب الاستثمارات البينية العربية، الا انه يلاحظ وجود عدد من المعوقات أمام الاستثمارات البينية يمكن تلخيصها في النقـاط الآتية:

1- تعاني العديد من البلدان العربية من نقص وتخلف البنى التحتية الملائمة، مـن خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وأسـطول

---

(1) غرفة تجارة وصناعة قطر (الاتجاهات الرئيسية للاستثمارات البينية كأداة للتكامل بـين الاقتصـاديات العربية) المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في الإسكندرية، مصـر للفتـرة 29-31 أيار، 1995، ص741.

(2) سميح مسعود (المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومسـتقبلها) سلسـلة كتـب المستقبل العربي رقم (12) التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، بيـروت، الطبعـة الاولـى، 1998، ص122.

النقل البحري والجوي وغيرها، إذ ان توفر هذه البنى التحتية تساعد المستثمر الاجنبي والعربي على أقامة مشروعات تستند على أسس ومرتكزات اقتصادية سليمة وبالتالي زيادة فرص نجاح المشاريع الاستثمارية واستمرارها[1].

2- النقص الكبير في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التملك في بعض البلدان العربية وعلى دخول القطاع الخاص إلى أنشطة استثمارية معينة[2].

3- عدم توفر العمالة الماهرة الفنية اللازمة لعدد من المشاريع الاستثمارية، وعدم استقرار أسعار الصرف في بعض البلدان العربية والقيود المفروضة عليها في بلدان أخرى بالإضافة الى عدم الاستقرار الاقتصادي[3].

4- عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان العربية وعدم وجود آليات كافية لتسوية وحل المنازعات، واستمرار بعض البلدان العربية في فرض قيود على تحويل وانتقال الأرباح ورؤوس الأموال مما يخلق شعوراً بعدم الاطمئنان لدى المستثمرين[4].

5- النقص في الشفافية المرتبطة بالأحكام والقوانين والإجراءات في بعض البلدان العربية، بالإضافة الى عدم توفر أسواق مالية وبورصات في أغلب البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج العربي وبعض البلدان الاخرى وتأتي أهمية توفر مثل هذه الاسواق والبورصات في كونها تؤدي وظيفة التوسط المالي في

---

[1] يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص88.

[2] محمد رضا العدل (الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة) مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، فبراير 2003، ص17.

[3] راتب الشلاح (المستجدات الدولية والاستثمارات العربية البينية) ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السابع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب، بيروت، لبنان، 18 – 20 تشرين الاول، 1997، ص197.

[4] صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1998، ص153.

الاجلين المتوسط والطويل بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشاريع الاستثمارية[1].

6- غياب الثقة بالمناخ الاستثماري السائد في البلدان العربية وهذا ما تسبب في هروب رؤوس الاموال العربية الى الخارج وتفضيلها للاستثمار هناك، واقتصار الاستثمارات العربية البينية على بعض الاستثمارات الشكلية والوقتية التي ليس لها تأثير كبير في التقدم والتطور الاقتصادي العربي.

وللتعرف على المزيد عن الاستثمارات العربية البينية، سيتم تناول الجوانب الآتية:

أ- **البلدان العربية المصدرة للاستثمار:** تسيطر البلدان العربية النفطية وبالأخص الخليجية على الجانب الاكبر من الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وهذا ما يوضحه الجدول (13).

---

(1) مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية (تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية: حالة الاردن) مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي للفترة من 20 – 22 أيلول، عمان، الاردن، 2004، ص750.

جدول (13)

نصيب البلدان العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية للعام 2000 (بالنسب المئوية)

البلدان المصدرة	البلدان المضيفة للاستثمار												
	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
الأردن	-	-	2.3	-	-	27.8	-	4.2	-	-	6	-	41
الإمارات	14.6	-	20.1	10.1	40.3	31.1	16.6	29	21	39.6	13.2	3.2	13
السعودية	28.9	47.4	33.1	11.3	-	9.9	40.7	22	39	27.1	28.7	40.7	21
سوريا	-	-	-	-	-	3.3	-	-	4.7	-	2.8	-	-
العراق	29.5	-	-	-	-	-	-	-	-	30.1	-	-	-
قطر	9.1	20.1	-	18.2	21.2	26.1	3.9	-	4.2	-	9.1	9.9	7.7
الكويت	6.7	32.5	18.8	-	38.5	-	28.8	43	30	-	40.2	46.2	10
لبنان	8.4	-	-	7.4	-	-	10	-	-	-	-	-	-
ليبيا	-	-	25.7	53	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	2.8	-	-	-	-	1.8	-	-	-	3.2	-	-	5.7
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000) الصـــفاة، الكويت، 2000، ص44.

نلاحظ من الجدول (13) تصدر ليبيا قائمة البلدان العربية المصدرة للاستثمارات البينية، حيث تشكل استثماراتها الداخلة إلى الجزائر نسبة (53%) ثم تلتها السعودية والكويت بحوالي (47.4%) و (46.2%) في كل من الإمارات والمغرب على التوالي، وجاءت السعودية ثانياً في نسبة الاستثمارات المصدرة إلى المغرب بحوالي (40.7%)، كما سجلت الكويت نسبة مرتفعة في الاستثمارات المصدرة الى كل من السعودية وسوريا ومصر والإمارات عندما بلغت (38.5%) و(28.8%) و(40.2%) و (32.5%) على التوالي.

وفي عام (2005) تغيرت خريطة الاستثمارات العربية البينية المصدرة مقارنة مع عام (2000) وهذا ما يوضحه الجدول (14).

جدول (14) نصيب البلدان العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية للعام 2005 (بالنسب المئوية)

البلدان المصدرة	البلدان المضيفة للاستثمار										
	الأردن	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
الأردن	–	–	4.6	0.33	3.2	1.4468	3	1.438	2.177	–	0.687
الإمارات	–	3	2.19	96.4	19.74	35.979	15.002	44.649	5.925	51.944	–
البحرين	–	11	1.07	1.52	–	–	–	1.198	16.566	0.009	–
تونس	0.04	–	1.27	0.003	0.30	–	–	11.382	0.484	0.294	–
الجزائر	0.09	2.7	–	–	–	–	–	39.996	–	0.009	–
السعودية	3.94	18.9	4.95	–	28.96	41.612	21.969	–	26.723	18.887	96.910
السودان	0.037	–	–	5	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	1.19	0.15	0.06	0.33	15.89	–	3.034	–	3.023	0,249	0.343
العراق	21.84	0.15	–	0,007	1.5	0.066	–	–	0.967	1.019	0.245
عمان	–	–	–	–	0.56	–	–	–	0.605	–	–
فلسطين	11.38	–	–	0.14	1.28	0.0778	–	0.618	1.451	–	0.490
قطر	0,033	–	2.99	0,003	0.64	–	25.003	–	2.660	15.088	–
الكويت	6.39	26.9	40.3	0.09	3.331	20.513	31.992	–	31.681	3.843	0.246
لبنان	1,82	–	1	0.339	13.840	–	–	–	4.474	0,098	0.834
ليبيا	–	0.5	1.188	–	–	–	–	–	1.935	7.981	–
مصر	53,24	12.2	40.25	0.611	7	0.311	–	0.719	–	0.579	0.245
المغرب	–	24.5	–	0.007	–	–	–	–	0.120	–	–
اليمن	–	–	–	0.17	3.759	–	–	–	1.209	–	–
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

- تم استخراج النسب بالاعتماد على:
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة، الكويت، 2005، ص116.

نلاحظ من الجدول (14) ان السعودية تصدرت الاستثمارات العربية البينية المصدرة، حيث تشكل استثماراتها الداخلة الى اليمن وسوريا نسباً بلغت (96.91%) و(41.61%) على التوالي، تلتها الإمارات التي سجلت استثماراتها البينية المصدرة أرتفاعاً عندما بلغت (96.4 %) و(51.94%) الى كل من السعودية والمغرب على التوالي، كما سجلت الكويت نسبة مرتفعة في الاستثمارات المصدرة الى كل من الجزائر ولبنان عندما بلغت (40.3%) و(31.99%) على التوالي.

ب- **البلدان العربية المضيفة للاستثمار:** بلغ أجمالي الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها أثناء عام (2001) لثلاثة عشر بلد عربي توفرت عنها البيانات حوالي (2447) مليون دولار مقابل (1817.4) مليون دولار في عام (2000) في حين بلغت في عام (2005) حوالي (38006.8) مليون دولار، وهذا ما يوضحه الجدول (15).

جدول (15) الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق البلد المضيف للمدة (2000 – 2005) (بملايين الدولارات والنسب المئوية)

البلد / السنة	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الاردن	26.2	1.44	27.6	1.13	21	0.72	12.4	0.33	27	0.5	302.2	0.8
الامارات	196	10.79	215	8.79	217.5	7.47	650.2	17.47	525	8.8	–	–
البحرين	–	–	–	–	159.6	5.48	191.7	5.15	274.2	4.6	–	–
تونس	49.1	2.70	56.4	2.30	75	2.57	39.3	1.06	107.3	1.8	200	0.5
الجزائر	347.5	19.07	350	14.30	54.6	1.87	65.4	1.76	263.3	4.4	260.6	0.7
السعودية	76.8	4.23	721.2	29.47	716.9	24.62	562.2	15.10	958	16.1	28797	75.8
السودان	414.6	22.83	554.9	22.67	567.4	19.48	391	10.50	657	11	2341	6.2
سوريا	8.7	0.48	43.5	1.78	46.5	1.60	41.7	1.12	427.2	7.2	1672.6	4.4
عمان	–	–	–	–	–	–	–	–	62.6	1.1	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	0.3	0	0.5	0
قطر	61.8	3.40	65.5	2.68	68.5	2.35	10	0.27	–	–	–	–
لبنان	350	19.27	225	9.19	650	22.32	850	22.83	1050	17.6	1779.8	4.7
ليبيا	80.4	4.43	85	3.47	82.7	2.84	0.1	0	23.6	0.4	500.8	1.3
مصر	113	6.22	88.2	3.60	100.4	3.45	110.1	2.96	418	7	827	2.2
المغرب	24.8	1.37	8.6	0.35	12.8	0.44	672.1	18.05	1105.4	18.6	1121.4	3
اليمن	68.5	3.77	6.5	0.27	139.4	4.79	126.4	3.40	58.8	1	203.9	0.5
الاجمالي	1817.4	100	2447	100	2912.3	100	3722.6	100	5957.7	100	38006.8	100

تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005)، الصفاة، الكويت، 2005، ص114.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) ، الصفاة، الكويت، 2001، ص58.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) ، الصفاة، الكويت، 2003، ص114.

نلاحظ من الجدول (15)، ان السعودية تصدرت قائمة البلدان العربية المضيفة للاستثمارات العربية بحوالي (721.2) مليون دولار بما نسبته (29.47%) من اجمالي الاستثمارات العربية البينية أثناء عام (2001) مقارنة مع (76.8) مليون دولار وهو ما نسبته (4.23%) في عام (2000).

وترجع هذه الزيادة الكبيرة الى العمل بقانون تشجيع الاستثمار الاجنبي الذي نص على تخفيض الضرائب ومنح المستثمرين حقوق ملكية العقارات والاستفادة من التسهيلات المصرفية، كما أنشأت الهيئة العامة للاستثمار لتقوم بالإشراف على الاستثمارات وتقديم التسهيلات اللازمة[1]. تلتها السودان باستثمارات بلغت (554.9) مليون دولار (22.67%) والجزائر بحوالي (350) مليون دولار (14.3%) ولبنان بحوالي (225) مليون دولار (9.19%) والامارات بحوالي (215) مليون دولار (8.79%) ومصر بحوالي (88.2) مليون دولار (3.6%)، وقد استحوذت هذه البلدان الستة على حوالي (88.1%) من اجمالي التدفقات الاستثمارية البينية المسجلة لعام (2001).

واستمرت السعودية بتصدر البلدان العربية المضيفة للاستثمارات البينية طيلة المدة (2001 – 2005) باستثناء عام (2003) حيث تصدرت الإمارات بحوالي (650.2) مليون دولار وهو ما يمثل(17.47%) من اجمالي الاستثمارات البينية.

وفي عام (2005) بلغ اجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها لاثني عشر بلداً عربياً حوالي (38006.8) مليون دولار مقابل (5957.7) مليون دولار في عام (2004) وترجع هذه الزيادة الى الطفرة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية في السعودية، حيث سجلت (28797) مليون دولار بما نسبته (75.8%) من اجمالي الاستثمارات العربية

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) الصفاة، الكويت، 2001، ص37.

البينية عام (2005) مقارنة مع (958) مليون دولار وهو ما نسبته (16.1%) في عام (2004)، ثم تلتها السودان بحوالي (2341) مليون دولار وبنسبة (6.2%) من الاجمالي، ولبنان بحوالي (1779.8) مليون دولار وبنسبة (4.7%) وسوريا بحوالي (1672.6) مليون دولار وبنسبة (4.4%) والمغرب بحوالي (1121.4) مليون دولار وبنسبة (3%) ومصر بحوالي (827) مليون دولار وبنسبة (2.2%) وقد أستأثرت هذه البلدان الستة بحوالي (96.3%) من إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية، وبمقارنة الاستثمارات العربية البينية في عام(2005) مع عام (2004) نلاحظ أنها سجلت زيادة في أحد عشر بلداً عربياً (السعودية، السودان، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، الأردن، اليمن، تونس، المغرب وفلسطين) فيما شهدت الجزائر وحدها تراجعاً في الاستثمارات البينية.

جـ- التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية:

تشكل القطاعات العقارية والتجارية والمالية والخدمات السياحية والنقل الجاذب الرئيس للاستثمارات العربية البينية، فيما تنخفض الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي والزراعي، والسبب هو رغبة المستثمرين العرب في الحصول على الارباح السريعة، حيث تتردد رؤوس الاموال العربية في الدخول بمشاريع صناعية أو زراعية خوفاً من المخاطر، أو أنها تحتاج الى استثمارات كبيرة ومدة طويلة من الزمن قبل أن تدر الارباح، كما يتطلب البعض منها مستوى تكنولوجي مرتفع لا يستطيع القطاع الخاص العربي توفيره دون مشاركة الشركات متعددة الجنسية[1].

والجدول (16) يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار العربية البينية.

---

(1) ابراهيم سعد الدين عبدالله (دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي : قضايا عامة ونظرة مستقبلية) سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، آب 1998، ص147 – 148.

جدول (16)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق البلد المضيف للسنوات 2005،2003،2000 (بالنسب المئوية)

القطاع / البلد	2000			2003				2005			
	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى
الأردن	37.6	2.7	59.7	86	–	14	–	43.91	0.56	55.53	–
الإمارات	21.1	–	78.9	21.07	–	16.7	62.23	–	–	–	–
البحرين	–	–	–	–	–	97.39	2.61	–	–	–	–
تونس	8.2	5.1	86.7	–	–	–	–	22.35	–	75.45	2.2
الجزائر	62	15.9	22.1	51.6	–	48.4	–	13.84	–	82.38	3.78
السعودية	77.1	–	22.9	69.22	–	30.78	–	–	–	92.6	7.4
السودان	70.4	20.1	9.5	3.8	79.5	16.7	–	19.31	0.34	–	80.35
سوريا	49	1.6	49.4	98.3	1.7	–	–	43.13	–	55.76	1.11
قطر	9.9	–	90.1	100	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	22.8	14.8	62.4	13	7	80	–	0.73	–	43.08	56.19
ليبيا	–	–	–	–	–	–	100	47.70	–	10.94	41.36
مصر	29.9	17.7	52.4	33.7	2.9	14.3	49.1	37.12	4	37.12	21.76
المغرب	17.8	–	82.2	0.32	–	99.68	–	14.25	0.10	84.97	0.68
اليمن	48.9	19.6	31.5	97.07	0.23	2.7	–	98.03	–	1.97	–
عمان	26.7	–	73.3	–	–	–	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	100	–

- تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:-
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة، الكويت،2005، ص115.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) الصفاة، الكويت، 2003، ص115.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000) الصفاة، الكويت، 2000، ص43.

نلاحظ من الجدول (16) تركز الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات طيلة مدة الدراسة، فقد أستحوذ قطاع الخدمات القطري على نسبة (90.1%) من أجمالي الاستثمارات البينية داخل قطر،كما أستحوذ على(86.7%) و(82.2%) و(78.9%) في كل من تونس والمغرب والامارات على التوالي، وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد سجلت السعودية نسبة (77.1%) والسودان (70.4%)، في حين أحتل القطاع الزراعي السوداني المرتبة الأولى بحوالي (20.1%) تلتها اليمن بنسبة (19.6%).

وفي عام (2003) تركزت الاستثمارات العربية البينية على قطاع الخدمات، إذ أستحوذ في المتوسط على (52%) وتلاه القطاع الصناعي بنسبة (24%) ومن ثم قطاعات أخرى غير محددة المصدر(14%) وأخيراً القطاع الزراعي (10%)[1]. فقد أستحوذ قطاع الخدمات المغربي على نسبة (99.68%) من اجمالي الاستثمارات العربية داخل المغرب، كما سجل في البحرين نسبة (97.39%) من إجمالي الاستثمارات البينية داخل البحرين، وسجل القطاع الصناعي نسبة مرتفعة وصلت الى (98,3%) و(97.07%) و(86%) من اجمالي الاستثمارات العربية الداخلة الى كل من سوريا واليمن والاردن على التوالي، بينما سجل القطاع الزراعي أعلى نسبة في السودان عندما بلغ (79.5%) من أجمالي الاستثمارات البينية داخل السودان. أما في عام (2005) فقد أستمر قطاع الخدمات في الحصول على أعلى نسبة من الاستثمارات العربية البينية، أذ أستحوذ على ما نسبته (84.5%) من أجمالي الاستثمارات، ويعود ذلك الى الاستثمارات الكبرى في مشاريع البنى التحتية وخصوصاً مشاريع تطوير المدن الصناعية، إضافة الى الاستثمارات في قطاع الاتصالات والخدمات المالية والعقارات والسياحة، أما القطاع الصناعي فقد أستحوذ على (6.1%) من أجمالي الاستثمارات، وحصل

---

[1] الاسكوا (الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في منطقة الاسكوا، 2004) الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص47.

القطاع الزراعي على أقل من (1%) واستحوذت قطاعات أخرى لـم تحـدد مـن المصدر على (9.4%) من أجمالي الاستثمارات[1].

وأستحوذ قطاع الخدمات في السعودية على ما نسبته (92.6%) من أجمـالي الاستثمارات العربية داخل السعودية، كما أستحوذ علـى (84.97%) و(82.38%) و(75.45%) من أجمالي الاستثمارات العربية البينية الداخلة الى كل من المغـرب والجزائر وتونس على التوالي، وسجل القطاع الصـناعي نسـبة مرتفعـة بلغـت (98.03%) من أجمالي الاستثمارات العربية داخل اليمن، ثم جاءت ليبيـا بنسـبة وصلت الى(47.7%) من أجمالي الاستثمارات العربية داخل ليبيا.

واستمر القطاع الزراعي في تسجيل نسب منخفضـة، فقـد بلغـت أعلـى مستوياتها في مصر بنسبة (4%) من أجمالي الاستثمارات العربيـة الداخلـة الـى مصر وحوالي (0.56%) و(0.34%) و(0.10%) من أجمالي الاستثمارات العربية الداخلة الى كل من الأردن والسودان والمغرب.

ونستطيع القول أجمالاً ان الاستثمارات العربية البينية اتصفت بالتذبذب سواء من حيث حصة البلدان المصدرة أو المضيفة أو من حيث التوزيع القطاعي لها طيلة مدة الدراسة.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005)، مصدر سـابق، ص34.

المبحث الثالث

مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في البلدان العربية

أولاً: المؤشرات الرئيسة لمناخ الاستثمار في البلدان العربية:

تتباين أوضاع البلدان العربية فيما بينها، وعلى الرغم من هذا التباين فأنها تمتلك سمات مشتركة تجعلها من أقل المناطق جاذبية للاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الاجنبي يتأثر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في البلد المستقبل للاستثمار، ويمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه مجمل الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، والتي تؤثر -في ثقة المستثمر الاجنبي وتقنعه بالتوجه الى بلد دون آخر[1].

وقد دأبت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على تبيان مجموعة من المؤشرات للبيئة الاستثمارية في البلدان العربية وهي كما يلي:

1- **التطورات السياسية والعمل العربي المشترك:** صورة الوطن العربي لدى بلدان العالم مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة الى التطورات الحاصلة في لبنان والغزو الأمريكي للعراق، كما بدء الوضع الأمني في دارفور في السودان يستأثر بالاهتمام العالمي، في حين تحسنت الأوضاع الأمنية في الجزائر والتي عرفت موجة من الاضطرابات الأمنية والسياسية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.

أما فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك فقد عملت البلدان العربية على اتخاذ خطوات واسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بينها، فوقعت العديد من الاتفاقيات في

---

[1] ألمكي محمد بن قبلية (الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى بين الايجابيات والسلبيات والتقنيين) بحوث ومنا قشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار، تحت عنوان نحو مناخ أستثماري أفضل، ليبيا، طرابلس، 2006، ص5.

مجال الاستثمار وحماية رأس المال، وتنظيم العمل وحرية انتقال الافراد والسلع بين البلدان العربية، وتم أنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار بين البلدان المتعاقدة، وتقوم المؤسسة بإصدار تقارير ونشرات دورية عن أوضاع الاستثمار في البلدان العربية، بالإضافة الى تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في البلدان العربية[1].

وآخر خطوات العمل العربي المشترك كانت في عام (2005) عندما دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مع إزالة الرسوم الجمركية بنسبة (100%) والتحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي[2].

2- **المؤشرات الاقتصادية:** تتناول هذه الفقرة أربعة مؤشرات اقتصادية هي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي،عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم، يستند الى المؤشرات الثلاثة الاخيرة في تقويم المناخ الاستثماري في البلدان العربية عن طريق المؤشر المركب، والمؤشرات هي:

أ- **مؤشر النمو الاقتصادي:** يمارس القطاع النفطي دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية لبعض البلدان العربية، كونه الممول الرئيس للأنشطة المختلفة، والعوائد المتحققة منه تساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التأثير في معدلات نموه، بينما يعتمد البعض الآخر على القطاع الزراعي وبعض الصناعات التي تنتج سلع شبه مصنعه[3].

---

[1] صندوق النقد العربي (المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي) دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2005، ص189-190.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2005)، مصدر سابق، ص18.

[3] سليمان المنذري (السوق العربية المشتركة في عصر العولمة) مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى، 1999، ص234.

ومن ذلك يتضح أن الاقتصاد العربي اقتصاد غير متنوع شديد التأثر بالتقلبات الدولية، ويمكن ملاحظة تطور معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمـــالي في البلدان العربية من خلال الجدول (17).

جدول (17)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

للمدة 2000 – 2005 (بالنسب المئوية)

السنة / البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاردن	4	4	5	3.2	7.7	7.2
الامارات	5.8	2.9	1.9	7	9.7	8
البحرين	4	5	5.1	5	5.4	6.4
تونس	4.7	5.2	1.7	5.5	6	4.2
الجزائر	2.4	3	4.1	6.3	5.2	5.3
جيبوتي	–	–	2.6	3.5	3	3.2
السعودية	5.2	2.2	1.02	6.4	5.04	6.54
السودان	8	6.7	6	5.8	7.6	8
سوريا	6	2	3.2	2.5	2	3.5
الصومال	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–
عمان	5.1	5	1.7	2.2	4.5	3.8
فلسطين	–	–	–	–	3	2
قطر	4.3	5.7	3	4	9.3	5.5
الكويت	3.6	2.1	-0.4	9.9	6.2	8.5
لبنان	0	1	2	3	5	1
ليبيا	3.8	4.5	3.8	3.7	5	5.8
مصر	5.1	4.9	3.2	3.1	4.1	5
المغرب	0.9	6.5	3.2	5.5	5.8	3.9

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة / البلد
5.5	6.2	4.2	3.3	5.5	5	موريتانيا
4.6	3.87	1.05	1.04	0.2	4.5	اليمن
5.2	5.5	4.5	2.9	3.9	4.2	المتوسط

تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة، الكويت، 2005، ص108.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) الصفاة، الكويت، 2003، ص105.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) الصفاة، الكويت، 2001، ص49.

من الجدول (17) يتضح ان النمو الاقتصادي في البلدان العربية لم يتصف بالانتظام بل بالتذبذب الحاد طيلة مدة الدراسة، حيث سجل عام (2001) معدلات نمو مقبولة في عدد من البلدان العربية فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج الإجمالي لسبعة عشر بلد عربي توفرت عنه بيانات حوالي (3.9%) مقابل (4.2%) في عام (2000) مسجلاً بذلك انخفاضاً بلغ (0.3%)، واستمرت بعد ذلك معدلات النمو بالتذبذب ليبلغ متوسط معدل النمو لتسعة عشر بلد عربي في عام (2005) حوالي (5.2%) مسجلاً تراجعاً عن المعدل المسجل في عام (2004) والبالغ (5.5%)، وقد أقترن انخفاض معدل النمو بانخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط لبعض البلدان العربية.

وقد سجلت عشرة بلدان عربية أثناء العام (2005) معدلات نمو تجاوزت (5%) تصدرتها الكويت بمعدل نمو بلغ (8.5%) تلتها الإمارات والسودان بمعدل نمو (8%) لكل منهما، ومن ثم الأردن بحوالي (7.2%) والسعودية (6.54%) والبحرين (6.4%) وليبيا (5.8%) وقطر وموريتانيا بمعدل نمو (5.5%) لكل منهما والجزائر (5.3%). الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة من قبل البلدان العربية في السنوات الأخيرة لتنويع قائمة الإنتاج، والتطور الايجابي لجهود

الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت البلدان العربية الى تطبيقها بهدف الحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي في النشاط الاقتصادي واعتماد آليات السوق لرفع القدرة التنافسية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي قابلة للاستمرار.

من جهة أخرى يلاحظ ان معدل النمو الحقيقي قد أرتفع في عشرة بلدان عربية هي (البحرين، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الكويت، ليبيا، مصر واليمن) في حين تراجعت تسعة بلدان عربية هي (الاردن، الامارات، تونس، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، المغرب وموريتانيا) خلال عام (2005) مقارنة مع عام (2004)، فقد بلغ معدل النمو (3.9%) في المغرب مقارنة مع (5.8%) في العام (2004) وذلك لتأثر الأداء الاقتصادي بتراجع النمو في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به، وارتفاع تكلفة استيراد النفط. وفي لبنان أنخفض معدل النمو من (5%) الى (1%) بسبب النمو المتواضع على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية[1].

ب- مؤشر السياسة المالية (التوازن الداخلي): يقصد بالتوازن الداخلي الفائض أو العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ويشير العجز في الميزانية العامة الى زيادة الانفاق بما في ذلك الإقراض الحكومي على الإيرادات الحكومية والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد (الدين) أو السحب من أموالها السائلة أو كليهما، أما الفائض فيها فيشير الى زيادة متحصلات الحكومة من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض[2].

---

[1] صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2006، ص17.

[2] صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998) مصدر سابق، ص195.

وما يهمنا هنا هو عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تسعى جميع الحكومات الى تقليص مثل هذا العجز الى الحد الذي يمكن تمويله دون ضغوط تضخمية، ومن ثم فان أتجاه العجز الى الانخفاض عادة ما يأخذ على انه مؤشر للاستقرار الاقتصادي في البلد. ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق إعطاء درجات لكل نقطة حسب التغير في المؤشر، وهي طريقة معتمدة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وعلى النحو الآتي:

- انخفاض العجز باكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = 3.
- انخفاض العجز بنقطتين مئوية ونصف النقطة الى ثلاث نقاط مئوية ونصف = 2.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة الى اقل من نقطتين مئوية ونصف النقطة = 1.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة الى أرتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية واحدة الى أقل من خمسة نقاط = -1.
- ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية الى أقل من عشرة نقاط = -2.
- ارتفاع العجز بأكثر من عشرة نقاط مئوية =-3.

ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في الجدول الآتي:

جدول (18)

مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) للمدة 2000– 2005 (بالنسب المئوية)

السنة / البلد	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
2000 %	7.4	2	0.7	2.3	1.3	–	(7.3)	1.7	–	–	–
2001 %	7	' 3.4	5.5	2.4	0.6	–	0.6	2.2	–	–	–
2002 %	4.1	11.2	3.7	1.97	0.1	9.4	2.9	0.9	7	–	–
2003 %	2.3	8.5	1	2.5	(0.4)	7	(5.68)	0.9	9.7	–	–
2004 %	2.72	0.22	(4.7)	2.3	(6.9)	2.1	(11.39)	(1.46)	0.4	–	–
2005 %	5.22	*(24.9)	(1.9)	3.1	(14.2)	(0.3)	(18.90)	2.64	7.8	–	–
(%التغير) 2001-2000	–0.4	1.4	4.8	0.1	–0.7	–	7.9	0.5	–	–	–
(%التغير) 2002-2001	–11.5	–15.5	1.2	1.2	–13.5	–	–6.9	4.9	–	–	–
(%التغير) 2003-2002	–1.8	–2.7	–2.7	0.53	0.5	–2.4	8.58	0	2.7	–	–
(%التغير) 2004-2003	14.12	11.92	–7.9	–0.7	–6.9	0.5	–11.39	–8.16	5.4	–	–
(%التغير) 2005-2004	2.5	–25.12	–1.9	0.8	–14.2	–2.4	–18.90	4.1	7.4	–	–

عمان	فلسطين	قطر	الكويت**	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
4.8	–	0.6	(9.2)	24.3	(6.2)	3.7	4.4	(2.2)	(6.7)
0.2	–	(5.3)	(18.9)	20.3	1.9	–	3.1	–	1
(0.9)	–	(6.3)	(26.7)	16.5	(0.34)	(5.8)	(1.69)	3	0.83
(2)	–	(6.9)	(24.8)	14.4	(2.6)	(6.3)	(1.27)	2.5	0.43
(4.7)	15.06	(13.8)	(29.5)	10.2	(14.09)	9.8	4.6	2.7	2.08
(10.6)	3.22	(21)	(36.8)	7.9	(28.91)	10.5	5.7	6.8	1.3
-4.6	–	-5.9	-18.9	-4	8.1	–	-1.3	–	5.7
-9.8	–	-21.4	-11.9	7.8	-3.9	–	-5.2	–	-4
-2	–	-6.9	-24.8	-2.1	-2.6	0.5	-0.42	-0.5	-0.4
-4.7	–	-13.8	-29.5	-15.4	-14.09	14.1	7.5	-14.5	2.68
-10.6	-11.84	-21	-36.8	-2.3	-28.91	0.7	1.1	4.1	-0.78

-تم استخراج النسب بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة، الكويت، 2005، ص109.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) الصفاة، الكويت، 2003، ص106.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) الصفاة، الكويت،2001، ص50.

* تعني فائضاً وهي ذات أشارة سالبة.

** حققت الكويت فائضاً في ميزان المالية العامة أثناء العامين (2000) و(2001) فيحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر، وهكذا لبقية الحالات المشابهة.

يلاحظ من الجدول (18) ان مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل في عام (2005) انخفاضا في ثلاثة بلدان عربية من أصل تسعة عشر بلد عربي توفرت عنها بيانات مقارنة مع عام (2004) فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بحوالي (11.84) نقطة مئوية وفي لبنان بحوالي (2.3) نقطة مئوية وبأقل من نقطة مئوية في اليمن نتيجة للسياسات الحكومية المتمثلة في ضبط النفقات عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري وترك الإنفاق الجاري عند مستوياته السابقة. في حين سجلت الإمارات فائضاً في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (24.9%) بعد عجز نسبته (2.1%) في عام (2004) بينما حافظت سبعة بلدان عربية على تسجيل نسبة فائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، وشهدت ستة بلدان منها ارتفاعاً في نسبة الفائض، جاءت في المقدمة ليبيا بارتفاع في فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (14.09%) في عام (2004) الى (28.91%) في عام (2005)، تلتها السعودية (من 11.39% الى 18.9%) والكويت (من 29.5% الى 36.8%) والجزائر (من 6.9% الى 14.2%) وقطر (من 13.8% الى 21%) وعمان (من 4.7% الى 10.6%)، في حين شهدت البحرين انخفاضا في نسبة الفائض في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (4.7%) في عام (2004) الى (1.9%) في عام (2005).

ومن جهة أخرى تشير البيانات الى ارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ستة بلدان عربية نتيجة لافتقار السياسات المالية فيها الى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محدودة وتقليدية للحصول على الإيرادات، وهذا ما يجعلها عرضة للتقلبات بصورة كبيرة نتيجة للصدمات التي قد تتعرض لها هذه المصادر. فعلى الرغم من الإصلاحات الواسعة التي أدخلت على أنظمتها الضريبية فأن الإيرادات الضريبية لم تحقق بعد النمو المرجو منها. حيث أرتفع العجز في سوريا بحوالي (7.4) نقطة

مئوية وفي موريتانيا بحوالي (4.1) نقطة مئوية وفي الأردن بحوالي (2.5) نقطة مئوية وفي المغرب بحوالي (1.1) نقطة مئوية وبأقل من نقطة مئوية في كل من تونس ومصر، بالإضافة الى السودان التي تحول فيها فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004) الى عجز في عام (2005) (من 1.46% الى 2.64%).

جـ- **مؤشر سياسة التوازن الخارجي:** يتمثل هذا المؤشر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والذي يتضمن تدفق جميع السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجي، وبذلك يشمل الصادرات والاستيرادات من السلع (تجارة السلع) والصادرات والاستيرادات من الخدمات (تجارة الخدمات)[1].

والمقياس الذي نحتاجه هنا هو نسبة العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير الى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن حساب مؤشر العجز الخارجي عن طريق التغير في المؤشر على أساس أعطاء درجات لهذه التغيرات، وعلى النحو الآتي:

- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = 3.
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين الى اقل من أربع نقاط =2.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة الى أقل من نقطتين = 1.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة واحدة الى أرتفاع بنقطتين = صفر.
- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة الى أقل من خمسة نقاط =-1.
- ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية الى أقل من عشر نقاط مئوية =-2.
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط = -3.

---

(1) كريم مهدي الحسناوي، مصدر سابق، ص191.

ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز أو فائض ميزان الحساب الجـاري الى الناتج المحلي الاجمالي في الجدول الآتي:

جدول (19)

مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) للمدة 2000– 2005 (بالنسب المئوية)

السنة / البلد	الأردن**	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية
2000 %	(0.7)	(16.6)	(9.3)	4.2	(17.3)	-	(5.5)
2001 %	(0.7)	(13.2)	(1)	4.3	(11.7)	-	(3)
2002 %	(4.5)	(12.1)	6.7	3.6	(12.9)	(2.6)	6.3
2003 %	(11.4)	(11.7)	3.2	3	(15.7)	(12.9)	12.9
2004 %	0.15	(10.18)	(3.77)	1.95	(13.10)	0.80	(20.72)
2005 %	17.78	(22)	(5.80)	1.95	(21.30)	4.20	(28.32)
2001–2000 (%التغير)	0	-13.2	-1	1	-11.7	-	-2.5
2002–2001 (%التغير)	-4.5	-12.1	7.7	-0.7	-12.9	-	9.3
2003–2002 (%التغير)	-11.4	-11.7	-3.5	-0.6	-15.7	-1	-12.9
2004–2003 (%التغير)	11.55	-10.18	-6.97	-1.05	13.7	13.7	-33.62
2005–2004 (%التغير)	17.63	-22	-5.88	0	-21.30	3.40	-28.32

اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	عمان	العراق	الصومال	سوريا	السودان
(20.7)	13	(1.4)	1.2	(19.6)	18.1	(33.6)	(18.4)	25.8	(13.30)	—	–	(9.8)*	2.1
(12)	–	(3)	0.03	(6.1)	23.8	(33.9)	(21.8)	–	(15.1)	–	–	2	5.6
(3.9)	5.2	(4.1)	(1.1)	(2)	(28.1)	(11.9)	(21.4)	–	(9.6)	–	–	(7.1)	7.1
(0.6)	17.2	(2.9)	(4.3)	(16.3)	(25.6)	(20.1)	(15.3)	–	(11.3)	–	–	(5)	6.7
(1.62)	36.80	(2)	(4.30)	(27.13)	18.20	(31.09)	(26.54)	18.70	(1.70)	–	–	2	4.99
0.37	35.50	(0.90)	(2.80)	(41.16)	12.70	(43.30)	(45.60)	16.70	(7)	–	–	5.50	10.7
−12	–	−4.4	−1.17	−6.1	5.7	−33.9	−21.8	–	−15.1	–	–	11.8	3.5
−3.9	–	−4.1	−1.13	−2	−51.9	−11.9	−21.4	–	−9.6	–	–	−9.1	1.5
−0.6	12	−2.9	−4.3	−16.3	−2.5	−20.1	−15.3	–	−11.3	–	–	−5	−0.4
−1.62	19.6	−2	−4.30	−27.13	43.8	−31.09	−26.54	–	−1.70	–	–	7	−1.71
1.99	−1.30	−1.10	−2.80	−41.16	−5.50	−43.30	−45.60	−2	−7	–	–	3.5	5.71

-تم اعداد الجدول بالاعتماد على:
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة، الكويت،2005، ص110.
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) الصفاة، الكويت،2003، ص107.
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) الصفاة، الكويت،2001، ص51.

* تعني فائضاً وهي ذات أشارة سالبة.

** حققت الاردن فائضاً في الحساب الجاري أثناء العامين (2000) و(2001) فيحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر، وهكذا لبقية الحالات المشابهة.

يلاحظ من الجدول (19) أن مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل في عام (2005) انخفاضاً في ثلاثة بلدان عربية مقارنة مع عام(2004) وذلك لحدوث تحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات، بالإضافة الى تعزيز أوضاع الحسابات الخارجية الجارية للبلدان العربية، فقد انخفض في لبنان بحوالي (5.5) نقطة مئوية وفي فلسطين بحوالي نقطتين مئويتين وفي موريتانيا بحوالي (1.3) نقطة مئوية، في حين تمكنت عشرة بلدان عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري وذلك لزيادة صادراتها النفطية وارتفاع أسعاره العالمية، مع تنفيذ إصلاحات في السياسات التجارية وسياسات أسعار الصرف،ففي قطر ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (19.06) نقطة مئوية، وفي ليبيا بحوالي (14.47) نقطة مئوية وفي الكويت بحوالي (12.21) نقطة مئوية، وفي الإمارات بحوالي (11.82) نقطة مئوية وفي الجزائر بحوالي (8.2) نقطة مئوية وفي السعودية بحوالي (7.6) نقطة مئوية وفي عمان بحوالي (5.3) نقطة مئوية وفي البحرين بحوالي (2.03) نقطة مئوية للمدة ذاتها، بينما أنخفضت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي في بلدين عربيين هما مصر بحوالي (1.5) نقطة مئوية من فائض نسبته (4.30%) في عام (2004) الى فائض نسبته (2.80%) في عام (2005)،

والمغرب بحوالي (1.1) نقطة مئوية نتيجة لانخفاض صافي تحويلات العاملين في الخارج المتجهة اليها.

وسجل عجز الحساب الجاري ارتفاعاً في أربعة بلدان عربية وذلك لارتفاع تكلفة النفط المستورد من جهة وزيادة الواردات من السلع والخدمات المرتبطة بالتنقيب والممولة باستثمارات خارجية من جهة أخرى. شملت الأردن بحوالي (17.63) نقطة مئوية من عجز نسبته (0.15%) في عام (2004) الى عجز نسبته (17.78%) اثناء عام (2005)، وفي السودان بحوالي (5.71) نقطة مئوية وفي سوريا بحوالي (3.5) نقطة مئوية وفي جيبوتي بحوالي (3.40) نقطة مئوية، وسجلت اليمن تحولاً من فائض نسبته (1.62%) في عام (2004) الى عجز نسبته (0.37%) في عام (2005)، في حين حافظت تونس على النسبة نفسها التي حققتها في عام (2004) من العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

د- **مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):** أتصفت معدلات التضخم في البلدان العربية بالاتجاه التنازلي، وذلك لإتباع بعض البلدان العربية لسياسة أسعار الصرف الثابتة كما هو الحال في دول الخليج، وما ينتج من ذلك توقعات بانخفاض مستويات التضخم وبالتالي أستقرر الأسعار، بالمقابل فان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى أفساد المناخ الاستثماري عن طريق انخفاض الثقة بالعملة الوطنية، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات في سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح، ويمكن حساب مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) عن طريق أعطاء درجات للتغير فيه، وكالاتي:

- انخفاض معدل التضخم بأكثر من (25) نقطة مئوية = 3.
- انخفاض معدل التضخم من (5) نقاط مئوية الى أقل من (25) نقطة مئوية =2.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة الى أقل من (5) نقاط مئوية =1.

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة الى أرتفاع بأكثر من (7) نقاط = صفر.

ويمكن ملاحظة التطورات في مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) في الجدول الآتي:

جدول (20)

مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) للمدة 2000- 2005 (بالنسبة المئوية)

السنة / الدولة	2000 %	2001 %	2002 %	2003 %	2004 %	2005 %	2001-2000 (التغير%)	2002-2001 (التغير%)	2003-2002 (التغير%)	2004-2003 (التغير%)	2005-2004 (التغير%)
الأردن	0.7	1.8	1.8	2.3	3.4	3.5	1.1	0	0.5	1.1	0.1
الامارات	2.9	1.3	2.9	3	4.8	6	-1.6	1.6	1	1.8	1.2
البحرين	1.5	0.5	-0.5	0.6	2.3	2.6	-1	-1	1.1	1.7	0.3
تونس	2.9	1.9	2.8	2.6	3.6	2	-1	0.9	-0.2	1	-1.6
الجزائر	0.3	3.3	1.4	1.8	3.6	1.6	3	-1.9	0.4	1.8	-2
جيبوتي	-	-	0.6	2	3.1	3.1	-	-	1.4	1.1	0
السعودية	-0.6	-	-0.6	0.51	0.4	0.3	-	-	1.1	-0.11	-0.1

اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	عمان	العراق	الصومال	سوريا	السودان
3.9	4.5	1.9	2.5	15	1	3.3	2.5	6	0.2	–	–	1.5	8.5
8	4	1.9	2.2	13.6	0.5	2.4	2	–	0.5	–	–	1.5	4.8
15.8	3.9	2.8	2.4	−9.5	1.8	1.4	1	–	−0.7	–	–	1	8.3
11.8	5.3	1.5	3.2	−2.5	2	1.2	4.3	–	1	–	–	2.9	7.7
12.1	10.4	1.5	10.3	−2.2	3	1.3	6.8	3	0.8	–	–	4.6	8.7
11.8	12.1	1	11.4	2	0.3	3.9	3	1.9	1.9	–	–	7.3	8.5
4.1	−0.5	0	−0.3	−1.4	−0.5	−0.9	−0.5	–	0.3	–	–	0	−3.7
7.8	−0.1	0.9	0.2	−23.1	1.3	−1	−1	–	−1.2	–	–	−0.5	3.5
−4	1.4	−1.3	0.8	7	0.2	−0.2	3.3	–	1.7	–	–	1.9	−0.6
0.3	5.1	0	7.1	0.3	1	0.1	2.5	–	−0.2	–	–	1.7	1
−0.3	1.7	−0.5	1.1	4.2	−2.7	2.6	−3.8	−1.1	1.1	–	–	2.7	−0.2

-تم أعداد الجدول بالاعتماد على:
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة، الكويت،2005، ص111.
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) الصفاة، الكويت، 2003، ص108.
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) الصفاة، الكويت،2001، ص52.

يتضح من الجدول (20) ان جميع البلدان العربية التي توفرت عنها بيانات عن التضخم في عام (2001) وعددها ستة عشر بلد عربي، سجلت معدلات لم تتجاوز (8%) باستثناء ليبيا التي بلغ معدل التضخم لديها (13.6%) وسجل معدل التضخم انخفاضاً في عشرة بلدان عربية، أذ أنخفض بحوالي (3.7) نقطة مئوية في السودان وبحوالي (1.6) نقطة مئوية في الإمارات وبحوالي (1.4) نقطة مئوية في ليبيا وبحوالي نقطة مئوية واحدة في كل من البحرين وتونس وبأقل من نقطة مئوية في كل من الكويت ولبنان وموريتانيا وقطر ومصر.

وكان هذا الانخفاض نتيجة لاستمرار البلدان العربية في أتباع سياسة نقدية تهدف الى ضمان الأستقرار في مستويات الأسعار والحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، والعمل على توفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف القطاعات الاقتصادية[1].

من جهة أخرى أرتفع معدل التضخم في أربعة بلدان عربية، أذ أرتفع في اليمن بحوالي (4.1) نقطة مئوية وفي الجزائر بحوالي (3) نقطة مئوية وفي الأردن بحوالي (1.1) نقطة مئوية وبأقل من نقطة مئوية في عمان، واستمرت بعد ذلك

---

(1) فلاح خلف علي الربيعي (أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية) مجلة علوم أنسانية، السنة الثانية، العدد (23) تموز 2005، ص13.

www. ulum.n1 /a219.htm1

معدلات التضخم بالتذبذب طيلة مدة الدراسة، وفي عام (2005) أرتفع معدل التضخم في ثمانية بلدان عربية بنسب تتراوح ما بين (0.1) نقطة مئوية و(4.2) نقطة مئوية شملت (الاردن ، البحرين، عمان، مصر، الامارات، موريتانيا، الكويت، سوريا) في حين أرتفع في ليبيا من معدل تضخم سالب بلغ (2.2%) أثناء عام (2004) الى (2%) في عام (2005)،وكان من نتائج استمرار البلدان العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وأتباع سياسات نقدية تهدف الى المحافظة على استقرار الأسعار إن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض في تسعة بلدان عربية بنسب تتراوح ما بين (0.1) نقطة مئوية و(3.8) نقطة مئوية وهي (السعودية، السودان، اليمن، المغرب، فلسطين، تونس، الجزائر، لبنان، قطر) وحافظت جيبوتي في عام (2005) على مستوى معدل التضخم نفسه والبالغ (3.1%) في عام (2004).والبلدان العربية التي شهدت أثناء عام (2005) معدلات تضخم تجاوزت (10%) هي موريتانيا حيث بلغ معدل التضخم (12.1%) واليمن (11.8%) ومصر (11.4%).

هـ- **المؤشر المركب:** ان محاولة قياس الأداء الاقتصادي للبلدان العربية، وتوصيف مناخها الاستثماري. يعتمد على استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في البلدان العربية[1].

ويعتمد هذا المؤشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية السابقة (التوازن الداخلي، التوازن الخارجي، معدل التضخم) ويستخدم معدل النمو الاقتصادي لأغراض المقارنة، والبيئة الاقتصادية المستقرة والجاذبة للاستثمار هي التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات وتدني معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة، وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[2].

---

(1) فلاح خلف علي الربيعي (مصدر سابق)، ص19.

(2) ناجي بن حسين (تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر) مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد (24)، ايلول 2005، ص11. www. ulum.n1 /b19.htm

فإذا كانت درجة المؤشر أقل من الواحد فهذا يعني عدم تحسن المناخ الاستثماري، واذا كانت تتراوح بين (1–2) درجة فأن هناك تحسن في المناخ الاستثماري، أما إذا كانت من (2) درجة فما فوق فأن هناك تحسن كبير في المناخ الاستثماري، ويتم احتساب المؤشر المركب كمتوسط المتوسطات للمؤشرات الثلاثة وفق المعادلة التالية:

(متوسط مؤشر سياسة التوازن الداخلي + متوسط مؤشر سياسة التوازن الخارجي + متوسط مؤشر السياسة النقدية) تقسيم ثلاثة.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب نعطي المثال التالي:

أ– في حالة الإمارات التي حققت نسبة عجز في الميزانية قدرها (2%) في عام (2000) وأخرى قدرها (3.4%) في عام (2001) فأن ذلك يعني أنها تمكنت من تخفيض العجز بمقدار (1.4%)، أي انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين ونصف النقطة، فأن هذا البلد يحصل على وزن رقمي هو (1) درجة.

ب– أما في حالة السعودية التي حققت فائض نسبته (7.3%) في عام (2000) وعجز نسبته (0.6%) في عام (2001) فأن ذلك يعني ارتفاع العجز بحوالي (7.9%)، أي ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية الى أقل من عشر نقاط مئوية، فأن هذا البلد يحصل على وزن رقمي هو (2–) درجة، وهكذا طبقاً للحدود الدنيا والقصوى المستخدمة في تقدير الأوزان المشار إليها سابقاً في كل مؤشر.

جـ– أما في حالة الكويت التي حققت فائضاً أثناء عامي (2000) و(2001) فيحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة

الصفر، مع أتباع الطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأوزان الرقمية، وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الأخرى.

د- يتم حساب قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار على النحو الآتي:

$$\text{المؤشر المركب} = \frac{0.285 + 0.319 + 1.375}{3} = 0.659$$

ويتم هنا الحكم بعدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار لكون قيمة المؤشر المركب أقل من (1) درجة، وهكذا بالنسبة لبقية السنوات.

وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول (21).

جدول (21)

تطور المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية للمدة (2000–2005)

السنة / البلد	2001–2000						2002–2001						2003–2002					
	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***
الاردن	0	0	0	0	0	ع	3	3	0	6	2	ك	1	3	0	4	1.333	و
الامارات	1	1	3	5	1.66	و	3	3	0	6	2	ك	2	3	0	5	1.666	و
البحرين	−1	1	1	1	0.333	ع	−2	−2	1	−4	−1.33	ع	2	2	0	4	1.333	و
تونس	0	1	0	1	0.333	ع	−2	0	0	−2	−0.66	ع	0	0	0	0	0	ع
الجزائر	0	0	3	3	1	و	3	3	0	6	2	ك	0	3	0	3	1	و
جيبوتي	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	1	1	0	2	0.666	ع
السعودية	−2	−	2	0	0	ع	3	−2	−	1	0.333	ع	3	3	0	6	2	ك
السودان	0	1	−1	0	0	ع	−2	0	0	−2	-0.66	ع	0	0	0	0	0	ع
سوريا	−	0	−3	−3	−1	ع	−	3	0	3	1	و	−1	3	0	2	0.666	ع
عمان	3	0	3	6	2	و	3	3	1	7	2.333	ك	1	3	0	4	1.333	و
فلسطين	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−	−
قطر	3	0	3	6	2	و	3	3	1	7	2.333	ك	3	3	0	6	2	ك
الكويت	3	0	3	6	2	و	3	3	1	7	2.333	ك	3	3	0	6	2	ك
لبنان	3	0	−2	1	0.333	ع	−2	3	0	1	0.333	ع	1	2	0	3	1	و
ليبيا	−2	1	3	2	0.666	ع	3	2	2	7	2.333	ك	2	3	0	5	1.666	و
مصر	−	0	1	1	0.333	ع	−	1	0	1	0.333	ع	0	3	0	3	1	و
المغرب	1	0	3	4	1.333	و	3	3	0	6	2	و	0	2	1	3	1	و
موريتانيا	−	0	−	0	0	ع	−	−	0	0	0	ع	0	−3	0	−3	−1	ع
اليمن	−2	0	3	1	0.333	ع	3	2	0	6	2	و	0	0	1	1	0.333	ع
المتوسط	0.285	0.319	1.375	1.88	0.666	ع	1.571	1.75	0.357	3.5	1.23	و	1	1.888	0.111	3	1	و

ملحق، جدول (21)

البلد / السنة	2004-2003						2005-2004					
	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***	د*	خ**	ن***	ج*	ق**	ت***
الاردن	-3	-3	0	-6	-2	ع	-1	-3	0	-4	-1.33	ع
الامارات	-3	3	0	0	0	ع	3	3	0	6	2	ك
البحرين	3	3	0	6	2	ك	1	3	0	4	1.333	و
تونس	0	1	0	1	0.333	ع	0	0	1	1	0.333	ع
الجزائر	3	3	0	6	2	ك	3	3	1	7	2.333	ك
جيبوتي	0	-3	0	-3	-1	ع	1	-1	0	0	0	ع
السعودية	3	3	0	6	2	ك	3	3	0	6	2	ك
السودان	3	1	0	4	1.333	و	-1	-2	0	-3	-1	ع
سوريا	-2	-2	0	-4	-1.33	ع	-2	-2	0	-4	-1.33	ع
عمان	3	1	0	4	1.333	و	3	3	0	6	2	ك
فلسطين	-	-	-	-	-	-	3	2	1	6	2	ك
قطر	3	3	0	6	2	ك	3	3	1	7	2.333	ك
الكويت	3	3	0	6	2	ك	3	3	0	6	2	ك
لبنان	3	-3	0	0	0	ع	1	3	1	5	1.666	و
ليبيا	3	3	0	6	2	ك	3	3	0	6	2	ك
مصر	-3	3	0	0	0	ع	0	2	0	2	0.666	ع
المغرب	-2	2	0	0	0	ع	-1	1	0	0	0	ع
موريتانيا	3	-3	0	0	0	ع	-1	1	0	0	0	ع
اليمن	-1	1	0	0	0	ع	0	0	0	0	0	ع
المتوسط	0.888	0.888	0	1.77	0.59	ع	1.105	1.315	0.263	2.68	0.89	ع

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على الجداول (18-19-20).

د* ـ مؤشر سياسة التوازن الداخلي .
خ ** ـ مؤشر سياسة التوازن الخارجي .
ن*** ـ مؤشر السياسة النقدية

ج* ـ مجموع المؤشرات.
ق ** ـ قيمة المؤشر المركب
ت *** ـ تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار.

ـ تشير (و) الى وجود تحسن.
ـ تشير (ك) الى وجود تحسن كبير.
ـ تشير (ع) الى عدم وجود تحسن.

يشير تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية للعام (2005) والموضح في الجدول (21) إلى ما يأتي:

1- عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار للبلدان العربية مجتمعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح حيث بلغت (0.89) درجة، وهذا ما يؤكد الحاجة الى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر.
2- حققت ثمانية بلدان عربية قيماً مرتفعة من (2) فما فوق، الامر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار، وهذه البلدان هي (الامارات، الجزائر، السعودية، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا) ويرجع الفضل في ذلك الى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وأستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة بعد أرتفاع أسعار النفط العالمية وأنعكاس ذلك أيجاباً على الايرادات العامة للبلدان المنتجة للنفط بالاضافة الى برامج الاصلاح الاقتصادي.
3- حقق بلدان عربيان قيمة تتراوح بين (1) الى أقل من (2) درجة في المؤشر، الامر الذي يؤكد على وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيهما، وهذان البلدان هما (البحرين، لبنان) وهذا التحسن ناتج عن التطورات الحاصلة في التشريعات وتبسيط الاجراءات ذات العلاقة بالاستثمار وتكثيف الجهود الترويجية الجاذبة له.
4- سجلت تسعة بلدان عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها، وهذه البلدان هي (الاردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) وهذا ما يؤشر ضعف التطورات الحاصلة في المناخ الاستثماري في هذه البلدان.

ثانياً: وضع البلدان العربية في مؤشري الأداء والامكانات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على رصد مؤشرين مهمين لمقارنة أداء وأمكانات كل بلد في مجال استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، يأخذان بنظر الاعتبار التباين بين البلدان، ليس فقط من جانب الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يأخذ بقية العوامل المؤثرة في إقبال المستثمرين الأجانب، كالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر البنى التحتية المادية والتشريعية ووفرة الموارد البشرية والطبيعية وتنافسية الأسواق المحلية والإقليمية، وفيما يأتي عرض لهذين المؤشرين:

1- **مؤشر أداء البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقيس هذا المؤشر حصة البلد من الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل عالمياً الى حصة القطر من الناتج المحلي الاجمالي للعالم، ويحتسب معدل ثلاث سنوات عادةً للحد من تأثير العوامل الموسمية[1]، فالبلد الذي يصل مؤشره الى الواحد الصحيح هو بلد ناجح في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر بما يتناسب والحجم النسبي لاقتصاده، أما البلد الذي يزيد مؤشره عن الواحد الصحيح، فهو البلد الذي تمكن من استقطاب استثمار أجنبي مباشر يفوق المتوقع له بالنسبة لحجم اقتصاده، ويكون السبب وراء هذا التفوق هو التحسن في المناخ الاستثماري والنظم والقوانين المشجعة، والأداء المميز على مستوى الاقتصاد الكلي، والتطور في مجال البحث والتطوير، أما البلد الذي ينخفض فيه المؤشر عن الواحد الصحيح فهو يعاني من عدم الاستقرار وتخلف البيئة الاستثمارية وعدم وجود بنى تحتية وبشرية ملائمة[2].

---

(1) ناجي بن حسين، مصدر سابق، ص13.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004)، الصفاة، الكويت، 2004، ص38.

والجدول (22) يوضح ترتيب البلدان العربية بحسب مؤشر أداء البلـــد فـــي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (22)

تطور ترتيب البلدان العربية في مؤشر الاداء للمدة (1995-2004)

السنة / البلد	1995-1997	1997-1999	1999-2001	2000-2002	2001-2003	2002-2004
السودان	117	72	60	84	29	18
المغرب	69	76	58	62	32	65
البحرين	2[illegible]	37	54	72	51	27
تونس	72	75	75	60	58	67
قطر	43	71	99	81	67	63
الاردن	65	53	53	57	84	48
لبنان	105	103	96	96	90	90
الجزائر	120	112	102	94	91	95
الامارات	107	137	134	120	101	104
ليبيا	137	138	135	137	116	116
سوريا	112	113	105	114	121	39
مصر	99	106	110	113	123	108
اليمن	139	140	137	115	124	132
عمان	126	120	129	130	126	110
الكويت	118	133	133	136	137	138
السعودية	135	101	136	138	138	121

- تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:-

- UNCTAD (world Investment Report 2005:Transnational corporations and the Internationalization of R&D) U.N, New York and Geneva , 2005 , P23.
- UNCTAD (world Investment Report 2004:The Shift Towards services) U.N, New York and Geneva , 2004, p 14.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربيـــة لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (3)، 2004، ص10.

يعرض الجدول (22) ترتيب البلدان العربية عالمياً بحسب مؤشر الأداء، ودخل (16) بلد عربي في هذا المؤشر من أصل (140) بلد، ويلاحظ تطور ترتيب البلدان العربية للمدتين (1995-1997) و(2001-2003)،حيث نجد أن (8) بلدان عربية تحسن موقعها في المؤشر أثناء المدة شملت السودان والمغرب وتونس ولبنان والجزائر والأمارات وليبيا واليمن، وهذا التحسن هو نتيجة للسياسات الضريبية السخية تجاه أرباح الاستثمار، وانفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجي، والتوسع المستمر في نشاط الخصخصة والاندماجات بالإضافة إلى تقلبات الناتج المحلي بالنسبة للناتج العالمي.

في حين تراجع ترتيب (7) بلدان شملت البحرين وقطر والأردن وسوريا ومصر والكويت والسعودية، وقد حافظت عمان على موقعها أثناء المدة المذكورة، وحلت السودان والمغرب والبحرين وتونس وقطر في مقدمة البلدان العربية في مؤشر أداء البلد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

أما في المدة (2002-2004) فقد تحسنت موقع (7) بلدان عربية هي السودان والبحرين والأردن وسوريا ومصر وعمان والسعودية، ان دخول السودان ضمن مجموعة العشرين الأوائل واحتلالها المرتبة (18) يعود الى الاكتشافات النفطية التي جذبت الشركات العالمية العاملة في القطاع النفطي، على الرغم من الحرب الأهلية في دارفور والجنوب[1].

بينما تراجع ترتيب (6) بلدان هي المغرب وتونس وقطر والجزائر والإمارات واليمن وحافظت ثلاثة بلدان على ترتيبها في مؤشر الأداء وهي لبنان وليبيا والكويت.

---

(1) كريم نعمة (مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية: مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس ومدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياس الاداء والامكانيات للاستثمار الاجنبي) مجلة علوم أنسانية، السنة الرابعة، العدد (30)، أيلول 2006، ص10.

www. ulum.nl /b194.htm.

2- مؤشر أمكانات البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس هذا المؤشر قدرة البلد المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق ثلاثة عشر مكوناً تشتمل على، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا الى أجمالي السكان، التصنيف السيادي للبلد، نسبة البلد من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، ونسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم[1].

ويمكن معرفة أمكانيات البلدان العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق ملاحظة الجدول (23):

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2005) مصدر سابق، ص39.

جدول (23)

تطور ترتيب البلدان العربية في مؤشر الامكانات للمدة (1995 – 2003)

البلد / السنة	1997-1995	1999-1997	2001-1999	2002-2000	2003-2001
قطر	19	21	13	8	7
الامارات	14	20	19	17	22
الكويت	32	36	32	28	41
البحرين	31	27	31	29	29
السعودية	29	30	28	31	31
الاردن	35	37	41	45	60
ليبيا	68	46	39	46	34
عمان	48	56	50	53	53
لبنان	64	50	57	60	64
مصر	88	69	71	70	75
تونس	74	73	74	71	67
الجزائر	87	88	79	75	71
اليمن	92	95	85	87	77
المغرب	96	86	96	93	87
سوريا	71	85	93	100	95
السودان	136	132	124	120	116

تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (3)، 2004، ص10.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005)، الصفاة، الكويت، 2005، ص40.

نلاحظ من الجدول (23) أن احدى عشر بلد عربي تحسن موقعه في مؤشر الامكانات خلال الفترة (2000– 2002)، بالمقارنة مع أدائها اثناء المدة (1995-1997) وتشتمل على قطر والكويت والبحرين وليبيا ولبنان ومصر

وتونس والجزائر واليمن والمغرب والسودان، وتراجع ترتيب (5) بلدان عربية اثناء المدتين وهي الإمارات والسعودية والأردن وعمان وسوريا، ويلاحظ ان بلدان الخليج (قطر والأمارات والكويت والبحرين والسعودية) في مقدمة البلدان العربية، واستطاعت قطر والأمارات تحقيق مركز متقدم بانضمامها الى مجموعة أعلى (25) بلد في العالم في مؤشر الامكانات من أصل (140) بلد دخلت في هذا المؤشر.

أما في المدة (2001-2003) وهي أحدث مدة توفرت عنها بيانات فقد تحسن موقع (8) بلدان عربية هي قطر وليبيا وتونس والجزائر واليمن والمغرب وسوريا والسودان بينما تراجع ترتيب (5) بلدان هي الإمارات والكويت والأردن ولبنان ومصر، وحافظت ثلاثة بلدان عربية على ترتيبها في مؤشر الامكانات وهي البحرين والسعودية وعمان.

وبناءاً على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت الانكتاد البلدان العربية الى مجموعات يوضحها الجدول (24):

جدول (24)

تطور ترتيب البلدان العربية بناءاً على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (1993-2004)

المدة / المجموعة	1995-1993	2001-1999	2002-2000	2003-2001	2004-2002
مجموعة البلدان السباقة (اداء مرتفع وامكانات مرتفعة)	البحرين، قطر	البحرين	الاردن	قطر، البحرين، تونس	البحرين،الاردن ،لبنان، قطر، الامارات
مجموعة البلدان دون أمكاناتها(أداء منخفض وامكانات مرتفعة)	الاردن، الكويت، ليبيا، عمان، السعودية، الامارات	مصر ،الكويت، لبنان، ليبيا،عمان، قطر، السعودية، الامارات	الامارات، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، ليبيا،قطر، عمان،السعودية	الاردن، الكويت، لبنان،ليبيا، الامارات، عمان، السعودية	ليبيا،الكويت، عمان، تونس، السعودية، الجزائر
مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها (أداء مرتفع وامكانات منخفضة)	مصر، المغرب، تونس، اليمن	المغرب، السودان	تونس، المغرب، السودان	المغرب، لسودان، سوريا	المغرب، السودان
مجموعة البلدان ذات الاداء المنخفض(أداء منخفض وامكانات منخفضة)	الجزائر، لبنان، السودان، سوريا	الجزائر، سوريا، اليمن، تونس	الجزائر، سوريا، اليمن	الجزائر، مصر، اليمن	مصر، اليمن، سوريا

-تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:-

- UNCTAD (world Investment Report 2006:FDI from Developing and Transition Economies: Implications For Development) U.N. New York and Geneva , 2006 , p 24.
- UNCTAD (world Investment Report 2005:Transnational corporations and the Internationalization of R&D) U.N, New York and Geneva , 2005 , p25.
- UNCTAD (world Investment Report 2004:The Shift Towards services) U.N, New York and Geneva , 2004, p 17.

وبمقارنة مصفوفة الانكتاد لمؤشري الأداء والامكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (1993–1995) مع المدة (2000–2002) يتبين الآتي:

أ- تحسن وضع (4) بلدان عربية هي الاردن (أنتقل من مجموعة البلدان دون أمكاناتها الى مجموعة البلدان السباقة) والسودان (أنتقل من مجموعة البلدان ذات ألأداء المنخفض الى مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها) ولبنان (أنتقل من مجموعة البلدان ذات ألأداء المنخفض الى مجموعة البلدان دون أمكاناتها) ومصر (انتقلت من مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها الى مجموعة البلدان دون أمكاناتها).

ب- حافظت (9) بلدان عربية على موقعها في المصفوفة وهي كل من الكويت وليبيا وعمان والسعودية والامارات (في مجموعة البلدان دون أمكاناتها) وكل من تونس والمغرب (في مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها) وسوريا (في مجموعة البلدان ذات الأداء المنخفض).

جـ- تراجعت (3) بلدان عربية وهي البحرين وقطر (من مجموعة البلدان السباقة الى مجموعة البلدان دون أمكاناتها) واليمن (من مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها الى مجموعة البلدان ذات ألأداء المنخفض).

أما مصفوفة الانكتاد لمؤشري ألأداء والامكانات في جذب الاستثمار المباشر للمدة (2001–2003) مع المدة (2002–2004) تبين الآتي:

أ- تحسن وضع (4) بلدان عربية هي الاردن ولبنان والامارات (أنتقلت من مجموعة البلدان دون أمكاناتها الى مجموعة البلدان السباقة) والجزائر (أنتقلت من مجموعة البلدان ذات ألأداء المنخفض الي مجموعة البلدان دون أمكاناتها).

ب- حافظت (9) بلدان على موقعها في المصفوفة وهي كل من قطر والبحرين (في مجموعة البلدان السباقة) وليبيا والكويت وعمان والسعودية (في مجموعة

البلدان دون أمكاناتها) والمغرب والسودان (في مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها) ومصر واليمن (في مجموعة البلدان ذات الأداء المنخفض).

جـ- تراجع بلدان عربيان هما تونس (أنتقلت من مجموعة البلدان السباقة الى مجموعة البلدان دون أمكاناتها) وسوريا (أنتقلت من مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها الى مجموعة البلدان ذات الأداء المنخفض).

مما سبق نلاحظ أن الصورة العامة لأداء البلدان العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية غير جيدة، وهذا ما يتطلب تحرك جدي من قبل البلدان العربية نحو الإصلاح الحقيقي في جميع المجالات، مع التأكيد على حتمية الإصلاح السياسي لأنه أساس كل أصلاح، ويتضمن الإصلاح منح الحوافز لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وإنشاء هيكل ضريبي يشجع الاستثمار الأجنبي ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز، إضافى الى أهمية قيام استثمارات حكومية في البنى الأساسية.

الفصل الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار البيئة الاقتصادية الكلية للبلدان العربية المختارة

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

تمهيد

تستند منهجية هذا الفصل الى تحليل لواقع اقتصاديات البلدان العربية المختارة عن طريق الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي سواءً المتعلقة بأوضاع التنمية أو المؤشرات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومصادره وتوزيعه القطاعي ومعرفة أهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا الاستثمار في البلدان المتلقية، وتبيان أهم المعوقات التي تواجه تواجده في البلدان المختارة، وبناءً على ذلك سيركز البحث على ثلاثة بلدان عربية وهي كل من مصر والأردن كبلدان عربية غير نفطية وليبيا كبلد عربي نفطي، وتم هذا الاختيار لعدة أسباب منها، أمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بهذه البلدان للمدة (1990-2005) وكون كل من مصر والاردن لهما تجربة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهما من البلدان ذات الدخل المتوسط المائل الى الانخفاض وما يمثله ذلك من تشابه هيكل الطلب وخصائصه، والميل نحو الادخار والاستثمار، فضلاً عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى تشابه السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي، وليبيا كتجربة حديثة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث تناول كل مبحث تجربة بلد من البلدان المختارة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أولاً: واقع الاقتصاد المصري في ضوء السياسات الاقتصادية الكلية:

كان النمو والتطور في الاقتصاد المصري أثناء النصف الأول من القرن العشرين معتمداً على المبادرة الفردية والملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية، والتي عملت على أنشاء شركات مساهمة ساعدت في إقامة مشروعات أقتصادية ذات رؤوس أموال تفوق الإمكانيات الفردية، وكان لإنشاء بنك مصر في عام (1920) دور كبير في تمويل هذه المشروعات، أما في النصف الثاني من القرن العشرين ولا سيما في العقود الاولى منه فقد زادت سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية بفعل موجات التأميم للشركات الأجنبية في عام (1959)، الأمر الذي أدى الى انخفاض مساهمة القطاع الخاص وتدهور سوق الأوراق المالية[1].

واتسم الاقتصاد المصري في مدة الستينيات والسبعينيات بقصور السياسات المتخذة في مواجهة احتياجات التنمية، فازدادت معدلات الإنفاق العام لدعم السلع الأساسية، مع تدخل الدولة في تحديد الأسعار، وتركز التمويل على الجهاز المصرفي وبالتالي ارتفعت السيولة النقدية ومن ثم ازدادت معدلات التضخم، وبلغت حصة القطاع العام في النشاط الاقتصادي مستويات مرتفعة، ففي المدة ما بين (1960-1973) كانت حصة القطاع العام اكثر من (18%) من الناتج المحلي الاجمالي و(74%) من أجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وأثناء المدة (1980-1981) كان القطاع العام المصري يضم (40%) من القوة العاملة في مصر، ويستحوذ على (54%) من القيمة المضافة للاقتصاد، و(60%) من مصروفات الميزانية، و(70%) من المصروفات الرأسمالية[2].

---

(1) الاسكوا (تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا) الامم المتحدة، نيويورك، 1999، ص42.

(2) الاسكوا (دور الاسواق المالية في الخصخصة في منطقة الاسكوا) الامم المتحدة، نيويورك، 2002، ص15.

ونتيجة لهذه السيطرة وتفاقم مشاكل الاختلالات الهيكلية، فقد عمدت الدولة على وضع ستراتيجية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلن عنها عام (1973) وكان الهدف منها هو تنمية وتطوير النشاط الخاص المحلي والاجنبي، وتمثل هذه السياسة إشارة أولية في تحول السياسة الاقتصادية. الا ان القطاع العام بقي مسيطراً، وبقيت أسعار السلع والخدمات خاضعة للمراقبة، وأستمر تدخل الحكومة في تخصيص الاعتمادات وتدفقات التجارة. ومع استمرار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في عقد الثمانينيات، ازدادت نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي نتيجة لتزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وظهور ظاهرة المحاكاة وتقليد الفئات مرتفعة الدخل مثيلتها في الغرب، وبذلك انخفضت نسبة الادخار الى الناتج الى ما يقارب (11.5%) مع ارتفاع في نسبة الاستثمار الى الناتج الإجمالي الى (22%)، وهذا ما يعني ارتفاع نسبة التبعية للخارج في عملية التمويل[1].

وفي بداية عقد التسعينيات بقي الاقتصاد المصري يعاني من تشوهات كلية وهيكلية شديدة، تمثلت في قاعدة تصديرية غير بترولية محدودة، وعجز في الميزانية الحكومية والميزان التجاري وصل الى (9.58%) و(19.3%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، ومعدل تضخم وصل الى (16.4%) كنتيجة للسياسة المالية التوسعية، بالإضافة الى أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، إزاء هذا الوضع المتردي، قامت الحكومة المصرية بتوقيع اتفاقية أصلاح اقتصادي وتكييف هيكلي عام (1991) مع صندوق النقد الدولي، وتضمن البرنامج أصلاح القطاع المالي وتحرير أسعار الفائدة وتخفيض الدعم الحكومي وتوحيد أسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح القطاع العام والحد من عجز الميزانية الحكومية، بهدف

---

(1) سعد حسين فتح الله (التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة) سلسلة أطروحات الدكتوراه (27)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1999، ص194.

أنشاء تنمية معتمدة على اقتصاد مفتوح يعمل بآليات السوق وبمشاركة القطاع الخاص ويتسم باللامركزية ويساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وتوزع برنامج الإصلاح على ثلاث مراحل رئيسة استمرت لمدة سبع سنوات انتهت في عام (1998). استهدفت المرحلة الأولى خفض عجز الموازنة العامة للدولة، وإصلاح النظام الضريبي وتوحيد سعر صرف العملة المحلية، وتحرير التجارة الخارجية، وتخفيض التعريفة الجمركية على الاستيرادات وإلغاء القيود على الصادرات، وفي المرحلة الثانية التي بدأت في عام (1993). ركز البرنامج على الإصلاح الهيكلي والجانب الاجتماعي وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل عملية جذب الاستثمار وتحقيق التوازن الخارجي، وهدفت المرحلة الثالثة الى إنجاح المرحلتين السابقتين وتطبيق سياسة الخصخصة والتحرير المالي[2].

وتسمى المرحلة الأولى والثانية بسياسات التثبيت الاقتصادي وكان الغرض منها أعادة التوازن بين العرض والطلب داخلياً وخارجياً على السواء، وتمثلت بمجموعة من سياسات الإصلاح النقدي والمالي وكالأتي:

أ- **تحرير سعر الصرف:** تدهورت قيمة الجنيه المصري أمام العملات الاخرى وخصوصاً الدولار طيلة المدة من (1975-1991)، وبناءاً على ذلك وابتدءاً من عام (1991) قامت الحكومة بإلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الاجنبية، وتم تخفيض سعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار حتى يتعادل مع المستوى السائد في السوق السوداء مع اعتماد نظام التعويم المدار كآلية لتحديد سعر الصرف بعد ذلك، كما تم في عام (1993) إلغاء إلزام المصدرين بتوريد الحصيلة من العملات الاجنبية، وتم تحرير أسعار الفائدة وتحرير مناخ

---

[1] علي توفيق الصادق وعلي أحمد البلبل (العولمة وأدارة الاقتصادات الوطنية) وقائع الندوة المنعقدة في 18-19 تشرين الثاني، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2000، ص24.

[2] الاسكوا (تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا) مصدر سابق، ص47.

الاستثمار من القيود وغيرها من الإجراءات التي أدت الى استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار حيث أنخفض سعر الجنيه مقابل الدولار بنسبة (2.1%) فقط أثناء المدة (1991-1998)[1].

ب- **معالجة التضخم:** بدأت الثقة تزداد بالاقتصاد المصري بعد هبوط معدلات التضخم من (16.8%) في عام (1990) إلى (8.4%) في عام (1995) واستمرت بعد ذلك بالهبوط، وجاء ذلك نتيجة الإجراءات التي استهدفت تخفيض حجم الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط وزيادة العرض الكلي عن طريق الاستثمار على المدى الطويل، ومن هذه الإجراءات فرض سقوف ائتمانية لضبط حجم الطلب الكلي بتحجيم الانفاق الاستثماري وضبط حجم وسائل الدفع بإيقاف عملية الإصدار الجديدة. وبذلك وصلت معدلات التضخم الى (2.7%) في عام (2000).

جـ- **تحرير أسعار الفائدة:** اتخذت تدابير تهدف الى تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وتركها لقوى العرض والطلب في السوق النقدية، وبذلك صارت أسعار الفائدة الحقيقية ايجابية، على أن تقوم المصارف باتخاذ أسعار الفائدة على أذونات الخزينة دليلاً تسترشد به لتحديد أسعارها الخاصة بالودائع والإقراض[2].

د- **أصلاح القطاع المالي:** أستهدف الإصلاح الاقتصادي توجيه المزيد من ملكية المصارف والنشاط المصرفي نحو القطاع الخاص، وعمل على تنشيط البورصة

---

[1] أحمد السيد النجار (التحرير المالي في الاقتصاد المصري: رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الاسيوية) كراسات أستراتجية، المجلد (8)، العدد (69)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 1998، ص7.

[2] الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1999-2000) الجزء الثاني، دور الدولة في الاقتصاد المعولم دراسة حالتي مصر والاردن، الامم المتحدة، نيويورك، 2002، ص52-53.

المصرية بعد سبات طويل، ومن أهم الإجراءات التي اتخذت القانون رقم (37) لعام (1992) الذي عزز سلطة البنك المركزي المصري عن طريق مجموعة إجراءات تحكم المسؤولية الإشرافية داخل البنوك وخارجها، كما اتخذت إجراءات أخرى هدفت الى تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وإزالة السقوف على الإقراض المصرفي للقطاع الخاص وتحرير رسوم الخدمات والتكلفة المصرفية والسماح للأجانب بالتملك في البنوك الخاصة والمشتركة، بالإضافة الى قانون سوق المال رقم (95) لعام (1992) والذي نظم العديد من المسائل منها تسجيل الشركات في سوق المال وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتحديد شروط التسعير في البورصة، وهذه الاجراءات كانت ضرورية لتطور السوق المالية التي عانت كثيراً من سياسات المضاربة[1].

هـ- **معالجة عجز الموازنة العامة:** بلغ عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في عام(1990) حوالي (9.58%) وأنخفض الى (1.24%) في عام (1995) نتيجة التقليل الجذري للنفقات الحكومية وخصوصاً على بند (الدعم)، واقتصار الاستثمارات العامة على المجالات الضرورية، والزيادة الواضحة في الإيرادات الحكومية من ضريبة الدخل بدلاً من الضرائب النوعية وضريبة المبيعات بدلاً من ضريبة الاستهلاك ورفع رسوم قناة السويس وزيادة الرسوم على الخدمات المالية وغيرها من الإجراءات[2].

---

[1] علي أحمد البلبل وآخرون (التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر (1974-2002) اوراق صندوق النقد العربي، العدد (9) ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل 2004، ص15-22.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى (الابعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخوصصة في مصر) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة في الجزائر تحت عنوان (الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، شباط 1999، ص288.

أما المرحلة الثالثة والتي تسمى سياسة التكيف الهيكلي فقد كان الغرض منها اعتماد نظام اقتصادي منفتح يقوم على قاعدة تحرير السوق، وبذلك فقد ركزت على أصلاح القطاع العام والتحول نحو القطاع الخاص وتحرير الأسعار وسياسات التجارة الخارجية وكالآتي:

أ- **تحرير الأسعار:** أغلب السلع تخضع للتسعيرة الحكومية، وتصحيحاً لذلك تم إلغاء التسعير الجبري للسلع الصناعية وتحرير أسعار الطاقة الكهربائية والمنتجات البترولية لتقارب الأسعار العالمية، كما تم تحرير أسعار المنتجات الزراعية ورفع القيود السعرية ما عدا المفروضة على المنتجات الدوائية والخبز المنتج لأصحاب الدخل المحدود[1].

ب- **تحرير التجارة الخارجية:** تم تحرير كل من الصادارت والاستيرادات، وخفضت التعريفات الجمركية وغير الجمركية من (70%) الى (50%) مع اجراء تخفيضات مماثلة في التعريفات الجمركية التي تزيد على (30%)، وتم إلغاء العديد من القيود الكمية (باستثناء القيود المقرر إلغاؤها في أطار جولة الاورغواي) وتخفيض معدل الرسوم على الاستيرادات، وإلغاء تدخل الدولة في نظام الحوافز[2].

جـ- **تعزيز دور القطاع الخاص:** كان قانون قطاع الأعمال العام رقم (203) في عام (1991) الذي صدر في أطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، هو البداية الحقيقية لإصلاح القطاع العام وبرنامج الخصخصة، حيث حدد قائمة تضم (314) شركة تعمل في القطاع العام تديرها (17)

---

(1) مختار عبد المنعم خطاب (الاصلاح الاقتصادي والخصخصة:التجربة المصرية) مجموعة بحوث تحت عنوان: التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة،تحرير خالد الوزني، دار الفارس، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000، ص96.

(2) أرفيند سابراماتيان (مصر: هل هي متأهبة للنمو المستديم) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (34)، العدد (4)، ديسمبر 1997، ص43.

شركة قابضة، قررت الحكومة تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص بصورة كاملة أو جزئية وتحريرها من السيطرة المباشرة للوزارات[1].

وفي العام (1993) نشر مكتب المشاريع العامة خطة جديدة تتعلق بالإجراءات والارشادات العامة لبرامج الحكومة في الخصخصة، وتميزت مسيرة الخصخصة في مصر خلال المدة (1996-1999) بالسرعة والاستمرارية في ظل سوق مالية ذات قدرة عالية على استيعاب المعروض من الأسهم، وتمت أثناء هذه المدة خصخصة (116) مؤسسة بشكل كلي أو جزئي بقيمة أجمالية بلغت (3.3) مليار دولار.

لقد حققت سياسة الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها مصر تحسينات كبيرة في مؤشرات الأداء الاقتصادي ككل، وكما هو موضح في الجدول (25).

---

[1] صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: فصل المحور) تحت عنوان: تطورات وأنجازات الخصخصة في الدول العربية، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2002، ص6.

جدول (25)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد المصري للمدة 1990- 2005

(بالنسب المئوية)

المؤشر / السنة	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	16.4	16.4	7.6	6.23	2.94	9.64	4.28	13.6
نسبة عجز أو فائض الموازنة الى الناتج	-9.58	-1.24	-3.88	-5.57	-5.85	-6.09	-5.91	-9.28
معدل التضخم	16.8	8.4	2.7	2.4	2.4	5.5	17.3	4.8
نسبة الصادرات الى الناتج	20.1	22.5	16.2	17.5	18.3	21.6	28.6	30.9
نسبة الاستيرادات الى الناتج	32.6	28.6	22.8	22.3	22.7	24.2	28.9	32.6
نسبة الدين الخارجي الى الناتج	79.9	52.6	27.8	30.9	33.6	37.5	39.6	33.3
نسبة العجز او الفائض في الميزان التجاري الى الناتج	-19.3	-12.6	-8.5	-7.2	-6.5	-5.3	-8.4	-8.7
نسبة العجز او الفائض في الحساب الجاري الى الناتج	0.6	0.4	-0.8	0.3	1.1	4.5	4.1	2.5
معدل النمو في السيولة المحلية (عرض النقد)	19.7	9.8	11.02	13.1	11.9	19.9	13.9	11.5
سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار	2.7072	3.39100	3.47200	3.97300	4.5000	5.85100	6.19150	5.79000

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

1- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد)، أعداد مختلفة (2006، 2005، 2001، 2000، 1997، 1994).

2- صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1994-2004) العدد (25)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2005، ص7-136.

3- صندوق النقد العربي (الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1990-2000) العدد(18)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001، ص7.

4- صندوق النقد العربي (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1990-2000) العدد (15)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001، ص140.

5- الاسكوا (المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العدد (25)، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص79.

6- الاسكوا (دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا)، العدد (19)، الامم المتحدة، نيو يورك، 1999، ص21-22.

نلاحظ من الجدول (25) وعلى صعيد المالية العامة، انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (9.58%) في عام (1990) الى (1.24%) في عام (1995)، ولكنه بدأ بالتزايد بسبب ارتفاع أعباء الدين المحلي. وانخفض معدل التضخم من حوالي (16.8%) في عام (1990) الى حوالي (2.7%) في عام (2000)، ثم عاود الى الارتفاع ليصل الى (17.3%) في عام (2004) وذلك لتخفيض قيمة الجنيه وارتفاع تكاليف الاستيراد وزيادة نسبة التضخم. وأنخفض أجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (79.9%) في عام (1990) الى حوالي (27.8%) في عام (2000)، كما انخفض عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (19.3%) في عام(1990) الى حوالي (8.5%) في عام (2000) أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فقد أدت السياسات المالية والنقدية الانكماشية الى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الاولى لتطبيق البرنامج ولم تترجم هذه السياسات الى زيادات ثابتة في معدل النمو العام للناتج المحلي الاجمالي بسبب تدهور البيئة العالمية، ثم ان الأرباح الناجمة عن زيادة الصادرات لم تكن من القوة بحيث تكفي لموازنة الخسائر الحاصلة في سائر مكونات الناتج المحلي الاجمالي[1]. حيث

---

[1] الاسكوا (التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا: دور الاستثمار والانفاق العام في النمو الاقتصادي) مصدر سابق، ص3.

أنخفض معدل النمو الاقتصادي من (16.4%) في عام (1990) الى (7.6%) في عام (2000) ثم تحسن بعد ذلك الى ان وصل الى (13.6%) في عام (2005).

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي:

حرصت مصر على توفير مناخ تشريعي ملائم للمستثمر، فأصدرت التشريعات اللازمة لتنظيم وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية والمحلية على أراضيها، وكان أولها القانون رقم (156) لعام(1953)، ثم صدر القانون رقم(65) لعام(1971)، ثم القانون رقم(43) لعام (1974) المعدل بقانون رقم (32) لعام (1977)[1]. ثم صدر القانون رقم (230) لعام (1989) والذي تضمن مزايا وحوافز للاستثمار الاجنبي كان من أهمها، منح الاستثمار الاجنبي دوراً أكبر دون مشاركة وطنية، وحق امتلاك الأراضي والعقارات والمساواة مع الاستثمار المحلي فيما يتعلق بمصادر الطاقة والمدخلات الأخرى، بالإضافة الى إعفاء أرباح المشروعات الاجنبية التجارية والصناعية من الضريبة لمدة(5) سنوات، وعدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها، كما يحق للمستثمر الاجنبي فتح حسابات بالنقد الاجنبي في البنوك المحلية[2]، الا ان هذا القانون ألغي بقانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم (8) لعام (1997)، الذي يعد قمة التطور التشريعي في مصر، حيث وفر العديد من الضمانات والحوافز والتسهيلات للمستثمرين والشركات والمنشآت العاملة في مجال الاستثمار، وسيتم تناول هذا التشريع بالنقاط الآتية:

---

[1] صفوت أحمد عبد الحفيظ (دور الاستثمار الاجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص) دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص484.

[2] عباس جبار الشرع، مصدر سابق، ص51-52.

1- **ضمانات الاستثمار:** تشتمل هذه الضمانات على:[1]

أ- لا يجوز تأميم أو مصادرة الشركات والمنشآت.

ب- لا يجوز فرض حراسة على الشركات والمنشآت أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها.

ج- لا يجوز التدخل في تحديد أسعار المنتجات أو تحديد الأرباح.

د- لا يجوز إلغاء أو إيقاف التراخيص الخاصة بالانتفاع من العقارات.

هـ- يحق للشركات والمنشآت تملك الاراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه.

و- يحق للشركات والمنشآت الاستيراد والتصدير دون ترخيص.

2- **حوافز الاستثمار:** تضمن القانون مجموعة من الإعفاءات الضريبية تتراوح بين (5-20) سنة بناءاً على نوع النشاط وموقع المشروع بالإضافة الى تخصيص الأراضي، وعلى النحو الآتي:[2]

أ- تعفى إيرادات النشاط التجاري والصناعي من الضريبة، أو الضريبة على أرباح شركات الاموال بحسب الأحوال، وأرباح الشركات والمنشآت وحصص الشركاء فيها، وذلك لمدة خمسة سنوات ويكون الإعفاء لمدة عشرة سنوات بالنسبة للشركات والمنشآت التي تنشأ داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

ب- تعفى من الضريبة إيرادات النشاط التجاري والصناعي وأرباح شركات الأموال بحسب الأحوال، وأرباح الشركات والمنشآت العاملة خارج الوادي القديم وذلك لمدة عشرون سنة.

---

(1) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم(8) لعام 1997: الذي صدر بتأريخ (11) مايو 1997)، جمهورية مصر العربية، 2005، ص12-13.

(2) المصدر نفسه، ص16-20.

جـ- يعفى من الضريبة على أرباح شركات الاموال مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزي المصري للإقراض والخصم عن سنة محاسبية، بشرط أن تكون هذه الشركة من الشركات المساهمة وأسهمها مقيدة في أحدى بورصات الاوراق المالية.

د- تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة عوائد السندات والأوراق المالية الاخرى التي تصدرها الشركات المساهمة بشرط أن تطرح في الاكتتاب العام وان تكون مقيدة في أحدى بورصات الأوراق المالية.

هـ- إعفاء الارباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني.

و- يعفى ناتج تقييم الحصص العينية التي تدخل في تأسيس شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة من الضريبة على أيرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة على شركات الاموال بحسب ألاحوال.

ي- يجوز تخصيص الأراضي المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتباريين للشركات والمنشآت التي تقام في مناطق معينة وذلك دون مقابل.

3- **المناطق الحرة:** تضمن القانون العديد من المزايا والضمانات للاستثمار في المناطق الحرة العامة والخاصة ومن أهمها:[1]

أ- لا تخضع البضائع التي تقوم بتصديرها مشروعات المنطقة الحرة الى خارج البلاد أو تستوردها لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للاجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات، كما لا تخضع للضرائب الجمركية ولا للضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم والضرائب

---

(1) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (مزايا الاستثمار في المناطق الحرة: المزايا والضمانات والاعفاءات التي تمنح للمشروع). www.gafinet.org/arabic/benefits z.htm

المعمول بها في داخل البلد، وتعفى أيضاً كافة الاصول الرأسمالية ومستلزمات الانتاج اللازمة لنشاط المشروع (عدا سيارات الركوب).

ب- لا تخضع المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة والارباح التي توزعها للضرائب والرسوم السارية في مصر طوال مدة مزاولة النشاط، ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم قدره (1%) سنوياً من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشاريع التخزين، ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع.

واستمرت مصر بعد ذلك في تعديل التشريعات الخاصة بالاستثمار، فأصدرت القانون رقم (14) لعام (2004) الخاص بتعديل ضمانات وحوافز الاستثمار، كما صدر القانون رقم (94) لعام (2005) والقاضي بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (8) لعام (1997) فيما يتعلق بإلغاء الإعفاءات الضريبية لثبوت ضعفها في تشجيع الاستثمار، وتوحيد قواعد تأسيس الشركات والتمتع بالضمانات، وتنظيم تملك العقارات والأراضي، والسماح للشركات العاملة بنظام المناطق الحرة بالتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلي وتطبيق مبدأ الفصل بين ملكية الشركات وأدراتها طبقاً لقواعد حوكمة الشركات[1].

ثالثا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر:

تكمن أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، ليس على أساس حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق ودوره في سد فجوة الموارد المحلية فقط وإنما في زيادة الأصول غير المنظورة، وخلق أنظمة أدارية متطورة والنهوض بالقدرات البشرية، والارتباط بشبكة المعلومات عبر الحدود الوطنية، وزيادة القدرة التنافسية للبلد[2].

---

(1) وزارة الاستثمار المصرية (تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية).
www. Investment.gov.eg.

(2) عبد الكريم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص9-8.

ويوضح الجدول (26) مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

جدول (26)

مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر للمدة 1995-2005 (بملايين الدولارات والنسب المئوية)

البيان / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل (مليون دولار)	598	636	887	1076	1065	1235	510	647	237	2157	5376
مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل (مليون دولار)	14690	14734	15624	16700	18198	19589	-	20746	20983	20902	28882
الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	0.994	0.959	1.168	1.268	1.175	1.264	0.564	0.754	0.290	2.747	6.028
الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى أجمالي تكون رأس المال الثابت (%)	5.3	5.1	6.1	5.9	5.7	6.7	3.2	4.3	2	16.8	33.6
مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	24.3	24.2	20.7	20.2	19.2	19.8	-	24.3	26.2	27.1	31

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

- UNCTAD (world Invesment Report) various Issius , (1998:pp361-406) ,(1999:pp477-519) , (2000: pp283-331) , (2001:pp291-337) , (2004:pp367-406),(2005:pp303-320) , (2006:pp299-313).

نلاحظ من الجدول (26) ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى مصر من (598) مليون دولار وهو ما يمثل (0.994%) الى الناتج المحلي الإجمالي و(5.3%) الى أجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (1995) الى (1235) مليون دولار وهو ما يمثل (1.264%) الى الناتج المحلي الإجمالي و(6.7%) الى أجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (2000)، ويعود هذا الارتفاع الى برنامج الاصلاح الاقتصادي ودوره في خفض معدلات التضخم والعجز في الميزانية الحكومية وميزان المدفوعات وبالتالي استقرار الأوضاع الاقتصادية وجذب المزيد من رؤوس الاموال للاستثمار في الداخل، الا أنها عاودت الانخفاض في عام (2001) بسبب أحداث (11 أيلول 2001) في الولايات المتحدة عندما بلغت (510) مليون دولار وهو ما نسبته (0.564%) الى الناتج المحلي الإجمالي و(3.2%) الى أجمالي تكوين رأس المال الثابت، وبلغ الاستثمار الاجنبي المباشر في عام (2005) أعلى مستوياته بحوالي (5376) مليون دولار وهو ما نسبته (6.028%) الى الناتج المحلي الاجمالي و(33.6%) الى أجمالي تكوين رأس المال الثابت.

وبالنظر الى التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر نجد ان قطاع الصناعة قد أحتل المركز الاول من حيث حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة، كما موضح في الجدول (27).

جدول (27)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر موزع قطاعياً للمدة 1990 – 2001 (بملايين الدولارات)*

البيان / السنة	الصناعة	الشركات الزراعية	الشركات السياحية	الشركات التمويلية	الشركات الخدمية	الشركات الانشائية
1990	32.5	0.5	25	35	–	–
1991	51.317	1.800	128.443	202.268	1.800	–
1992	233.331	1.797	161.444	77.277	0.599	2.695
1993	90.159	6.524	69.102	35.589	2.965	–
1994	91.418	1.474	8.846	110.291	2.359	–
1995	117.404	1.474	3.834	79.646	17.994	–
1996	255.903	14.757	165.879	124.557	3.541	7.378
1997	289.846	105.076	155.548	151.121	83.530	23.612
1998	289.846	20.070	215.761	–	42.207	455.726
1999	240.528	19.970	187.665	–	16.740	85.756
2000	304.336	15.989	129.539	–	124.661	5.149
2001	246.102	16.258	16.481	–	67.483	12.917

– تم أعداد الجدول بالاعتماد على:

– أحمد جاد كمالي (نموذج قياس محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، يونيو 2004، ص72.

– (*) تم تحويل القيم من الجنيه المصري الى الدولار الامريكي.

يوضح الجدول (27) ارتفاع حصة قطاع الشركات التمويلية من أجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في عام (1990) حيث وصلت الى (35) مليون دولار وجاء القطاع الصناعي ثانياً بحوالي (32.5) مليون دولار وقطاع الشركات السياحية ثالثاً بحوالي (25) مليون دولار، بعد ذلك أستحوذ قطاع الصناعة على الصدارة طيلة المدة (1992-2001) حيث حصل على (246.102)مليون دولار في عام (2001) وجاء قطاع الشركات الخدمية ثانياً بحوالي (67.483) مليون دولار وقطاع الشركات السياحية ثالثاً بحوالي (16.481) مليون دولار ومن ثم

قطاع الشركات الزراعية بحوالي (16.258) مليون دولار وأخيراً قطاع الشركات الإنشائية بحوالي (12.917) مليون دولار.

أما ما يتعلق بالبلدان المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر فيوضحه الجدول (28).

جدول (28)

أهم البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر

الى مصر حتى (2002-2003)

البلد / البيان	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)*	نصيب البلدان من أجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (%)
بريطانيا	888.88	10.7
هولندا	444.44	5.4
الولايات المتحدة	433.33	5.2
بنما	406.66	4.9
أيطاليا	255.55	3.1
سويسرا	246.66	3
أخرى	5624.42	67.7
المجموع	8300	100

تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر)، مجلس الوزارة، جمهورية مصر العربية، يوليو 2004، ص10.

(*) تم تحويل القيم من الجنيه المصري الى الدولار الامريكي.

يوضح الجدول (28) نصيب كل بلد من أكبر ستة بلدان مصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر، حيث جاءت بريطانيا في المقدمة برصيد (888.88) مليون دولار، وهو ما يمثل (10.7%) من أجمالي رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر، ثم بعد ذلك هولندا برصيد (444.44) مليون دولار، وهو ما يمثل (5.4%) من الاجمالي.

ان هذه التدفقات ليس المعبر الحقيقي عن أداء الاقتصاد المصري في جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها، وهو ما يتطلب التعرف على ترتيب مصر في مؤشرات الأداء والامكانات، وترتيبها في تقاطع مؤشري الأداء والامكانات، حيث تراجعت مصر في مؤشر الأداء الى المركز(108) من بين (140) بلد في المدة (2002-2004) في مقابل المركز (99) في المدة (1995-1997)، واحتلت المركز (75) في مؤشر الامكانات من بين(140) بلد للمدة (2001-2003) مقارنة مع المدة (1995-1997) التي أحتلت فيها المركز (88)، كما جاءت مصر ضمن مجموعة البلدان ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وأمكانات منخفضة) في تقاطع مؤشري أداء وأمكانات البلد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2002-2004) مسجلة بذلك تراجع في موقعها المسجل في المدة (1993-1995) عندما حلت ضمن مجموعة البلدان أعلى من أمكاناتها(أداء مرتفع وأمكانات منخفضة).

رابعا: واقع الشركات متعددة الجنسية في مصر:

تعود بداية الشركات متعددة الجنسية في مصر الى الستينيات من القرن العشرين، عندما أقامت مجموعة من شركات الأدوية نشاط لها في البلاد بهدف إشباع السوق المحلي، وتطور نشاطها بعد ذلك بحيث صارت تشارك في العملية الاستثمارية في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والسياحة وقطاع المعلوماتية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وكان السبب وراء اهتمام الشركات متعددة الجنسية بالسوق المصري هو كبر حجم هذا السوق الذي يتجاوز عدد سكانه (70) مليون نسمة، بالإضافة الى التسهيلات والتيسيرات التي تقدمها الحكومة المصرية لأنشطة هذه الشركات[1].

---

[1] الاسكوا (الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية) مصدر سابق، ص51.

حيث بلغ عدد الشركات متعددة الجنسية حوالي (504) شركة تمارس أنشطتها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتمثل (35%) من أجمالي الشركات الأجنبية العاملة في مصر، وكان توزيع هذه الشركات جغرافياً في عام (2004) كما موضح في الجدول (29).

جدول (29)

عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر بحسب الجنسية وحجم المبيعات والعمالة لعام (2004)

البيان / البلد	عدد الشركات	عدد الشركات كنسبة من الاجمالي(%)	المبيعات (مليون دولار)	المبيعات كنسبة من الاجمالي (%)	العمالة	العمالة كنسبة من الاجمالي (%)
الولايات المتحدة	156	30.95	4411	33.8	48558	33.53
المملكة المتحدة	86	17.06	2219	16	23972	16.55
فرنسا	60	11.90	1176	9	10842	7.49
المانيا	38	7.54	1053	11.5	6512	4.50
سويسرا	19	3.77	1331	10	9270	6.42
هولندا	18	3.57	529	4	4770	3.29
اليابان	17	3.37	290	2.2	2350	1.62
أيطاليا	15	2.98	75	0.6	6825	4.71
كوريا الجنوبية	9	1.79	457	3.3	1000	0.69
النرويج	7	1.39	76	0.6	1100	0.76
السويد	6	1.19	102	0.8	600	0.41
فنلندا	6	1.19	53	0.4	700	0.48
بلدان عربية	4	0.8	90	0.7	5590	3.86
بلدان أخرى	63	12.5	1168	7.1	22715	15.69
الإجمالي	504	100	13030	100	144804	100

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:
- الاسكوا (الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية) الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص57-58.

يتضح من الجدول (29) تصدر الولايات المتحدة لعـــدد الشـــركات متعـــددة الجنسية العاملة في مصر، حيث بلغت (156) شركة، تمثل حوالي (30.95%) من أجمالي عدد الشركات ثم تلتها المملكة المتحدة بنحو (86) شركة وهو مـــا يعـــادل (17.06%) من الاجمالي، وحلت فرنسا ثالثاً بنحو (60) شركة تمثـــل (11.90%) من الاجمالي، وبالتالي يبلغ عدد شركات الدول الثلاث (302) شركة تمثل ما يعادل (59.91%) من أجمالي عدد الشركات متعددة الجنســـية المنتشـــرة فـــي مصـــر، وتوزعت أنشطة هذه الشركات على مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر، حيث يلاحظ تركز استثماراتها على قطاع الخدمات، وهذا ما يوضحه الجدول (30).

جدول (30)

التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسية في مصر لعام (2004)

القطاع الإنتاجي	عدد الشركات	نسبة من المجموع %
الصناعة	196	39
الخدمات	241	48
الاتصالات	28	5
المصارف والشركات المالية	39	8
المجموع	504	100

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:
- الاسكوا (الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامـــارات العربيـــة المتحـــدة وجمهورية مصر العربية) الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص59.

يتضح من الجدول (30) تركز (241) شركة في قطاع الخدمات وهـــو مـــا نسبته (48%) من أجمالي الشركات العاملة، في حين جاء القطاع الصناعي ثانيـــاً بحوالي (196) شركة وهو ما نسبته (39%) مـــن أجمـــالي الشـــركات وتميـــزت الشركات في هذا القطاع بكونها شركات عملاقه أمريكية وفرنسية وألمانية، وذلـــك لقدرته العالية على جذب تكنولوجيا الإنتاج المتطورة وعلى استيعاب العمالة التقنية،

ومن ثم قطاع المصارف والشركات المالية بحوالي (39) شركة وهو ما نسبته (8%) من أجمالي الشركات، وجاء قطاع الاتصالات أخيراً بحوالي (28) شركة وهو ما يمثل (5%) من أجمالي الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر.

على الرغم من نجاح الحكومة المصرية في تقليل التأثيرات السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق أهدافها المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي وتطوير مشاريع البنى التحتية وتسريع عملية الخصخصة وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. والذي كان نتيجة لأتباع سياسة استقرار سياسي إلى جانب الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى المرونة والحذر في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتعبئة الطاقات والموارد المتاحة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. فإن استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لمبادرات السياسة العامة تبقى ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى العالمي، رغم الإصلاحات الكثيرة، فضلاً عن ذلك فأن كل ما يقدم للمستثمرين حالياً وما يتوقع أن يقدم لهم في المستقبل من حوافز مالية وضريبية، بالإضافة إلى جهود تحرير التجارة وضمانات الملكية والعوائد ليست سوى محاولات ترمي إلى اغتنام فرصة ما ولا تؤدي إلى الديمومة اللازمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

أولا: واقع الاقتصاد الأردني في ضوء السياسات الاقتصادية الكلية.

تأثر الاقتصاد الأردني بالعديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى إحداث تغيرات جوهرية في توجهاته الاقتصادية، بالإضافة الى الخصائص الطبيعية كالحجم الصغير نسبياً لاقتصاده ومحدودية موارده الطبيعية، كما كان للأحداث الإقليمية والدولية انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الأردني.

تميز الاقتصاد الأردني بالدور الريادي للقطاع العام في النشاط الاقتصادي، رغبة من الحكومة في دعم جهود التنمية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، عن طريق التركيز على إقامة البنى التحتية وبناء المؤسسات وتقديم الدعم والاشتراك في العملية الإنتاجية[1].

استفاد الاردن من الفورة النفطية والازدهار الاقتصادي الذي حصل في بلدان مجلس التعاون الخليجي في السبعينيات من القرن العشرين، أذ أتته مساعدات وقروض خارجية بشروط ميسرة أو بدون شروط، بالإضافة الى حوالات العمال النقدية المتأتية من بلدان الخليج والصادرات الموجهة الى الأسواق الإقليمية، وتنامت مع هذه التدفقات عادات الإنفاق الترفي والتي كانت تتراكم بقدر تراكم المساعدات، مضافاً لها البيروقراطية والروتين المتزايد في القطاع العام[2].

(1) إسماعيل زغلول ومحمد الهزايمة (سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، تحت عنوان القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية، العدد(5–7)، تشرين أول، 1999، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1999، ص174.

(2) ESCWA(External Debt management And the Debt Situation In the Escwa Region: case Studies on Jordan and Lebanon) U.N, New York, 2004, p22.

ولكن طفرة الثراء التي حدثت في السبعينات لم تدم، ففي أوائل الثمانينات هبطت أسعار النفط هبوطاً حاداً، وتقلصت إيرادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي انخفضت التدفقات القادمة الى الاردن، مما زاد اعتماد الحكومة على القروض الخارجية للاستمرار في سياستها التنموية، وتعرقلت جهود الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بسبب صغر حجم القاعدة الانتاجية في البلد، وترافق ذلك مع تراجع الصادرات الاردنية وارتفاع الاستيرادات من السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية، مما زاد من الضغط على الموازنة العامة وزاد العجز فيها، وتدنت مستويات المعيشة وبالتالي حدثت تشوهات اقتصادية وتفاقمت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني[1].

ولمواجهة هذه التحديات الثقيلة، سارعت الحكومة الى اعتماد نهج التصحيح الاقتصادي منذ عام (1989) بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، لكن أزمة الخليج ومخلفاتها الثقيلة على الاقتصاد الأردني أدت الى تأجيل تطبيق هذا البرنامج، وفي عام (1992) بدأت الحكومة ببرنامج جديد للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الأردني يغطي المدة (1992-1998) ثم برنامج جديد يغطي المدة (1999 - 2001) لمعالجة مشكلات العجز في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والديون الخارجية، بالإضافة الى تحرير الأسعار والتجارة الخارجية، والانفتاح والتحرر الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام، وتفعيل دور القطاع الخاص[2].

وقد أدى تطبيق هذا البرنامج الى نتائج ايجابية تمثلت في تحقيق معدل نمو بلغ (12.1%) في عام (1995) مقارنة مع معدل نمو سالب بلغ (3%) في عام (1990) وانخفض معدل التضخم من (16.1%) في عام 1990 الى (2.4%) في

---

[1] الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1999-2000): الجزء الثاني (دور الدولة في الاقتصاد المعولم دراسة حالتي مصر والاردن) مصدر سابق، ص69.

[2] الاسكوا (تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا) مصدر سابق، ص83.

عام (1995)، كما أنخفض عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي من (3.61%) في عام (1990) الى (1.67%) في عام (1995).

ويمكن توضيح سياسات الإصلاح التي أتبعها الأردن في النقاط الآتية:

1- **السياسة النقدية:** لقد كانت السياسة النقدية ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الاكثر وضوحاً وتحديداً وتطبيقاً، لكون البنك المركزي الاردني هو الجهة الوحيدة التي تقوم بتطبيقها، ولأن موقع التطبيق محصور في عدد محدد من المؤسسات المصرفية والمالية، وقد هدفت السياسة النقدية الى تحقيق استقرار في مستويات الاسعار المحلية، وتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي، وتعميق الثقة في الاقتصاد الوطني، مما أدى الى استقرار في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية، واحتواء الضغوط التضخمية وتم تحرير أسعار الفائدة وأعتمد نظام التعويم، وتبنى الأسلوب غير المباشر في أدارة السياسة النقدية عن طريق إصدار شهادات إيداع من قبل البنك المركزي كأداة رئيسة في السوق المحلية، وضبط معدلات نمو السيولة المحلية في حدود (11%) للبرنامج الاول و(9%) للبرنامج الثاني، وذلك بالحد من التوسع الزائد في الائتمان المقدم للقطاع العام لصالح الائتمان المقدم للقطاع الخاص[1].

2- **السياسة المالية:** استهدفت السياسة المالية في ظل برامج التصحيح تخفيض العجز في الموازنة العامة، عن طريق تطوير هيكل الإيرادات الحكومية وترشيد الإنفاق العام، بحيث تسهم الإيرادات في تمويل المصروفات الرأسمالية وتحد بالتالي من الاعتماد على المصادر الخارجية، واشتملت هذه الإجراءات على رفع كفاءة النظام الضريبي وزيادة الضرائب وبالذات الضرائب غير المباشرة، ومنها الضريبة العامة على المبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك،

---

(1) محمد سعيد النابلسي (المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الاردن) بحوث ومناقشات ندوة الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، الاردن، 1994، ص180.

وتقليص الاعتماد على ضريبة الدخل وتبسيطها وتوحيدها قدر الإمكان وإلغاء الدعم المقدم للسلع والمواد الضرورية والتخلص التدريجي من الدعم المقدم لبعض المرافق العامة كالصحة والتعليم، هذا بالإضافة الى تقليل الاعتماد على القروض الخارجية والداخلية، وتحسين أدارة الدين الخارجي، بإعادة جدولة الديون وإعادة هيكلته والاستفادة من التسهيلات المقدمة من الصندوق والبنك الدوليين والعمل على إعادة شراء الديون وعقد اتفاقيات لشطب ديون أخرى[1].

3- **السياسة السعرية:** وفي مجال السياسة السعرية أستهدف برنامج الإصلاح تحرير الأسعار من التدخل الحكومي لإعطاء قوى السوق دور أكبر في عملية تخصيص الموارد، حيث تم إلغاء وزارة التموين التي كانت تشرف على عملية تحديد الأسعار، كما ألغي الدعم الحكومي المقدم للمواد التموينية تدريجياً، بحيث لا يشمل غير السلع الأساسية كالخبز والمشتقات النفطية والسكر والأرز[2].

ومن أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد الاردني، فقد تم إعداد البرنامج الوطني للخصخصة، فعلى الرغم من انتهاج سياسة الخصخصة منذ نهاية عقد الثمانينيات، إلا ان الإجراءات الفعلية لم تتم إلا في منتصف عام (1996)، وقد اقتصرت الإجراءات سابقاً على إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلة مؤسساته العامة وتطوير أدائها، وتم إصدار قانون الخصخصة رقم (25) لعام (2000) والذي أستطاع الأردن عن طريقه تحقيق نجاحات واضحة في برنامج الخصخصة، شملت مساهمة الحكومة في شركة الاسمنت والنقل العام ومنتجع

---

(1) علي حسين مقابلة (موائمة السياسة النقدية والمالية مع برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي في الأردن) مجلة تنمية الرافدين، المجلد (68)، العدد (24)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002، ص180.

(2) محمد وهيب العلمي، مصدر سابق، ص17.

حمامات ماعين وعقد أداره لمياه ومجاري العاصمة وسكة حديد العقبة، بالإضافة الى بيع جزء مهم من اسهم الحكومة في محفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار، كما تم بيع نصف أسهم شركة الاتصالات الاردنية، ويتم العمل على استكمال خصخصة الملكية الاردنية حيث تم الفصل بين النشاطات الفرعية والنشاط الرئيس[1].

وتنتظر الحكومة الاردنية من الخصخصة ان تقلص العبئ المالي الواقع على الميزانية الحكومية، الناتج عن الدعم الحكومي للقطاع العام وتوجيه هذه الموارد للقطاعات التي تفيد الفئات محدودة الدخل كالتعليم والصحة والتغذية وغيرها.

4- **السياسة التجارية:** ان الانفتاح على العالم الخارجي يعد أحد مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة للدولة الاردنية، وتتميز سياستها التجارية بترك الحرية للقطاع الخاص للقيام بعمليتي الاستيراد والتصدير، وهذا الامر لا يمنع الحكومة من اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تراها مناسبة لتوجيه نشاط التجارة الخارجية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية، لذا تسعى السياسة التجارية الاردنية الى تنفيذ برامج استثمارية وتنموية متعددة تدعم مسيرة التنمية الأردنية[2].

وفي إطار برنامج الإصلاح تم تحرير التجارة عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، خاصة المواد الاولية والسلع الوسيطة لتصل الى (30%) وإعفاء العديد من مدخلات العملية الإنتاجية من الرسوم الجمركية، كما أصدرت الحكومة أثناء عام (1998) قانون جديد للجمارك بموجبه تم توحيد كافة الرسوم والضرائب التي تستوفى على السلع المستوردة والمعاد

---

[1] نزيه وفيق عبد الفتاح (سياسة وبرنامج التخاصية في المملكة الاردنية الهاشمية) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد (22) و (23) كانون الاول 2001، تحرير علي توفيق الصادق وآخرون، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001،ص86-95.

[2] رشاد العصار وآخرون (التجارة الخارجية)، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2000، ص140-141.

تصديرها، بحيث يمكن استيفاءها في بند واحد ووفق جدول واحد، بالإضافة الى اعتماد النظام المنسق للتعرفة الجمركية، وهو نظام دولي متطور يتم بموجبه تصنيف وتبويب السلع على أسس علمية ثابتة وضمن مجموعات رئيسة[1].

وفي إطار تشجيع الصادرات الوطنية ورفع قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية، فقد أعفيت في عام (1994) الأرباح الناتجة عن الصادرات الوطنية من السلع والخدمات من ضريبة الدخل بنسبة (100%) باستثناء الصادرات التي تتم ضمن اتفاقيات تجارية والصادرات الأردنية من الفوسفات والبوتاس والأسمدة والاسمنت، كما استمرت الحكومة في تطوير المناطق الحرة لتكون واحة جذب للاستثمار، عن طريق تحسين البنية التحتية والخدمات، والتوسع في أنشاء مناطق حرة جديدة، وخصوصاً العمل على تحويل منطقة العقبة الى منطقة تجارة حرة[2].

ويدخل ضمن السياسات التجارية الاردنية توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع عدد من البلدان العربية والأجنبية ومنها:

أ- **أتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** أنشئت هذه الاتفاقية في عام (1997)، ومن المقرر أن تنفذِ بالكامل في عام (2005)، وتنظم (14) عضواً من بينها الاردن وتم تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة العربية البينية بنسبة (50%) بحلول ربيع (2002)، وتأجل موعد إزالة الرسوم بصورة نهائية الى عام (2005)[3].

---

(1) محمد أبو حمور (السياسة المالية والإصلاحات الهيكلية) مركز الدراسات الاستراتيجية، ص3. www.CSS-Jordan-org/arabic.

(2) اسماعيل زغلول ومحمد الهزايمة (سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني) مصدر سابق، ص180.

(3) الاسكوا (تحليل السياسات الاقتصادية من أجل التعاون الاقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الاقاليم) الامم المتحدة، نيو يورك، 2003، ص15.

ب- اتفاقية الشراكة الاردنية الاوربية: دخلت اتفاقية الشراكة الاردنية الاوربية حيز التنفيذ في (1) آيار (2002) وتتضمن ثلاثة محاور أساسية، أولها الامور السياسية والامنية، وثانيها الشراكة الاقتصادية والمالية، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاردن والاتحاد الاوربي بحلول عام (2010)، حيث تؤكد بنود الاتفاقية على مواضيع التنمية الاقتصادية والموارد والبنية التحتية، وثالثها تحقيق شراكة ذات طابع إقليمي بهدف تحقيق التكامل في المستقبل مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) في منظمة التجارة العالمية[1].

جـ- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة: وقع الاردن على اتفاقية إقامة منطقة تجارية حرة بينه وبين الولايات المتحدة في (1) تشرين الاول (2000)، ودخلت حيز التنفيذ في كانون الاول (2001)، وبذلك يكون رابع بلد في العالم يوقع مثل هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة، وبذلك يفتح أكبر سوق استهلاكي أمام المنتجات الاردنية، بالإضافة الى توفير بيئة استثمارية مغرية للعديد من الشركات الساعية لدخول السوق الامريكية[2].

وشملت هذه الاتفاقية مواضيع التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والتجارة الالكترونية، وتقضي الاتفاقية ألغاء كافة الرسوم الجمركية على السلع الصناعية والمنتجات الزراعية على مراحل وخلال (10) سنوات[3].

---

(1) الاسكوا (مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في أتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأتفاقيات الشراكة الاوربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية) الامم المتحدة، نيويورك ، 2005، ص42.

(2) اتحاد المصارف العربية (الاردن: التميز على صعيد التنمية المستدامة) مجلة أتحاد المصارف العربية، العدد (260)، لبنان، آب 2002، ص18.

(3) الاسكوا (مقارنة ألتزامات دول منطقة الاسكوا في أتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاوربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية) مصدر سابق، ص40-46.

د- الانضمام الى منظمة التجارة العالمية: أنضم الاردن الى منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات مطولة، وصار عضواً في (17) كانون الاول (1999)، وتعتزم الحكومة الاردنية الاستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية على الاستيرادات، وتسهيل إجراءات مرور السلع المصدرة والمستوردة[1].

بالإضافة الى الاتفاقيات السابقة هناك اتفاقيات أخرى دخلت حيز التنفيذ كاتفاقية أقامة مناطق صناعية مؤهلة (QIZ) في الاردن في عام (1997) واتفاقية أغادير في عام (2004) وإقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن وسنغافورة في شباط (2005)[2].

ومن المتوقع ان تساعد هذه الاتفاقيات على خلق مناخ استثماري جديد للاقتصاد الاردني وبالتالي زيادة مستوى الإنتاج من السلع والخدمات، وفتح الباب أمام المنتجات الاردنية للنفاذ الى الأسواق العالمية.

لقد تحققت العديد من الإنجازات في المجالات الاقتصادية المختلفة من جراء تطبيق مثل هذه السياسات الاقتصادية الكلية المرتكزة على الاصلاح الاقتصادي. ويمكن استيضاح أهم تلك الإنجازات عن طريق المؤشرات التالية التي يوضحها الجدول (31).

---

(1) يوسف منصور (الاصلاحات الاقتصادية في الاردن) مجموعة بحوث تحت عنوان: التعاون الاقتصادي العربية بين القطرية والعولمة، تحرير خالد الوزني، دار الفارس، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000، ص135.

(2) سليمان وارد المساعيد (الصادرات الأردنية: المحددات والتوقعات المستقبلية) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، الأردن، تموز 2005، ص3.

جدول (31)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الأردني

للمدة 1990-2005 (بالنسب المئوية)

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	-3	12.1	3.3	5.27	5.71	4.07	11.8	11.5
نسبة عجز أو فائض الموازنة الى الناتج	-3.61	-1.67	-3	-4	-4	-3	-3	-5
معدل التضخم	16.1	2.4	0.7	1.8	1.8	2.3	3.4	3.5
نسبة الصادرات الى الناتج	61.9	51.7	41.8	42.1	44.8	45.4	45.6	52.1
نسبة الاستيرادات الى الناتج	92.7	72.9	68.5	67.1	65.9	67.4	66.9	82.5
نسبة الدين الخارجي الى الناتج	175.1	93.6	79.9	74.5	75.5	74.7	65.4	56
نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري الى الناتج	-10.2	-3.9	0.7	0	5.6	11.6	-0.2	18.2
معدل النمو في السيولة المحلية (عرض النقد)	19.02	6.5	10.18	5.8	7.03	12.4	11.6	16.9
سعر صرف الدينار الاردني مقابل الدولار	0.6636	0.70899	0.70902	0.70897	0.70902	0.70902	0.70902	0.70902
نسبة العجز او الفائض في الميزان التجاري الى الناتج	-30.7	-22.8	-25.7	-22.4	-18.1	-19.6	-29.3	-39.5

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

1- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد)، أعداد مختلفة (2006، 2005، 2001، 2000، 1997، 1994).

2- صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1994 – 2004) العدد (25)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2005، ص7 – 136.

3- صندوق النقد العربي (الدول العربية مؤشرات إقتصادية 1990 – 2000) العدد (18) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001، ص7.

4- صندوق النقد العربي (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1990-2000) العدد (15)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001 ، ص140.

5- الاسكوا (المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العدد (25)، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص79.

6- الاسكوا (دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العدد (19)، الامم المتحدة، نيويورك، 1999، ص21-22.

يتضح من الجدول (31) ان الاقتصاد الاردني تمكن من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وصلت الى (12.1%) في عام (1995) مقارنة مع معدل نمو سالب بلغ (3) في عام(1990)، كما نجحت السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم من (16.1%) في عام (1990) الى (2.4%) في عام (1995) وأستمر بعد ذلك بالانخفاض، وعلى صعيد المالية العامة، أنخفض عجز الموازنة العامة من (3.61%) الى (1.67%) في عام (1995) وأستمر بعد ذلك بالتأرجح في مستويات مقاربة للمستوى المستهدف ضمن برنامج الإصلاح، وبالنسبة للقطاع الخارجي فقد سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في العجز وصل الى (3.9%) في عام (1995) مقارنة مع (10.2%) في عام (1990)، ووصل الامر الى تحول العجز الى فائض في عام (2005) بحوالي (18.2%) كما تراجع الرصيد القائم للدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (175.1%) في عام (1990) الى (93.6%) في عام (1995) وأستمر بعد ذلك بالانخفاض ليصل الى (56%) في عام (2005).

ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي:

أدرك الأردن ضرورة وضع أطار قانوني يرسي الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاستثماري، فعمد إلى إصدار قانون جديد لتشجيع الاستثمار يحمل الرقم (16) لسنة (1995) وتعديلاته لعام (2000)، وذلك بهدف تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وقدم هذا القانون مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية وضمانات للمستثمر الأجنبي يمكن توضيحها في الآتي:

أ- تم منح الإعفاءات والتسهيلات الضريبية وفق ضوابط استثمارية وتنموية محددة، عن طريق تحديد القطاعات التي تتمتع بالإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها وهي الزراعة، الصناعة، الفنادق والمستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، كما تم تقسيم المملكة الى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب،ج) بحسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها، بالإضافة الى إعفاء أرباح المشاريع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات وبنسبة (25%) اذ كان المشروع سيقام في المنطقة (أ) و(50%) في المنطقة (ب) و (75%) للمشروع المقام في المنطقة (ج)، كما يمكن زيادة مدة الإعفاءات إلى أربع سنوات أضافية في حالة توسيع وتطوير المشاريع بصورة تؤدي الى زيادة طاقتها الإنتاجية بما لا يقل عن (25%)[1].

ب- إعفاء الموجودات الثابتة (الآلات والأجهزة والمعدات واللوازم والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية، وتعفى قطع الغيار من الرسوم الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها (15%) من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع على أن يتم إدخالها الى المملكة واستخدامها في المشروع خلال (10) سنوات من تأريخ بدء الإنتاج، كما تعفى مشاريع الفنادق والمستشفيات من الرسوم والضرائب (إعفاءات إضافية) لمشترياتها من الأثاث والمفروشات اللازمة لتحديد وتجديد المشاريع، مرة كل سبع سنوات، بالإضافة إلى إعفاء الزيادة التي تحدث على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع مستويات أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في أسعار الصرف[2].

---

[1] ممدوح محمد الرشيدات (التشريعات المالية والمصرفية في الاردن) دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2005، ص323-325.

[2] اسماعيل ابراهيم الطراد (التشريعات المالية والمصرفية في الاردن: شرح من منظور مالي) دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن، 2004، ص213-214.

جـ- يعامل القانون المستثمر غير الاردني في أي مشروع معاملة المستثمر المحلي، ويحق له إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة مع تقديم الجهات المختصة للتسهيلات اللازمة، ويمنح القانون المستثمر الاجنبي الحق في الاستثمار في المملكة بتملك المشروع بكامله أو بالمشاركة أو بالمساهمة فيه وفقاً لنسب محددة، حيث يحق للمستثمر غير الأردني أن يتملك ما لا يتجاوز (50%) من رأسمال أي مشروع في مجموعة كبيرة من الأنشطة التجارية والخدمية وخدمات النقل، وأن يتملك ما لا يتجاوز (49%) من رأسمال أي مشروع في أنشطة خدمات النقل الجوي المنتظم وغير المنتظم للركاب والبضائع والبريد وخدمات تأجير الطائرات مع طواقمها، كما لا يجوز للمستثمرين غير الاردنيين بالتملك أو المساهمة بصورة كلية أو جزئية في خدمات نقل الركاب والبضائع، ومقالع رمل البناء والرش وحجر البناء والركام المستعملة لأغراض البناء، وخدمات التحريات الامنية والنوادي الرياضية، ويكون الحد الادنى لاستثمار غير الاردنيين في أي مشروع (50) ألف دينار أي ما يعادل (70) ألف دولار[1].

بالإضافة الى ما سبق يحق للمستثمر الاجنبي أخراج رؤوس الاموال والأرباح التي أدخلها الى المملكة، ويجوز للعمال تحويل رواتبهم الى الخارج، ولا يجوز نزع ملكية أي مشروع ألأ للصالح العام بشرط دفع تعويض عادل للمستثمر، ويتم تسوية المنازعات بين المستثمرين الأجانب والشركات الاجنبية ودياً بالإضافة الى اللجوء للقضاء أو إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.

ثالثاً: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن:

يمتلك الاردن العديد من المزايا النسبية التي تساعده على تجاوز المشكلات التي تواجه مسيرته التنموية وتدعم قدرته التنافسية، ومنها وجود بنية أساسية قوية،

---

(1) صالح يوسف درديرة (لمن تشجيع الاستثمار وأهم الحوافز في الجماهيرية العظمى ودول أخرى) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار، تحت عنوان نحو مناخ أستثماري أفضل، ليبيا، طرابلس، 2006، ص6-7.

وقطاع خاص نشط، وإطار مؤسسي وتشريعي جيد، ونتيجة لذلك فقد طرأ تحسن على مناخ الاستثمار في الاردن، وبالتالي ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليه، وهذا ما يوضحه الجدول (32).

جدول (32)

مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن للمدة 1995-2005

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

السنة / المؤشر	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليون دولار)	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1995	13	627	0.193	0.7	9.3
1996	16	642	0.230	0.8	8.8
1997	361	1003	4.981	20.3	14.2
1998	310	1226	3.917	18.5	17.6
1999	158	1464	1.942	8.3	19.3
2000	787	2258	9.301	44.2	26.7
2001	100	-	1.114	5.7	-
2002	64	2414	0.667	2.3	25.7
2003	436	2793	4.276	20.7	28.7
2004	651	3501	5.711	23.6	31.9
2005	1532	5116	12.052	53	39.8

-تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

-UNCTAD (world Investment Report) various Issues , (1998: pp361-406) (1999:pp477-519), 2000:pp283-331) , (2001:pp291-337) , (2004: pp367-406) ,(2005:pp303-320), (2006: pp299-313).

يؤشر الجدول (32) زيادة مضطردة في أجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من حوالي (13) مليون دولار وهو ما يمثل (0.193%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي و (0.7%) من أجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (1995) الى (787) مليون دولار وهو ما نسبته (9.301%) الى الناتج المحلي الإجمالي و(44.2%) الى أجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (2000)، ثم حصل انخفاض في (2001) نتيجة لحالة عدم الاستقرار الإقليمي والدولي، ثم عادت الى الارتفاع من جديد في عامي (2003) و (2004) لتصل الى أعلى مستوياتها في عام (2005) عندما وصلت الى (1532) مليون دولار وهو ما يمثل أعلى نسبة سجلت الى الناتج المحلي الإجمالي والى أجمالي تكوين رأس المال الثابت بحوالي (12.052%) و(53%) على التوالي.

أما على صعيد التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر، فيوضح الجدول (33) تصدر القطاع الصناعي باقي القطاعات طيلة المدة (2001-2004) وكما يلي:

جدول (33)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن موزع قطاعياً للمدة 2000-2005

(بملايين الدولارات)*

السنة / القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعة	135.26	535.26	176.44	115.37	108.17	141.04
الفنادق	480.25	26.93	-	1.69	2.25	4.09
الزراعة	0.42	4.65	3.10	1.12	15.79	4.51
المستشفيات	-	7.33	6.06	-	8.74	-
مدن التسلية والترويج السياحي	2.39	2.96	-	-	-	195.48
المجموع	618.32	577.13	185.6	118.18	134.95	345.12

-تم إعداد الجدول بالاعتماد على:-

-مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية: www.jordaninvestment.com

* تم تحويل القيم من الدينار الأردني إلى الدولار الأمريكي.

نلاحظ من الجدول (33) ان قطاع الفنادق قد تصدر القائمة بحوالي (480.25) مليون دولار، وهو ما يمثل (77.5%) من أجمالي الاستثمارات لعام (2000)، تلاه قطاع الصناعة بحوالي (135.26) مليون دولار وبنسبة بلغت (21.8%) وسجل قطاع مدن التسلية والترويج السياحي (2.39) مليون دولار وهو ما يمثل (0.38%) وحل أخيراً القطاع الزراعي بمبلغ متواضع قدره (0.42) مليون دولار.

أما في عام (2001) فقد أحتل القطاع الصناعي الصدارة بحوالي (535.26) مليون دولار وهو ما نسبته (92.7%) من الاجمالي، ثم قطاع الفنادق بمبلغ (26.93) مليون دولار مشكلاً ما نسبته (5%)، ثم قطاع المستشفيات بحوالي (7.33) مليون دولار والقطاع الزراعي بحوالي (4.65) مليون دولار وهو ما يمثل (1.27%) و(0.8%) على التوالي، وجاء قطاع مدن التسلية أخيراً بحوالي (2.96) مليون دولار وهو ما نسبته (0.51%) من الاجمالي، وفي عام (2005) تصدر قطاع مدن التسلية والترويج السياحي بحوالي (195.48) مليون دولار وهو ما نسبته (56.6%) من الاجمالي، تلاه القطاع الصناعي بحوالي (141.04) مليون دولار ثم القطاع الزراعي بحوالي (4.51) مليون دولار وهو ما يمثل (40.86%) و(1.30%) على التوالي.

يتضح مما سبق ان التدفقات الاستثمارية أتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار النسبي وعدم توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل يضمن لتلك القطاعات النمو والتطور، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية المرجوة منها، فألاردن من البلدان النامية الأفضل حسب تقارير الأمم المتحدة في مؤشري الأداء والامكانات، حيث حصل على موقع متقدم في مؤشر الأداء من بين (140) بلد للفترة (2002 – 2004) عندما حصل على المركز (48) مقارنة مع المركز (65) في الفترة (1995 – 1997) بينما تراجع في مؤشر الامكانات من المركز (35) من بين (140) بلد للفترة (1995–1997) الى المركز (60) للفترة

(2001-2003) وحل في مجموعة البلدان السباقة (أداء مرتفع وأمكانات مرتفعة) في تقاطع مؤشري أداء وأمكانات البلد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (2002 – 2004) مسجلاً بذلك تقدماً مقارنة مع الفترة (2001 – 2003) عندما حلت في مجموعة البلدان دون أمكاناتها (أداء منخفض وأمكانات مرتفعة).

ان تدني حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتواضعها مقارنة بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية بتشجيع وتحفيز الاستثمار وبالإجراءات والخطوات الإصلاحية العديدة المبذولة، كان لوجود مجموعة من المعوقات التي يمكن تلخيصها في الآتي:[1].

أ- صغر حجم السوق المحلي وانخفاض مستويات الدخول وهذا ما يقلل من القدرة الاستيعابية له، في مقابل ذلك فأن الحوافز الضريبية تربط عملية الاستثمار بإنشاء المشروع بينما من المفترض ان ترتبط الحوافز الضريبية بعملية الاستثمار من أجل التصدير.

ب- لا تزال العملية الاستثمارية تعاني من البيروقراطية وتعدد إجراءات التسجيل، بالإضافة الى ضعف الترابطات الأمامية والخلفية للمشاريع الإنتاجية المحلية.

جـ- ضآلة مشاركة القطاع الخاص في وضع استراتيجيات متعددة الأبعاد لجذب الاستثمار مقارنة مع دور القطاع العام في ذلك، كما أن الحوافز الممنوحة لتشجيع الاستثمار تقتصر على المشاريع الاستثمارية ذات الحجم الذي يزيد عن (50) الف دينار على حساب الاستثمارات صغيرة الحجم، مع العلم ان عدد هذه المشاريع الصغيرة كبير ويساهم بشكل فعال في عملية الإنتاج وتوظيف العمالة بشكل قد يفوق المشاريع الكبيرة.

---

[1] ابراهيم محمد البطاينة (واقع الاقتصاد الاردني في ظل المتغيرات الدولية مع الاشارة الى المناخ الاستثماري) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (8)، العدد (26)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص99-101.

وبناءاً على ما تقدم فإن على الحكومة الأردنية ان تتخذ العديد من الإجراءات لزيادة التركيز على المناطق الأقل نمواً ومنح المزيد من الحوافز الاستثمارية للمشاريع العاملة فيها لزيادة فرص العمل وتطوير هذه المناطق، كما ان تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لا يقتصر على تطبيق عملية الخصخصة وإنما يجب أيجاد قطاع خاص قوي في ظل القطاع العام يشتركان سوية في التنمية الاقتصادية. كما يجب العمل على توفير شبكة معلومات حديثة وفعالة باستخدام أحدث التقنيات الخاصة بمجالات الاستثمار، والعمل على التنسيق بين الاتفاقيات الموقعة من قبل الأردن مع العالم الخارجي سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف لكي تخلق حالة من المنافسة بين الأموال المستثمرة في المناطق الحرة بحيث لا تتقاطع الاتفاقيات فيما بينها وتهدد مصالح بعضها البعض وهذا ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الأردني. بالإضافة الى ما تقدم فإنه يجب تشجيع المناطق الحرة لزيادة المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت، وتطوير هذه المناطق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف والغايات التي أنشأت من أجلها.

المبحث الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

أولاً: واقع الاقتصاد الليبي في ضوء السياسات الاقتصادية الكلية:

على الرغم من موارد الطاقة الوفيرة التي تتمتع بها ليبيا، إلا إنها تمتلك اقتصاداً من أقل الاقتصادات تنوعاً في منطقة المغرب العربي وبين البلدان النفطية، ففي أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي أتبعت ليبيا نظام الاقتصاد الموجه المعتمد على سيطرة الدولة على جميع قرارات الاستثمار، وفرضت قيود على الأسعار وتعدد أشكال الدعم، وفرضت قيود شديدة على التجارة الخارجية، وغاب القطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي. ونتيجة لهذا التدخل المستمر من قبل الدولة فقد تدنى مستوى الاداء الاقتصادي فأنخفض معدل النمو الاقتصادي، وتدنى مستوى المعيشة، وأزداد تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، وأستمر هذا التدهور في الثمانينيات لانخفاض أسعار النفط ثم تفاقم في التسعينيات نتيجة للعقوبات والمقاطعة الدولية[1].

شهدت ليبيا بعد ذلك انفتاحاً اقتصادياً وسياسياً دولياً ملحوظاً منذ أن حلت قضية (لوكربي) وجمدت عقوبات الامم المتحدة في عام (1999)، وتخليها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل.

بدأت ليبيا جهود حثيثة للانفتاح والإصلاح الاقتصادي، تمثلت في الطلب المقدم من قبلها لعضوية منظمة التجارة العالمية، وعودة صندوق النقد الدولي بعد غياب دام خمسة عشر عام من خلال زيارة بعثة من خبراء الصندوق للبلاد في أوائل عام (2004) للتباحث بشأن الاستمرار بسياسات الإصلاح الاقتصادي،

---

(1) رمضان عبدون (أستراتيجية متوسطة للإصلاح الاقتصادي في ليبيا) تقرير أعده فريق من الخبراء برئاسة محمد الحاج تحت عنوان، قضية مختارة – استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، والملحق الاحصائي، صندوق النقد الدولي، 2 مارس، 2006، ص3.

وتزامن ذلك مع تحول تدريجي في السياسة العامة الليبية من الاقتصاد الموجه إلـى اقتصاد السوق أو ما يسمى في ليبيا بالرأسمالية الشعبية[1].

وقد أرتكزت السياسة الإصلاحية على قيام برنامج للخصخصة وضعته الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، يقوم على تخصـيص (360) وحدة اقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية، وفقـاً لبرنـامج زمني يتم تنفيذه على ثلاثة مستويات، المستوى الاول يستهدف نقل ملكيـة (260) وحدة اقتصادية، والمستوى الثاني يتضمن نقل ملكية (46) وحدة اقتصادية، بينمـا يركز المستوى الثالث على نقل (54) وحدة اقتصادية[2].

وفي مجال السياسة النقدية والقطاع المالي، أعطت الحكومة أولويـة لإعـادة هيكلة الجهاز المصرفي وتعزيز الرقابة المصرفية، عن طريق تعاون مصرف ليبيا المركزي وإحدى الشركات الدولية المتخصصة بهدف إعـادة هيكلـة المصـارف التجارية العامة ووضع استراتيجية جديدة تسمح بدخول البنوك الاجنبية الى الجهاز المصرفي، والعمل على خصخصة بعض المصارف العامة مع إمكانيـة مشـاركة البنوك الاجنبية في ملكيتها، وقد تم تحويل ملكية أحد هذه المصـارف فعليـاً الـى القطاع الخاص[3]. كما تم توحيد أسعار الفائدة على الودائع لـدى مصـرف ليبيـا المركزي، وتحرير أسعار الفائدة على الودائع لدى البنـوك منـذ أيلـول (2005)، وإلغاء أسعار الفائدة المتعددة على القروض المصرفية.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، 2004، ص9.

(2) بشير محمد عاشور الدرويش وآخرون (واقع أعداد وعرض المعلومات المالية في ليبيا ودورهـا فـي تفعيل سوق الاوراق المالية) مؤتمر التمويل والاستثمار، تحت عنوان تطوير الادارة الماليـة العربيـة لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، 5-8 كـانون الاول 2004، 2006 ، ص125-126.

(3) صندوق النقد الدولي (تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006) ص15. www.cbl. gov.ly/pdF/08y7p15dkm3/gvb5157.pdf.

وفي مجال السياسة المالية فقد اتخذت الحكومة عدد من الإجراءات منها إلغاء إعفاءات الرسوم الممنوحة للمؤسسات العامة، وتحرير معظم الأسعار، والعمل على تبسيط التعريفات الجمركية بشكل واضح، وإلغاء جميع أشكال الإنفاق خارج الميزانية الممولة من صندوق الاحتياطي النفطي[1].

وفي عام (2006) تم تخفيض ضريبة الاستهلاك ما بين (15 – 25%) وإعفاء جميع السلع الوسيطة منها، كما أعفيت بعض السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة من رسوم الخدمة على الاستيرادات والبالغة (4%)، وتم تخفيض رسوم استهلاك الكهرباء بالنسبة للاستهلاك المنزلي عن طريق توسيع شريحة الحد الادنى للرسوم[2].

وفي خطوة فريدة من نوعها في مجال الموازنة العامة قامت الحكومة الليبية باستبعاد إيرادات النفط بالكامل كمورد أساسي لتمويل ميزانية عام (2003 – 2004) (والتي تشكل عادة (90%) من إيرادات الميزانية) من أجل دفع المحافظات الليبية الى الاعتماد على مواردها الذاتية لتغطية احتياجاتها مع ترشيد الإنفاق، على أن تقوم شركات استثمارية ليبية خاصة باستثمار هذه العوائد النفطية في مشاريع تنموية وتطوير صناعة النفط[3].

أما بالنسبة للسياسة التجارية فقد كانت سياسة مقيدة منذ أوائل الثمانينات حتى نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، متمثلة في نظام الرقابة المباشرة على النقد الاجنبي وإتباع نظام الموازنات الاستيرادية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على أحتياطيات النقد الاجنبي واستقرار سعر الصرف،

---

(1) رمضان عبدون، مصدر سابق، ص6.

(2) صندوق النقد الدولي (تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006) مصدر سابق، ص10.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) السنة (22) العدد (2)، 2004، مصدر سابق، ص10.

وبالنتيجة أنخفض حجم التبادل التجاري. ولتصحيح الأوضاع فقد أصدرت الحكومة بعض التشريعات منها القانون رقم (4) لعام (1997) بشأن تنظيم استيراد وتوزيع السلع والقانون رقم (5) لعام (1997) الخاص بتشجيع رؤوس الأموال الاجنبية، والقانون رقم (9) لسنة (2000) الخاص بتجارة العبور والمناطق الحرة، بالإضافة الى قانون الوكالات التجارية رقم (6) لعام (2005)[1].

وبموجب هذه القوانين فقد تم حصر احتكار الدولة للاستيراد في المنتجات النفطية والأسلحة، وتقييد حظر الاستيراد لأسباب دينية وصحية وبيئية لعشرة منتجات، كما استفادت ليبيا الى حد كبير من نظام سعر الصرف الحالي، المتمثل في سياسة غير متشددة في الرقابة على الصرف الاجنبي.

وفي إطار السوق المالية، فقد صدر القانون رقم (21) لسنة (2001) الذي صار السند القانوني لإنشاء سوق للأوراق المالية بتقريره بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، حيث نص في مادته العاشرة على ان للجهات التي تحددها أمانة اللجنة الشعبية العامة ان تؤسس سوقاً للأوراق المالية، وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية، وبناءاً على ذلك فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (116) لسنة(2001) القاضي بتشكيل لجنة لدراسة مقترحات متعلقة بإنشاء سوق للأوراق المالية في ليبيا، وأكدت على أن وجود قانون تجاري وصكوك للتداول غير كافي لإنشاء سوق مالي، فلا بد من إصدار تشريعات إضافية وتطوير شبكة الاتصالات وتوفير المنظومات اللازمة والعمل على ربط المؤسسات المالية ببعضها[2].

ونتيجة للجهود التي بذلتها ليبيا في تحرير اقتصادها وتجارتها، فقد حققت معدلات نمو اقتصادي جيدة وصلت الى (30.2%) في عام (2005) مقارنة مع (16.4%) في عام (1995) وكما موضح في الجدول (34).

---

(1) التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004.
www.cbl.gov.ly/pdf/07Q5055aytm1fk51lg1.pdf.

(2) بشير محمد عاشور الدرويش، مصدر سابق، ص124-128.

جدول (34)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الليبي

للمدة 1990 – 2005 (بالنسب المئوية)

السنة / المؤشر	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة عجز أو فائض الموازنة للناتج	معدل التضخم (الأسعار للمستهلك)	سعر صرف الدينار الليبي مقابل (الدولار)	نسبة الصادرات إلى الناتج	نسبة الواردات إلى الناتج	نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج	معدل النمو في السيولة المحلية (عرض النقد)	نسبة عجز أو فائض الميزان التجاري إلى الناتج
1990	34.4	-2.46	6.3	0.2830	26.79	22.78	6.6	-1.95	11.4
1995	16.4	5.51	5.3	0.35000	24.88	19.13	6.3	11.53	7.7
2000	7.6	2.68	-2.9	0.54034	38.99	10.81	22.3	3	27.1
2001	-14.9	-3.81	-8.8	0.65232	36.31	14.66	12.2	17.62	20.4
2002	-27.2	3.51	-9.9	1.21359	50.89	22.72	0.6	5.29	12.6
2003	20.4	9.27	3.6	1.28893	60.25	17.83	15	8.2	30.7
2004	30.3	14.9	3	1.29784	75.33	18.71	26.9	8.89	44.3
2005	30.2	28.9	1.1	1.31000	74.4	26.5	41.4	28.65	48.3

- تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

1- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصاد العربي الموحد) أعداد مختلفة (2006، 2005، 2001، 2000، 1997، 1994).

2- صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1994 – 2004) العدد (25)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2005، ص7-136.

3- صندوق النقد العربي (الدول العربية مؤشرات أقتصادية 1990 – 2000) العدد (18)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي،2001، ص7.

4- صندوق النقد العربي (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1990-2000) العدد (15)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001، ص140.

5- الاسكوا (المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العدد (25)، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص79.

6- الاسكوا (دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العدد (19)، الامم المتحدة، نيويورك، 1999، ص21-22.

يتضح من الجدول (34) تحول عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي البالغ (2.46%) في عام (1990) الى فائض وصل الى (28.9%) في عام (2005) وسجل معدل التضخم انخفاضاً واضحاً من (6.3%) في عام (1990) الى (1.1%) في عام (2005)، أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي فقد سجل الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي فائضاً وصل الى (41.4%) مقارنة مع (6.6%) في عام (1990)، وسجل الميزان التجاري الى الناتج المحلي فائضاً وصل الى (48.3%) في عام (2005) مقارنة مع (11.4%) في عام (1990).

ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي:

حرصت ليبيا على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر منذ الخمسينيات، حيث تم إصدار قانون رقم (25) لعام (1955) المتعلق بالاستثمار في مجال الاستكشاف والتنقيب وإنتاج النفط والغاز، وفي الستينيات تم إصدار القانون رقم (37) لعام (1968) الهادف الى تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية في ليبيا، ونتيجة لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة في المدة الأخيرة، فقد عملت على إصدار تشريع جديد يواكب التطورات الحاصلة فأصدرت القانون رقم

(5) لعام (1997) وتعديلاته بشأن تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في ليبيا[1].

ويعد هذا القانون خطوة جيدة نحو فتح المجال أمام الاستثمار الاجنبي، وقد حرص المشرّع على تنظيم الاستثمار وفقاً لهذا القانون والذي أحتوى على (29) مادة، نصت المادة الاولى منه على ان القانون يهدف الى تشجيع الاستثمار الاجنبي لإقامة المشاريع الاستثمارية في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص نقل التنمية الحديثة وبناء العناصر الليبية الفنية وتنويع مصادر الدخل، والمساهمة في تطوير المنتجات الوطنية بما يساعد على دخولها الى الاسواق العالمية وتحقيق التنمية المكانية، ويسري هذا القانون على استثمار رأس المال الاجنبي المملوك للمواطنين العرب الليبيين ورعايا الدول العربية والاجنبية في المشاريع الاستثمارية[2].

وحددت المادة الرابعة من القانون أشكال استثمار رأس المال الداخل الى ليبيا، فهو يجب أن يكون عملات أجنبية قابلة للتحويل أو ما يقوم مقامها والقادمة بالطرق المصرفية الرسمية، أو الآلات ومعدات وأجهزة وقطع غيار ومواد أولية لازمة للمشروع الاستثماري، كما تم إنشاء هيئة لتشجيع الاستثمار لتسهيل إجراءات الترخيص والموافقات اللازمة لإقامة المشاريع[3].

وأكد القانون على الشروط الواجب توفرها في المشروع الاستثماري ومنها، إنتاج سلع للتصدير أو المساهمة في زيادة الصادرات وتوفير فرص عمل لليد العاملة مع تدريبها واستخدام تقنيات حديثة والإفادة من المواد الخام المحلية وتقديم خدمة يحتاجها المجتمع ودعم الروابط بين الأنشطة الاقتصادية، أما بالنسبة

---

[1] رجب إمحمد شقلابو، مصدر سابق، ص19.

[2] القانون رقم (5) لسنة (1997) بشأن تشجيع إستثمار رؤوس الاموال الاجنبية) www.tcci.net.Ly/pdF-law/5-1997.pdF.

[3] المكي محمد بن قبلية، مصدر سابق، ص17.

للمجالات التي يسمح فيها للمستثمر الاجنبي بالاستثمار فهي الصناعة، الزراعة، الصحة، الخدمات، السياحة، كما قدم القانون للمشاريع المقامة مجموعة من المزايا، تتمثل في إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على الاستيرادات، وإعفاء المشروع من ضرائب الدخل على نشاطه لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد لمدة ثلاث سنوات إضافية[1].

وطبقاً للقانون فإن للمستثمر الحق في إعادة تصدير رأسماله المستثمر في حالة انتهاء مدة المشروع أو تصفيته أو بيع المشروع كلياً أو جزئياً أو مضي فترة مدة لا تقل عن خمسة سنوات من تأريخ إصدار الترخيص، كما يسمح للمستثمر في إعادة تحويل رأس المال الاجنبي أو صافي الأرباح الموزعة و الفوائد التي يحققها الى الخارج، ويحق له استخدام الايدي العاملة الاجنبية حين لا يتوفر البديل المحلي، بالإضافة الى جواز نقل ملكية المشروع كلياً أو جزئياً الى مستثمر آخر بموافقة هيئة تشجيع الاستثمار، ولعل أهم الضمانات التي قدمها المشرّع هي الحصانة ضد التأميم أو نزع الملكية أو الاستيلاء الجبري عليه أو مصادرته أو فرض الحراسة[2].

من الواضح ان قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا قد فتح الباب على مصراعيه أمام المستثمرين الأجانب، وقد أتاح لهم العديد من الحوافز والإعفاءات التي تضاهي ما ورد في تشريعات البلدان العربية الاخرى.

ثالثاً: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى ليبيا:

على الرغم من صدور قانون تشجيع الاستثمار إلا إن الاقتصاد الليبي لا يزال يعاني من تدني حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل إليه مقارنة مع البلدان

---

[1] القانون رقم (5) لسنة (1997) بشأن تشجيع إستثمار رؤوس الاموال الاجنبية، مصدر سابق، ص4-5.

[2] المكي محمد بن قبلية، مصدر سابق، ص18.

النامية، كما إن تدفقات هذه الاستثمارات لا تزال تتسم بالتذبذب من سـنة لأخـرى وكما هو موضح في الجدول (35).

جدول (35)

مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا

للمدة 1995-2005 (بملايين الدولارات والنسب المئوية)

المؤشر / السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليون دولار)	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
1995	-107	444	-0.350	-0.2	2.2
1996	-136	-	-0.413	-5.7	0.3
1997	-82	-	-0.220	-0.3	-
1998	-128	75	-0.402	-3.4	-
1999	-128	-	-0.419	-3.9	-
2000	-142	472	-0.410	-3.3	1.4
2001	-101	-	-0.334	-2.8	-
2002	145	-	0.748	5.5	-
2003	142	-	0.582	5.2	-
2004	-364	758	-1.318	-12.2	2.6
2005	261	-	0.626	8.6	1.4

- تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- UNCTAD (world Investment Report) various Issues , (1998:pp361-406) , (1999:pp477-519) ,(2000:pp283-331) , (2001-pp291-337) ,(2004:pp367-406) ,(2005:pp303-320) ,(2006:pp299-313).

يلاحظ من الجدول ارتفاع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى ليبيا في عام (2005) ليصل الى (261) مليون دولار وهو ما يمثل (0.626%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي و(8.6%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة مع استثمارات سلبية طيلة المدة (1995-2001) حيث بلغت (107-) مليون دولار في عام (1995) وهو ما نسبته (0.350-%) من الناتج المحلي الاجمالي و(0.2-%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت.

أما من حيث هيكل هذه الاستثمارات، فيلاحظ إنه ونتيجة لحداثة تجربة ليبيا في الاستثمار الاجنبي، ان هيكلية التوزيع تتسم بعدم التوازن، سواء من حيث الحجم أو التوزيع الجغرافي، حيث تحظى بعض المناطق بنصيب وافر من الاستثمارات بينما لا نجد شيئاً في مناطق أخرى، وعدم التوزيع المتكافئ يعود الى مجموعة أسباب منها، ملائمة المنطقة المحددة للاستثمار، وتوفر المعلومات الاقتصادية والتسويقية والبشرية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى الخلل في الممارسات المالية الخاصة بتنظيم وتوجيه الاستثمارات وتوطينها، ومنها الدوافع الذاتية لاصحاب اتخاذ القرار في توطين الاستثمارات وعلاقاتهم الشخصية مع المستثمرين الأجانب[1].

كما ان هيكل هذه الاستثمارات لا يزال محصوراً في قطاعات معينة كالنفط الذي يعد أكبر جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، ولكن لعدم توفر بيانات عنه فقد تم التركيز على القطاعات غير النفطية وهذا ما يوضحه الجدول (36).

---

(1) سالم عبد الرحمن غميض (الاستثمارات الاجنبية وتنمية الموارد المالية).
www.staff.uob.bh/File/550162585-Files/FINANCE.DOC.

جدول (36)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى ليبيا موزع قطاعياً

للمدة 2000 – 2005 (بملايين الدولارات * والنسب المئوية)

القطاع / السنة		2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعة	القيمة	127.201	24.523	57.981	26.279	119.266	304.68
	%	34.4	100	60.7	18.2	83.5	76.6
الزراعة	القيمة	–	–	0.511	–	3.815	3.60
	%	–	–	0.5	–	2.7	0.9
السياحة	القيمة	242.954	–	–	87.005	–	–
	%	65.6	–	–	60.3	–	–
الصحة	القيمة	–	–	23.335	23.337	8.12	50.07
	%	–	–	24.4	16.2	5.7	12.6
الثروة البحرية	القيمة	–	–	–	5.027	–	–
	%	–	–	–	3.4	–	–
الخدمات	القيمة	–	–	13.701	2.75	11.68	39.59
	%	–	–	14.4	1.9	8.1	9.9
المجموع		370.155	24.523	95.528	144.398	142.881	397.94

- تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- عيسى محمد القارسي وسليمان سالم الشحومي (البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار، تحت عنوان (نحو مناخ استثماري أفضل) ليبيا، طرابلس، 2006، ص11.
- (*) تم تحويل القيم من الدينار الليبي الى الدولار الامريكي.

يوضح الجدول (36) توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يأتي قطاع السياحة في المرتبة الاولى من حيث اجتذابه للاستثمار الاجنبي المباشر بحوالي (242.954) مليون دولار في عام (2000)

وهو ما نسبته (65.6%) من إجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر، أما قطاع الصناعة فجاء في المرتبة الثانية بحوالي (127.201) مليون دولار وهو ما نسبته (34.4%) من إجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر. أما في عام (2005) فقد تصدر القطاع الصناعي بحوالي (304.68) مليون دولار وهو ما نسبته (76.6%) من الاجمالي، مقارنة مع (119.266) مليون دولار وهو ما نسبته (83.5%) من الاجمالي في عام (2004)، وحل قطاع الصحة بالمرتبة الثانية بحوالي (50.07) مليون دولار وهو ما نسبته (12.6%) من الاجمالي مقارنة مع (8.12) مليون دولار وهو ما نسبته (5.7%) في عام (2004)، وجاء قطاع الخدمات ثالثاً بحوالي (39.59) مليون دولار، وهو ما نسبته (9.9%) من الاجمالي في عام (2005) مقارنة مع (11.68) مليون دولار وهو ما نسبته (8.1%) من الاجمالي في عام (2004).

أما ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى ليبيا فيوضحه الجدول (37).

جدول (37)

أهم البلدان المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر الى ليبيا

للمدة 2000-2005 (بملايين الدولارات* والنسب المئوية)

المؤشر / البلد	القيمة	%
بريطانيا	2633.934	58.3
موريشوس	620.821	13.74
مالطا	162.874	3.6
إيطاليا	92.684	2.04
أمريكا	48.314	1.06
قبرص	41.411	0.91
بلدان أخرى	917.261	20.35
المجموع	4499.299	100

- تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- عيسى محمد الفارسي وسليمان سالم الشحومي (البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان (نحو مناخ استثماري أفضل) ليبيا، طرابلس، 2006، ص13.

* تم تحويل القيم من الدينار الليبي الى الدولار الامريكي.

نلاحظ من الجدول (37) ان بريطانيا جاءت في الترتيب الاول بين الدول المستثمرة في ليبيا، إذ بلغ حجم استثماراتها حوالي (2633.934) مليون دولار، وهو ما نسبته (58.3%) من إجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر أثناء المدة (2000–2005) وحلت ثانياً موريشوس إذ وصل حجم استثماراتها حوالي (620.821) مليون دولار، وهو ما نسبته (13.74%) من الاجمالي، وجاءت مالطا ثالثاً على مستوى البلدان المستثمرة في ليبيا بأجمالي استثمارات بلغ (162.874) مليون دولار، وهو ما نسبته (3.6%) من الاجمالي.

نلاحظ من التحليل السابق للاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا، ان هذه الاستثمارات تتميز بالانخفاض، وإن أغلبها موجه الى قطاع النفط والغاز، وان حاجة الاقتصاد الليبي هي الاستثمار والشراكة في القطاعات الاخرى ذات الموارد المتجددة والتي تسهم في تطوير العملية الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.

ان هذه التدفقات ليست المعبر الحقيقي عن أداء وامكانات ليبيا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث حصلت على المركز (116) في مؤشر الاداء من بين (140) بلد في المدة (2002–2004) مقارنة مع المركز (137) في المدة (1995–1997)، في حين حصلت على مركز متقدم (34) من بين (140) بلد في مؤشر الامكانات للمدة (2001–2003) مقارنة مع المركز (68) للمدة (1995–1997)، وحلت ليبيا في مجموعة البلدان دون إمكاناتها (أداء منخفض وامكانات مرتفعة) في تقاطع مؤشري أداء وامكانات البلد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2002–2004)، مسجلة بذلك ثباتاً في موقعها مقارنة مع المدة (1993–1995).

مما سبق نستطيع تحديد مجموعة من الأسباب الكامنة وراء تراجع الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الليبي:

أ- مشاكل اقتصادية متمثلة في ارتفاع تكاليف الاستثمار غير المباشرة (تجهيز وإنشاء المشروع الاستثماري) وعدم الحصول على بيانات حول أسعار التيار الكهربائي، وانخفاض إمكانية المستثمر المحلي المالية والفنية في مشاركة المستثمر الاجنبي، وضعف أداء المؤسسات المصرفية وعدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمرافق الأساسية، وانخفاض الترويج للقطاع السياحي، بالإضافة الى تردد المؤسسات الدولية في تقديم تمويل وضمانات للاستثمار في ليبيا[1].

ب- مشاكل إدارية متمثلة في عدم استقرار وتعدد الإجراءات الادارية، وعدم توفر قاعدة بيانات عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسكاني الضرورية للمستثمرين، وعدم وجود سياسات واضحة للائتمان والتسهيلات المصرفية خاصة ما يتعلق بتمويل المشروع الاستثماري، وعدم توفر خارطة استثمارية شاملة تبين مواقع الموارد الاقتصادية المتوفرة في البلاد وإمكانية استغلالها وطبيعة المشروعات الممكن إقامتها[2].

جـ- مشاكل مرتبطة بحجم السوق المحلية، حيث يزيد عدد سكان البلاد على ست ملايين نسمة، يتميزون بقوة شرائية مرتفعة، لكن من الصعب إقامة مشروعات استثمارية صناعية متوسطة وثقيلة ذات حجم اقتصادي اعتماداً على السوق المحلية في تصريف منتجاتها، اذا لم يكن هناك فرص للتصدير الى البلدان الاخرى، وهذا ما يجعل المستثمرون الاجانب يعزفون عن المساهمة في إقامة المشروعات الصناعية[3].

---

(1) محمد مسعود الثعيلب وخالد علي كاجيجي (الاستثمار الاجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد) مؤتمر الاستثمار والتمويل، تحت عنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI) المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، 18-21 كانون الاول، 2005 ، 2006، ص17.

(2) رجب إمحمد شقلابو، مصدر سابق، ص35-36 .

(3) عيسى محمد الفارسي وسليمان سالم الشحومي، مصدر سابق، ص19.

د- معوقات أخرى مثل، إلزام المستثمر الاجنبي بتوفير فرص عمل للعمالة المحلية، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع أجور العمالة المحلية مقارنة مع العمالة الاجنبية، كما إن عدم وجود سوق مالية متطورة، يعد من العوامل المعيقة لعملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة الى عدم مواكبة الأنظمة الجديدة للتطورات التي حصلت في الاقتصاد الليبي، والتغيرات في الاقتصاد العالمي خصوصاً بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ان توفر الموارد الطبيعية في ليبيا وحجم الدخل المتحقق للبلد من الثروة النفطية يؤكد علي ان الدولة ستظل الممول الأساسي الأهم للاستثمار، عن طريق الإنفاق على برامج وميزانيات التنمية على مشروعات البنى التحتية ومشروعات الخدمات الاجتماعية. وبناءاً على ذلك فإن حجم الاستثمار الاجنبي سيظل رهناً بتوجه السياسات الاقتصادية ومستوى الدور الذي تريد الدولة ان يناط له في النشاط الاقتصادي وحفز النمو وتسريع التنمية. غير ان ذلك الدور يحتاج الى مجهودات إضافية من خلال التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الاقتصاد الليبي، والمزايا التي يمكن للمستثمرين الحصول عليها، وضرورة العمل على وجود ضمانات للاستثمار ضد الأخطار غير التجارية، وخلق علاقات جيدة مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري والمساهمة فيها. ويبقى أن نقول ان الخطوات التي تقوم بها الدولة لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في إطار توجهات الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، والعمل على استيفاء متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، إضافة الى الشروع في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية، ستوفر البيئة الملائمة والمساندة للأنشطة الاقتصادية، وستعمل على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد الليبي.

الفصل الرابع

قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختارة للمدة : 1990 – 2005

المبحث الأول: توصيف الانموذجات المستخدمة لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختارة

المبحث الثاني: تقدير وتحليل النتائج للانموذجات

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تبيان أهم الآثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصادات البلدان المختارة، عن طريق مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلــي، عن طريق توصيف النماذج القياسية التي تحتاجها الدراسة، وبالتالي تحليل النتــائج المستخرجة ومطابقتها مع منطق النظرية الاقتصادية، ومدى اجتيازها للاختبــارات الاحصائية والقياسية.

حيث يتناول هذا الفصل مبحثــين يتضــمن الاول: توصــيف للانموذجــات المستخدمة لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصــادية الكلية في البلدان العربية المختارة (مصر، الاردن، ليبيا) للمــدة (1990-2005)، فيما يتناول المبحث الثاني: تقدير وتحليل لنتــائج الانموذجــات القياســية للبلــدان المختارة.

المبحث الأول

توصيف الانموذجات المستخدمة لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية المختارة للمدة: 1990-2005

يتمحور دور النظرية الاقتصادية على تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، في حين ان الأسلوب القياسي يستهدف تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر باستخدام سلسلة زمنية معينة، ومن ثم إعطاء نتائج تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على رسم سياسات كلية تتفق مع الواقع الاقتصادي للبلد، ولغرض إثبات فرضية البحث المتمثلة بوجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان المختارة، فقد تم توصيف الانموذجات القياسية كما يلي:

1- **الانموذج الأول:** يتكون هذا النموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع، وهذه المتغيرات هي:

أ- **الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI):** ان زيادة انسياب رؤوس الاموال الأجنبية على شكل استثمار منتج أو خدمي يزيد من حجم الموارد المحلية، أي يقدم إضافة الى القاعدة الإنتاجية للبلد وللموارد الحقيقية المتاحة، وتؤكد فرضيات النظرية الكلاسيكية على عدم وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن له أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي، في حين أكدت المدرسة الحديثة على أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثراً إيجابياً في معدل النمو الاقتصادي ومدى فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وذلك عن طريق الحصول على العملات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة والخبرات الفنية والإدارية وأساليب الإنتاج الحديثة.

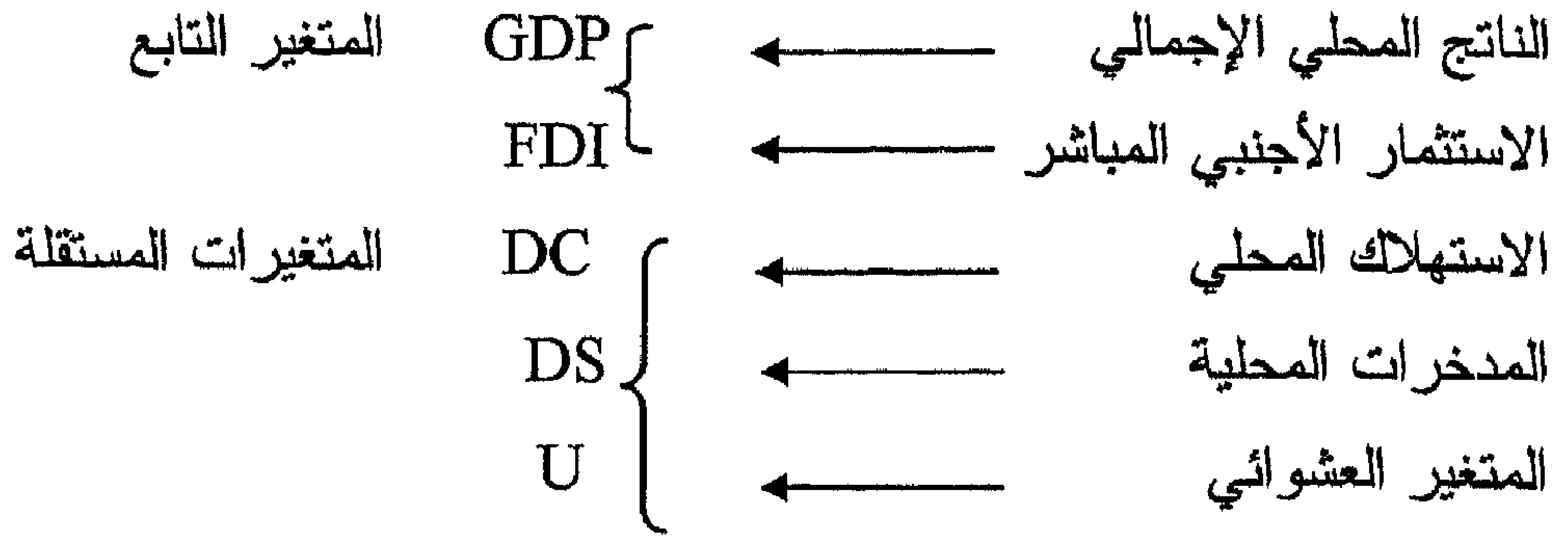
ومن ذلك نستطيع القول ان هناك احتمالين لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر (للنمو الاقتصادي)، يتمثل الاول في الإضافة الصافية الى المدخلات التي قد يجلبها الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني حول التشويه الذي قد يسببه الاستثمار المباشر عن طريق المنافسة الاحتكارية، وكلا الاحتمالين وارد الحدوث، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل يشير الى وجود علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

ب- **الاستهلاك المحلي (DC)**: يتمثل الاستهلاك المحلي بذلك الجزء المخصص من الدخل القومي لأغراض استهلاكية. والبلدان النامية تتصف بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، ولذا تعاني من ضعف مدخراتها المحلية حيث ان معظم الزيادة الحاصلة في الدخل المنخفض أصلاً توجه نحو الاستهلاك، ولذلك فان زيادة الاستهلاك تكون ناجمة عن حصول زيادة في الدخل أو سحب من المدخرات السابقة للإنفاق على الاستهلاك، ولذا يفترض أن يرتبط الاستهلاك المحلي كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع.

جـ- **المدخرات المحلية (DS)**: تمثل المدخرات المحلية ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي، وان توفرها قد يمثل مؤشراً لتحسن الأداء الاقتصادي للبلد اذا ما تم توجيهها نحو القطاعات الاستثمارية، حيث ان ارتفاع المدخرات المحلية يؤدي الى زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية الرافدة لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي لأي بلد، ولذا تكون العلاقة طردية بين المدخرات المحلية كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، ويمكن توصيف صيغة للانموذج الأول وعلى النحو الآتي:

$$GDP = b_0 + b_1FDI + b_2DC + b_3DS + U$$

إذ إن:



2- **الانموذج الثاني:** يتكون هذا الانموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك المحلي (DC) كمتغير تابع وعلى النحو الآتي:

أ- **الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI):** يساعد الاستثمار الاجنبي على تقديم سلع وخدمات غير تقليدية، وذلك عن طريق توفير السلع والخدمات العالية الجودة والتي يتم الترويج لها بوسائل الإعلان الحديثة، ويرى البعض ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على تحقيق تفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع إضافة الى نقل ونشر الأنماط الاستهلاكية السائدة في المجتمعات المتقدمة وبالتالي انتشار الاستهلاك الترفي والتقليد والمحاكاة للسلع المنتجة من قبل الشركات متعددة الجنسية. وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل والاستهلاك المحلي كمتغير تابع.

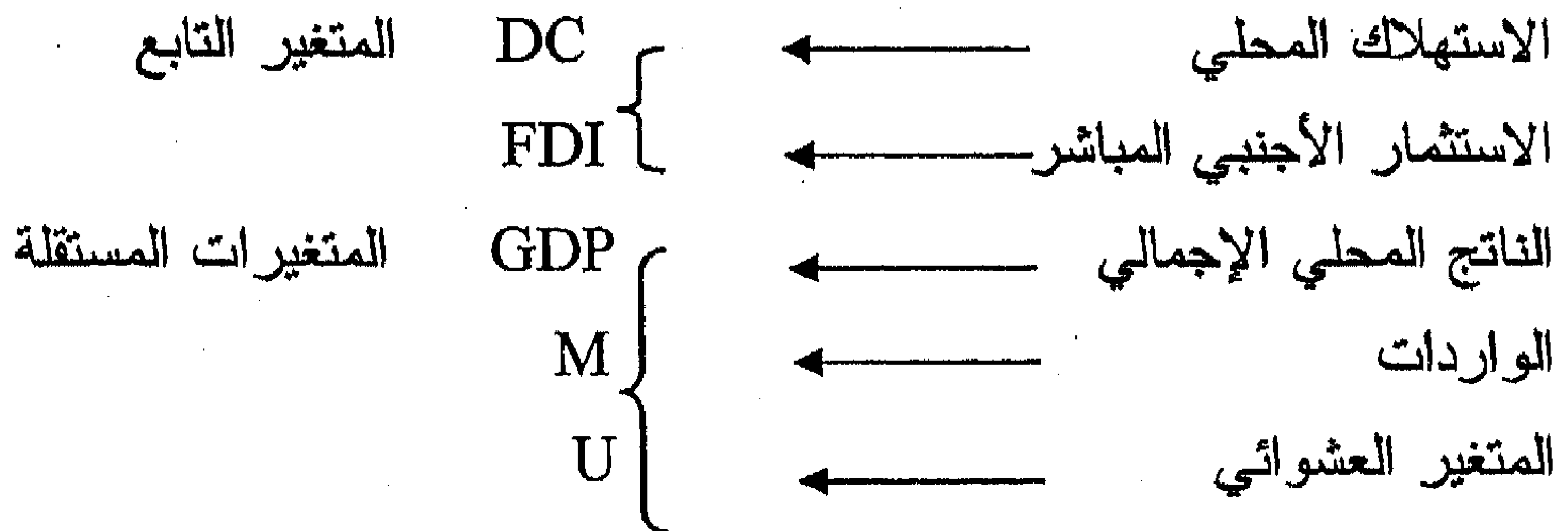
ب- **الناتج المحلي الاجمالي (GDP):** تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الى ازدياد في معدلات الاستهلاك المحلي، ذلك ان أغلب الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية توجه نحو الاستهلاك، وذلك لعدم وصول هذه المجتمعات الى مرحلة الرفاه التي ذكرها (روستو) والتي يكون المجتمع فيها قد سد كافة حاجاته الاستهلاكية، وعلى ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستهلاك المحلي كمتغير تابع.

جـ- الاستيرادات (M): ان ارتفاع معدل الاستيرادات في بلد معين يعني أن هذا البلد يعاني من انخفاض نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكد ذلك وجود جهاز إنتاجي غير مرن وغير قادر على تلبية احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمعدات الرأسمالية والاستهلاكية. وقد تكون الزيادة الحاصلة في الاستيرادات ناتجة عن زيادة في عدد السكان في ذلك البلد وحصول زيادة في الطلب المحلي وعدم القدره على تلبيته محلياً وبالتالي زيادة الاستهلاك المحلي، أي انه كلما حصلت زيادة في الاستيرادات فان مستوى الاستهلاك المحلي سيرتفع، لذا فان الاستيرادات كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة طردية مع الاستهلاك المحلي كمتغير تابع.

ويمكن توصيف صيغة للانموذج الثاني وعلى النحو الآتي:

$$DC = b_0 + b_1FDI + b_2GDP + b_3M + U$$

إذ إن:



3- **الانموذج الثالث:** يتكون هذا الانموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة على المدخرات المحلية (DS) كمتغير تابع، وعلى النحو الآتي:

أ- **الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI):** ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تعمل على رفد المدخرات المحلية، فهي تضيف الى التكوين الرأسمالي الثابت،

وبالتالي زيادة موارد النقد الاجنبي اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية، غير ان هناك من الاقتصاديين من يؤكد على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتمد على المدخرات المحلية في أغلب البلدان المضيفة، وبالتالي يعمل على تخفيض المدخرات المحلية التي توجه لرفع معدل التراكم الرأسمالي، كما ان الإرباح المتحققة للشركات متعددة الجنسية لا يعاد استثمارها في البلد المضيف وهذا ما يؤثر في مستوى التراكم الرأسمالي، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع المدخرات المحلية كمتغير تابع.

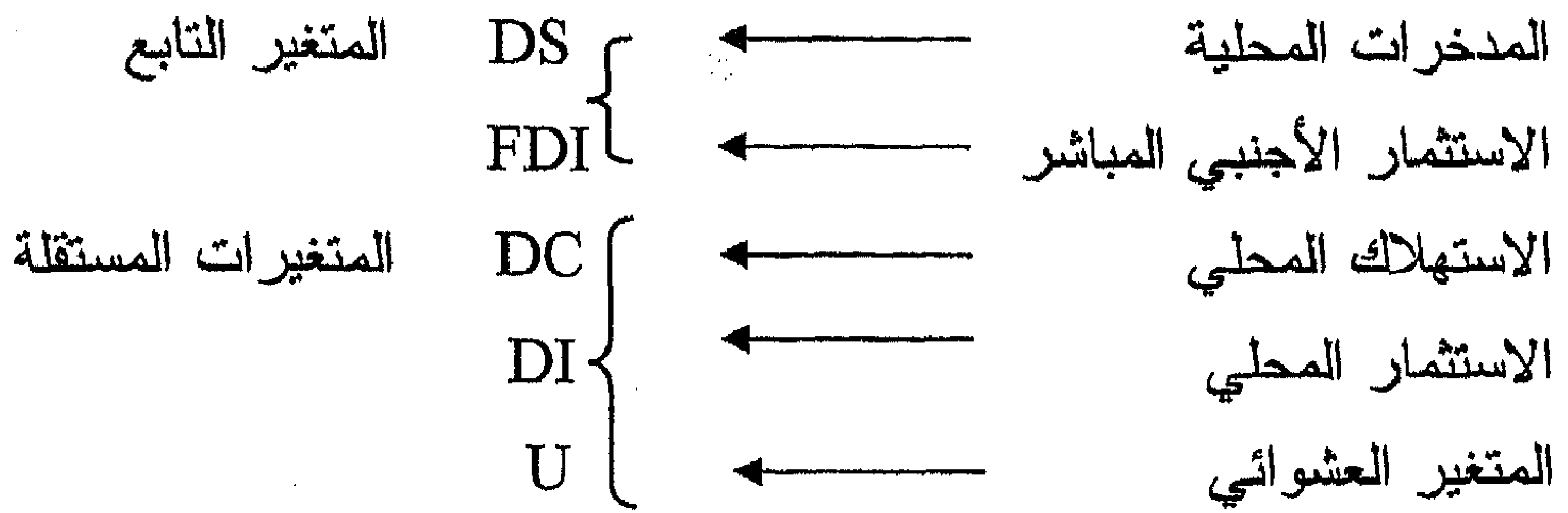
ب- **الاستهلاك المحلي (DC)**: يعد الاستهلاك من اهم محددات الادخار المحلي، لذا فان الوصول الى مستوى مرتفع منه يكون على حساب مستوى الادخار. والبلدان النامية ومنها العربية تتصف بارتفاع النسبة المخصصة للاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فانها تعاني من نقص في مستوى المدخرات المحلية، ولذا يرتبط الاستهلاك المحلي كمتغير مستقل بعلاقة عكسية مع المدخرات المحلية كمتغير تابع.

جـ- **الاستثمار المحلي (DI)**: يكون الأثر متبادل بين الاستثمار المحلي والمدخرات المحلية عن طريق اعتماد المشاريع الإنتاجية التي يقوم بها المنظمون على المدخرات المحلية اللازمة لعملية تمويلها، ومن ناحية أخرى فإن المشاريع الاستثمارية توجه جزء من الأرباح المتحققة نحو الادخار بهدف استثمارها في المستقبل، فالعلاقة متبادلة بين الاستثمار المحلي والمدخرات المحلية، ومن الطبيعي إذاً أن يرتبط الاستثمار المحلي كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع المدخرات المحلية كمتغير تابع.

ويمكن توصيف صيغة للانموذج الثالث وعلى النحو الآتي:

$$DS = b_0 + b_1FDI - b_2DC + b_3DI + U$$

إذ إن:



4- **الانموذج الرابع:** ويتألف هذا الانموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع على النحو الآتي:

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** تختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ما بين الدول اعتماداً على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل. فمن المتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مضافاً إلى الاستثمار المحلي (إضافة إلى التكوين الرأسمالي) ولا سيما إذا توجه الى القطاعات ذات المستوى التكنولوجي العالي، وبديلاً للاستثمار المحلي إذا تنافس مباشرة مع الشركات المحلية، ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل يرتبط عموماً بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع.

ب- **الصادرات (X):** تؤدي زيادة صادرات البلد من السلع والخدمات الى زيادة حصيلته من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية المحلية، ولذا فإن الصادرات كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع.

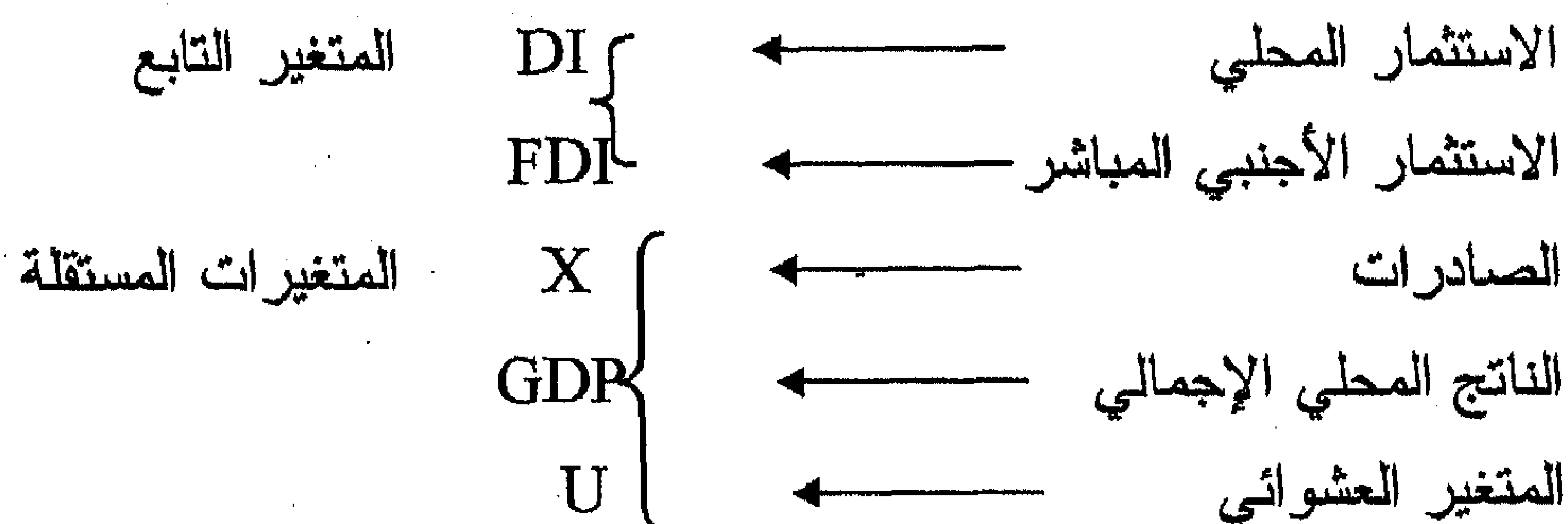
جـ- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** بما إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة الحقيقية للدخل المحلي، الذي يوزع بين الإنفاق الاستهلاكي وما تبقى منه

يذهب نحو الادخار، وبالتالي فإن حصول أي زيادة في المدخرات المحلية نتيجة لزيادة الدخل القومي ستدفع المنظمين الى زيادة الجزء المخصص للاستثمار. هذا الحال ينطبق على الاقتصادات المتقدمة، إلا إن البلدان النامية تعاني من مشاكل مختلفة في مقدمتها انتشار ظاهرة الاكتناز بالنسبة للافراد وبالتالي توجيه الجزء المخصص من الدخل إلى الادخار إلى استخدامات غير منتجة كشراء الذهب والعقارات وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار المحلي، ولذا فإن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع.

ويمكن توصيف صيغة النموذج الرابع وعلى النحو الآتي:

$$DI = b_0 + b_1FDI + b_2X + b_3GDP + U$$

إذ إن:



5- الانموذج الخامس: يتكون هذا الانموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل أهم العوامل المؤثرة في الصادرات (X) كمتغير تابع. وهذه المتغيرات هي:

أ- **الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI):** ان ارتفاع الطاقة الإنتاجية للبلد الناتج عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة يعني ان البلد صار يتميز بجهاز إنتاجي مرن في قطاع إنتاجي أو أكثر، اعتماداً على طبيعة السلع المنتجة والطلب عليها في الداخل والخارج، وبالتالي زيادة قدرته على تصدير السلع والخدمات، وبذلك فإنه

من الطبيعي ان يرتبط الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الصادرات كمتغير تابع.

ب- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد يؤدي الى زيادة صادراته من السلع والخدمات بعد أن يتم إشباع حاجة السوق المحلية، وذلك التوجه جزء يعتد به من الناتج نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المخصصة للتصدير، أي إنه كلما كانت هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فإنه من المتوقع أن تحصل زيادة في الصادرات، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والصادرات كمتغير تابع.

جـ- الاستثمار المحلي (DI): يعد الاستثمار المحلي عنصراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزيادته تعطي حوافز قوية لزيادة مستوى الصادرات بعد اشباع حاجة الطلب المحلي، ومعنى ذلك ان الاستثمار المحلي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الصادرات كمتغير تابع.

ويمكن توصيف صيغة للانموذج الخامس وعلى النحو الآتي:

$$X = b_0 + b_1FDI + b_2GDP + b_3DI + U$$

إذ إن:

الصادرات ←	X	المتغير التابع
الاستثمار الأجنبي المباشر ←	FDI	
الناتج المحلي الإجمالي ←	GDP	المتغيرات المستقلة
الاستثمار المحلي ←	DI	
المتغير العشوائي ←	U	

6- الانموذج السادس: يتألف هذا الأنموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل أهم العوامل المؤثرة في الاستيرادات (M) كمتغير تابع وهذه المتغيرات هي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): ان القدرة الاستيرادية للبلد هي متغير ستراتيجي يحكم مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، إذ إن العديد من السلع الاستهلاكية التي يعتمد عليها في سد الاحتياجات المحلية تستورد من الخارج كما إن الإنتاج يعتمد على استيراد السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، وترتبط برامج الاستثمار بعلاقة قوية مع استيراد الكثير من المكائن والآلات الإنتاجية الأخرى، وفي حالة عجز البلد عن توفير الموارد اللازمة لسد هذه الاحتياجات فإن المصدر الآخر هو مقدار ما ينساب من رؤوس أموال أجنبية إلى هذا البلد، وبذلك يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الاستيرادات كمتغير تابع.

ب- عدد السكان (POP): تتميز البلدان النامية ومنها البلدان العربية بارتفاع معدلات النمو السكاني، وهذا يعني الضغط على المدخرات المحلية بسبب تزايد معدلات الاستهلاك، ونظراً لمحدودية الطاقة الإنتاجية في البلدان النامية فإنها تلجأ الى الاستيرادات لسد الفجوة المتحققة في الطلب على السلع والخدمات، لذا فإن زيادة عدد السكان كمتغير مستقل ستؤدي الى زيادة الاستيرادات بصوره غير مباشرة كمتغير تابع.

جـ- الناتج المحلي الاجمالي (GDP): إن حصول انخفاض نسبي في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة مستوى الواردات في بلد معين، ويؤكد ذلك وجود جهاز إنتاجي غير مرن وغير قادر على تلبية احتياجات البلد من السلع والخدمات وخصوصاً المعدات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي يدفع بالاستيرادات إلى الارتفاع لسد احتياجات المجتمع.

وعلى هذا الأساس فإن الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل يرتبط عموماً بعلاقة طردية مع الواردات كمتغير تابع.

ويمكن توصيف صيغة للانموذج السادس وعلى النحو الآتي:

$$M = b_0 + b_1FDI + b_2POP + b_3GDP + U$$

إذ إن:

الواردات	←	M	المتغير التابع
الاستثمار الأجنبي المباشر	←	FDI	المتغيرات المستقلة
عدد السكان	←	POP	
الناتج المحلي الإجمالي	←	GDP	
المتغير العشوائي	←	U	

وبيانات الجداول (38، 39، 40) تمثل أبرز المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في تحليل الانموذجات الاقتصادية.

جدول (38) بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر بالأسعار الثابتة (لعام 2000) للمدة 1990 -2005 (بملايين الدولارات)

المؤشر / السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	إجمالي الاستهلاك C	الادخار المحلي DS	الاستثمار المحلي DI	قيمة الصادرات X	قيمة الاستيرادات M	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل FDI	عدد السكان POP (مليون نسمة)
1990	91176.470	75711.574	15464.896	26280.834	6597.533	23551.423	1392.789	51.91
1991	58920.554	49598.013	9322.541	12307.848	6161.570	13206.687	441.535	52.99
1992	66238.744	55000.538	11238.206	12047.736	4844.523	13169.699	729.729	54.08
1993	69216.083	57643.399	11572.684	11220.661	3326.066	12124.387	731.454	55.20
1994	73619.393	62471.313	11148.08	12199.784	4950.546	14555.142	1791.726	56.34
1995	74200.975	63070.828	11130.147	12766.932	4257.025	14509.927	737.361	57.51
1996	77916.643	68029.313	9887.33	12940.819	4077.240	15018.822	731.875	58.76
1997	83131.153	70286.854	12844.299	18066.348	4309.294	14520.868	979.120	60.08
1998	87517.099	73983.495	13533.604	22397.755	3312.624	17107.062	1138.624	61.34
1999	91181.285	75758.260	15423.025	23253.639	3644.265	16402.680	1093.429	62.65
2000	92168.021	80243.902	11924.119	18021.68	4410.243	13182.926	1235	63.80
2001	78092.513	67620.670	10471.843	14259.993	3558.096	11029.178	498.533	64.90
2002	80114.176	68971.349	11142.827	14631.567	4479.014	11942.065	615.604	65.15
2003	61794.967	52929.054	8865.913	10508.844	5450.226	9632.909	215.846	66.65
2004	64770.825	54040.196	10730.629	10970.866	6228.208	10638.270	1025.368	67.80
2005	73076.914	61351.378	11725.536	12937.582	8391.492	15618.671	4196.721	68.95

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book), Washington , D.C , February , 2007 , pp364-386 .
- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book) ,Washington , D.C , 2006 , pp272-274.
- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book), Washington , D.C, 2002 , pp436-439 .

جدول (39) بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للأردن بالأسعار الثابتة (لعام 2000) للمدة 1990 -2005 (بملايين الدولارات)

المؤشر / السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	إجمالي الاستهلاك C	الادخار المحلي DS	الاستثمار المحلي DI	قيمة الصادرات X	قيمة الاستيرادات M	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل FDI	عدد السكان POP (مليون نسمة)
1990	6362.121	6295.598	66.523	2026.922	1683.579	4114.886	59.493	4.62
1991	5709.004	5562.711	146.293	1469.903	1534.184	3404.543	−16.124	4.80
1992	6863.466	6761.875	101.591	2274.150	1560.186	4165.263	52.046	5.02
1993	6960.947	6547.609	413.338	2522.757	1533.300	4350.769	−41.154	5.26
1994	7382.508	6649.626	732.882	2434.549	1669.788	3964.071	3.399	5.51
1995	7806.175	6894.342	911.833	2541.715	2029.546	4235.867	15.234	5.73
1996	7556.103	7169.836	386.267	2270.894	1953.631	4615.798	16.666	5.94
1997	7644.425	7382.810	261.615	1945.997	1915.964	4281.402	376.722	6.13
1998	8069.287	7874.375	194.912	1751.067	1826.089	3878.813	314.083	6.30
1999	8129.897	8051.352	78.545	1545.048	1844.740	3742.886	159.113	6.48
2000	8460.425	8828.539	−368.114	1891.910	1899.103	4597.057	800.8	6.65
2001	8817.286	9171.436	−354.15	1856.650	2253.612	4785.307	118.074	6.82
2002	9228.589	9314.901	−86.312	1858.160	2673.633	4899.914	61.776	6.99
2003	9648.582	9795.247	−146.665	2005.633	2926.478	5454.081	402.754	7.17
2004	10466.483	10781.450	−314.967	2868.686	3601.117	7463.722	569.605	7.34
2005	11278.615	11618.456	−339.841	3091.393	3816.965	9322.030	1359.272	7.52

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book), Washington , D.C , February , 2007 , pp 552-556 .
- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book) ,Washington , D.C , 2006 , pp 369-371.
- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book), Washington , D.C, 2002 , pp 610-615 .
- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006) الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2006، ص .
- www.amf.org.ae/amf/website.

جدول (40) بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لليبيا بالأسعار الثابتة (لعام 2000) للمدة 1990 -2005 (بملايين الدولارات)

المؤشر / السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	إجمالي الاستهلاك C	الادخار المحلي DS	الاستثمار المحلي DI	قيمة الصادرات X	قيمة الاستيرادات M	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل FDI	عدد السكان POP (مليون نسمة)
1990	17118.037	12415.070	4702.967	3220.601	19721.631	3195.225	95.152	4.32
1991	19165.599	16067.007	3098.592	2511.736	6730.046	3212.761	55.757	4.40
1992	19918.663	16476.059	3442.604	2421.721	6344.076	2968.905	61.797	4.48
1993	18494.809	16094.764	2400.045	3010.460	4910.280	3391.573	37.013	4.57
1994	18102.004	14978.150	3123.854	2956.763	5770.410	2701.224	−47.994	4.66
1995	21039.111	17298.763	3740.348	2558.970	6437.041	3453.159	−62.234	4.75
1996	24651.329	19656.297	4995.032	3821.158	7242.997	3875.398	−83.644	4.84
1997	28841.371	23851.359	4990.012	3565.167	7043.907	4359.329	−52.672	4.94
1998	25218.699	22584.411	2634.288	3016.268	4698.768	4361.714	−101.587	5.04
1999	25246.049	20741.078	4504.971	2824.757	6511.235	3406.920	−106.048	5.20
2000	34575.342	23256.360	11318.982	4622.309	12726.614	3740.704	141	5.31
2001	34061.602	26033.748	8027.854	4328.320	12475.551	4993.524	−150.282	5.41
2002	24067.065	17857.635	6209.43	3617.310	12344.936	5511.711	181.704	5.52
2003	29797.005	18557.523	11239.482	3219.343	18732.898	5543.985	181.818	5.63
2004	36822.391	16924.083	19898.308	6551.549	27386.930	8311.718	1910.994	5.74
2005	47766.268	15528.813	32237.455	9704.160	38976.275	9054.865	1332.477	5.85

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book), Washington , D.C , February , 2007 , pp 608-611 .
- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book) ,Washington , D.C , 2003 , pp 392-393.
- IMF (International Financial statistics (IFS) Year book), Washington , D.C, 2001, pp 660-663 .

المبحث الثاني

تقدير وتحليل النتائج للانموذجات القياسية

كما أوضحنا سابقاً فإن دور النظرية الاقتصادية يتمثل في تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في حين ان القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة، ومن أجل قياس العلاقات الفعلية بين المتغيرات الاقتصادية المختارة، فقد أعتمد على البيانات الإحصائية للمدة (1990-2005) وبالأسعار الثابتة لعام (2000) في محاولة لإزالة أو استبعاد أثر التضخم على هذه المتغيرات الاقتصادية، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التقدير، وباستخدام مختلف الصيغ القياسية منها الصيغة الخطية والصيغة اللوغارتمية والصيغة النصف لوغارتمية، وبعد استخراج النتائج واعتماد الانموذجات التي تنسجم إشارة معلماتها مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية ومن ثم إعطائها أعلى قوة تفسيرية عن طريق الاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يوضح نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع بالإضافة الى (R^{-2})، وأكدت جميع الانموذجات المقدرة معنويتها (باستثناء أنموذج أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي الخاص بالأردن) من خلال اجتيازها الاختبار (F) الذي يتناول معنوية النموذج ككل، عند مقارنة قيمتها المقدرة بمثيلتها الجدولية وبدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%) والبالغة (3.49). إلا إن اختبار (t) وضح ان المعالم المقدرة لم تكن جميعها معنوية عند مقارنتها بمثيلتها الجدولية بدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%) والبالغة (2.179)، كما بينت نتائج الاختبار خلو النماذج المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) عند مقارنة قيمة (D.W) المحتسبة بقيمة (DL) و (DU) الجدوليتين عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (DL = 0.86) (DU = 1.73)، مع وقوع بعض القيم في مناطق عدم الحسم، وفي مثل هذه الحالة يكون الخيار لباني النموذج قبول أو رفض فرضية العدم لكون السبب في وجود المشكلة قد يعود الى عدم دقة توصيف النموذج[1]، كما تم استخدام

---

[1] طالب حسن نجم الحيالي (مقدمة في القياس الاقتصادي) دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص200.

اختبار (Klien) للكشف عن وجود التعدد الخطي وذلك بمقارنة معامل التحديد (R^2) مع قيمة مربع معامل الارتباطات بين المتغيرات المستقلة، وأثبت الاختبار خلو أغلب النماذج من هذه المشكلة.

وفيما يلي تقدير للنماذج وتحليل لنتائجها:

1- الانموذج الأول: دالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي: لقد تم إجراء محاولات مختلفة باستخدام صيغ متعددة لتبيان أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والاستهلاك المحلي (DC)، والمدخرات المحلية (DS) كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع لكل بلد من بلدان العينة، مع التأكيد على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي كمتغير تابع وكما موضح في الجدول (41).

جدول (41)

التقديرات المثلى للانموذج الأول

$$GDP = b_0 + b_1 FDI + b_2DC + b_3DS + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	$\bar{R}^2$	D-W
مصر	الدالة نصف اللوغارتمية Sem - Log	GDP = 4.44 + 0.000001FDI + 0.000006DC+ 0.000005DS t (567.6) (1.19) (35.62) (5.79)	1083.53	%99.6	%99.5	1.61
الاردن	الدالة اللوغارتمية D-log	GDP =0.091- 0.00523FDI+0.962 DC + 0.363 DS t (0.26) (-0.84) (10.02) (4.48)	65.52	%98	%96.5	2.52
ليبيا	الدالة الخطية Linear	GDP =0.923 + 0.0166 FDI + 0.504 DC + 0.342 DS t (1.11) (0.23) (2.26) (3.03)	42.47	%96.2	%94	1.46

- وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الأنموذج الأول.

يتضح من الجدول (41) إن المتغير التابع يرتبط بعلاقة طردية مع المتغيرات المستقلة في مصر وهو ما يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، فباستخدام الدالة نصف اللوغارتمية نلاحظ إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة (0.0001%) وهنا يظهر أثر ضعيف جداً للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي) وهو ما يهمنا في هذا الانموذج، كما إن زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة (0.0006%) وزيادة المدخرات المحلية (DS) بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة (0.0005%).

كما يلاحظ إن معامل التحديد (R^2) قد أعطى قوة تفسيرية عالية للانموذج، حيث ان (99.6%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , DC , DS) وان المتبقي والبالغ (0.4%) يعزى الى عوامل ومؤثرات أخرى لم تحددها الصيغة الدالية، كما بلغت (R^{-2}) حوالي (99.5%) ، وتشير قيمة (D.W) والتي بلغت (1.61) إلى وقوعها في منطقة عدم الحسم، بالاضافه الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبارklien(*). ويبين اختبار (F) معنوية الانموذج ككل عندما بلغت قيمته المحتسبة (1083.53)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيؤكد على معنوية المعالم المقدرة باستثناء معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فهي غير معنوية إحصائياً.

وفي الأردن وباستخدام الدالة اللوغارتمية، نلاحظ إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة (100%) يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة (0.523%) وهو ما يؤكد وجهة النظر الكلاسيكية في إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي، وقد يعود ذلك إلى إن الاستثمار

(*) أنظر الملحق رقم (1).

الاجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن لم يتجه إلى قطاعات إنتاجية تلبي حاجة الطلب المحلي، في حين نلاحظ ان كلاً من الاستهلاك المحلي (DC) والمدخرات المحلية (DS) كمتغيران مستقلان قد أحدثا أثراً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، حيث إن زيادة الاستهلاك المحلي بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (96.2%)، كما إن زيادة المدخرات المحلية بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.63%) عن طريق زيادة حجم الاستثمار المحلي، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين المتغيران المستقلان والمتغير التابع.

ويبين لنا معامل التحديد (R^2) ان (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة (FDI , DC , DS) والمتبقي والبالغ (2%) يعود إلى عوامل ومؤثرات أخرى لم يتضمنها الانموذج. كما بلغت ($\bar{R}^2$) (96.5%)، كما تشير قيمة (D.W) التي بلغت (2.52) الى وقوعها في منطقة عدم الحسم، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien[*])، ويؤكد اختبار (F) على معنوية الانموذج حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (65.52)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيؤكد على عدم معنوية معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ومعنوية معالم الاستهلاك المحلي (DC) والمدخرات المحلية (DS).

أما فيما يتعلق بليبيا وباستخدام الدالة الخطية، فنلاحظ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.0166) وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد أحدث أثراً إيجابياً ضعيفاً جداً في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، كما ان زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

(*) أنظر الملحق رقم (1).

بمقدار (0.504)، وزيادة المدخرات المحلية (DS) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بمقدار (0.342).

وان قيمة (R^2) تشير الى ان حوالي (96.2%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع يعوذ سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , DC , DS)، والباقي (3.8%) يعود سببها الى متغيرات أخرى لم تدخل إلى الانموذج، كما بلغت (R^{-2}) حوالي (94%) كما تشير قيمة (D.W) التي بلغت (1.46) إلى وقوعها في منطقة عدم الحسم، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien[*])، ويؤكد اختبار (F) على معنوية الانموذج ككل، حيث بلغت قيمتة المحتسبة (42.47)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيؤكد على عدم معنوية معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) ومعنوية معالم الاستهلاك المحلي (DC) والمدخرات المحلية (DS).

الانموذج الثاني: دالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستهلاك المحلي:

وضع هذا الانموذج لتبيان أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)، الناتج المحلي (GDP)، الاستيرادات (M) كمتغيرات مستقلة في الاستهلاك المحلي (DC) كمتغير تابع لكل بلد من البلدان عينة الدراسة، مع التأكيد على أثر الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل في الاستهلاك المحلي كمتغير تابع، وكما موضح في الجدول (42).

(*) أنظر الملحق رقم (1).

جدول (42)

التقديرات المثلى للانموذج الثاني

$$DC = b_0 + b_1FDI + b_2GDP + b_3M + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	R^2	D-W
مصر	الدالة نصف اللوغارتمية Sem - Log	DC = 4.36 + 0.00001FDI + 0.000006GDP-0.000002M t (271.2) (0.37) (23.42) (-2.17)	264.4	%98.5	%98.1	1.44
الاردن	الدالة اللوغارتمية D-log	DC = -0.136 + 0.0217FDI +1.01GDP + 0.147 M t (-0.42) (2.94) (8.24) (0.21)	122	%97.3	%96.5	1.25
ليبيا	الدالة الخطية Linear	DC = 9006 - 5.57FDI + 0.462GDP - 0.32M t (3.08) (-2.35) (2.92) (-0.31)	6.56	%62.1	%52.7	1.93

– وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج الثاني.

من الجدول (42) نلاحظ أن كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة في مصر ترتبط بعلاقة طردية مع الاستهلاك المحلي (DC) كمتغير تابع وباستخدام الدالة نصف اللوغارتمية، حيث ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بنسبة (0.001%) وهنا يظهر أثر ضعيف جداً للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستهلاك المحلي، كما ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بنسبة (0.006%). في حين ان حصيلة الاستيرادات (M) ارتبطت بعلاقة عكسية مع الاستهلاك المحلي (DC)، فزيادة الاستيرادات بنسبة (100%) يؤدي الى انخفاض الاستهلاك بنسبة (0.0002%)، وقد يكون السبب في ذلك ان أغلب الاستيرادات هي من الأسلحة والإنفاق على استيراد سلع إنتاجية بالإضافة إلى سوء الإدارة لعملية الاستيراد. ويبين لنا معامل التحديد (R^2) ان (%98.5) من التغيرات

الحاصلة في المتغير التابع (DC) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , GDP , M) والمتبقي (1.5%) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (98.1%)، أما قيمة (D.W) والتي بلغت (1.44) فانها تعني وقوعها في منطقة عدم الحسم، فضلاً عن خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien(*))، وأكد أختبار(F) على معنوية الانموذج ككل حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (264.46)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيوضح معنوية معلمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وعدم معنوية معالم الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) والاستيرادات (M).

وفي الاردن وباستخدام الدالة اللوغارتمية، فقد أرتبط الاستهلاك المحلي (DC) كمتغير تابع بعلاقة طردية مع متغيرات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، والاستيرادات (M) كمتغيرات مستقلة، فزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بنسبة (21.7%)، وهذا ما يوضح الأثر الموجب للاستثمار الاجنبي المباشر على الاستهلاك المحلي، وان زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي بنسبة (101%)، كما ان زيادة الواردات (M) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بنسبة (1.47%) وان معامل التحديد (R^2) أعطى قوة تفسيرية عالية بلغت (97.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DC) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (M,GDP,FDI) والمتبقي (2.7%) يعود الى المتغير العشوائي، كما إن قيمة (R^{-2}) بلغت (96.5%)،كما ان قيمة (D.W) تشير الى وقوعها في منطقة عدم الحسم بقيمة بلغت (1.25) فضلاً عن خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien(**))، ويؤكد اختبار (F) على معنوية كلية للانموذج ببلوغه

(*) أنظر الملحق رقم (2).

(**) المصدر نفسه.

(122)، أما اختبار (t) فيؤكد على المعنوية الاحصائية لمعالم الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) وعدم المعنوية الاحصائية لمعلمة الاستيرادات (M).

أما نتائج التقديرات في ليبيا وباستخدام الدالة الخطية فتوضح ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستهلاك المحلي (DC) بمقدار (5.57) وهذا يعني وجود علاقة عكسية بينهما دليلاً على الاثر السلبي الذي يحدثه الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستهلاك المحلي، وهذا يعني ان السلع الاجنبية المرتفعة الاسعار تجعل من الصعب الحصول عليها من قبل المستهلك المحلي، مما يؤدي الى الإضرار بمستوى الاستهلاك المحلي، أو ان معظم الاستثمارات الاجنبية وجهت الى قطاعات إنتاجية لا تخدم العملية الاستهلاكية، كما إن زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بمقدار (0.462)، وان زيادة الاستيرادات (M) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستهلاك المحلي (DC) بمقدار (0.32) والسبب في ذلك ان أغلب الاستيرادات من السلع الانتاجية بالاضافة الى سوء الادارة لعملية الاستيراد، وان قيمة (R^2) تشير ألى ان حوالي (62.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DC) تعود الى المتغيرات المستقلة (FDI , GDP , M) والمتبقي (37.9) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية ، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (52.7%). ويوضح اختبار (D-W) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي عندما بلغ (1.93) ويبين اختبار (F) معنوية الانموذج المقدر ككل ببلوغه (6.56)، أما اختبار (t) فيؤكد على معنوية المعالم المقدرة باستثناء معلمة الاستيرادات (M) فإنها غير معنوية إحصائياً. أما اختبار (klien[*]) فيشير الى وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ومن أجل معالجة هذه المشكلة نقوم بحذف المتغير

(*) أنظر الملحق رقم (2).

المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تسببت في ظهور المشكلة، وهنا نقوم بحذف الاستيرادات(M) من الانموذج الخاص بليبيا ليصير:

$$DC = b_0 + b_1FDI + b_2GDP + U$$

وكما موضح في الجدول (43):

جدول (43)

التقديرات المثلى للانموذج الثاني المعدل

$$DC = b_0 + b_1FDI + b_2GDP + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	R^{-2}	D-W
ليبيا	الدالة الخطية Linear	DC = 8627 - 6.12 FDI + 0.426 GDP t (3.37) (-4.12) (4.23)	10.53	%61.8	%56	1.95

-وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج الثاني المعدل.

توضح نتائج التقديرات في ليبيا وباستخدام الدالة الخطية، ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستهلاك المحلي (DC) بمقدار (6.12) وهذا ما يعني وجود علاقة عكسية بينهما دليلاً على الاثر السلبي الذي يحدثه الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستهلاك المحلي، وقد يعود السبب الى العوامل السابقة الذكر، أما زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بمقدار (0.426)، وان قيمة (R^2) تشير الى ان حوالي (%61.8) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DC) تعود الى المتغيرات المستقلة (FDI , GDP) والمتبقي (%38.2) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (%56). ويوضح اختبار (D-W) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مقارنة قيمته المحتسبة والبالغة (1.95) بقيم (dl = 0.98) و (du =1.54) الجدوليتين عند مستوى معنوية (%5)، فضلاً عن خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب

اختبار (klien)(*)، ويبين اختبار (F) معنوية الانموذج ككل عند مقارنة قيمته المحتسبة والبالغة (10.53) مع قيمته الجدولية بدرجة حرية (N - K - 1) ومستوى معنوية (5%) والبالغة (3.81)، أما اختبار (t) فيؤكد على معنوية المعالم المقدرة عند مقارنتها بمثيلتها الجدولية بدرجة حرية (N - K - 1) ومستوى معنوية (5%) والبالغة (2.160).

3- الانموذج الثالث: دالة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في المدخرات المحلية:

وضع هذا النموذج باستخدام الدوال الإحصائية المختلفة لتبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الاستهلاك المحلي (DC)، والاستثمار المحلي (DI) كمتغيرات مستقلة على المدخرات المحلية (DS) كمتغير تابع لكل بلد من البلدان المختارة، مع التأكيد على أثر الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل في المدخرات المحلية كمتغير تابع، وكما موضح في الجدول (44).

جدول (44)

التقديرات المثلى للانموذج الثالث

$$DS = b_0 + b_1 FDI - b_2 DC + b_3 DI + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	$\bar{R}^2$	D-W
مصر	الدالة اللوغارتمية Log	DS = 2.59 + 0.0797FDI – 0.155DC + 0.475 DI t (3.52) (2.72) (-0.69) (4.28)	21.91	%84.6	%80.7	2.44
الاردن	الدالة الخطية Linear	DS =563 – 0.276 FDI - 0.150 DC + 0.381DI t (1.16) (-1.04) (-2.61) (2.53)	8.60	%68.3	%60.3	1.07
ليبيا	الدالة الخطية Linear	DS =-5734 + 2.24 FDI - 0.031DC + 3.55 DI t (-1.86) (1.22) (-0.19) (6.64)	65.15	%94.2	%92.8	2.46

– وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج الثالث.

(*) أنظر الملحق رقم (3).

نلاحظ من الجدول (44) ان الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) كمتغير مستقل في مصر يرتبط بعلاقة طردية مع المدخرات المحلية (DS) كمتغير تابع، وباستخدام الدالة اللوغارتمية، حيث ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة المدخرات المحلية (DS) بنسبة (7.97%) وهذا ما يوضح الأثر الموجب للاستثمار الاجنبي المباشر في المدخرات المحلية، في حين ارتبط الاستهلاك المحلي كمتغير مستقل بعلاقة عكسية مع المدخرات المحلية كمتغير تابع حيث ان زيادة الاستهلاك المحلي بنسبة (100%) يؤدي الى انخفاض المدخرات المحلية بنسبة (15.5%)، وان زيادة الاستثمار المحلي (DI) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة المدخرات المحلية (DS) بنسبة (47.5%) ويبين لنا معامل التحديد (R^2) ان (84.6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DS) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , DC , DI) والمتبقي (15.4%) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية، كما ان قيمة (R^{-2}) (بلغت (80.7%) أما قيمة (D-W) والتي وصلت الى (2.44) فهي تقع في منطقة عدم الحسم، إضافى الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار (klien(*))، وأكد اختبار (F) على معنوية الانموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (21.91)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيوضح معنوية المعالم المقدرة باستثناء معلمة الاستهلاك المحلي (DC) فهي غير معنوية إحصائيا.

وفي الأردن وباستخدام الدالة الخطية، نلاحظ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض المدخرات المحلية (DS) بمقدار (0.276)، في حين ارتبط الاستهلاك المحلي(DC) كمتغير مستقل بعلاقة عكسية مع المدخرات المحلية(DS) كمتغير تابع، فزيادة الاستهلاك المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المدخرات المحلية بمقدار (0.150)، وارتبط الاستثمار المحلي (DI) بعلاقة طردية مع المدخرات المحلية (DS)، فزيادة الاستثمار المحلي

(*) أنظر الملحق رقم (4).

بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المدخرات المحلية بمقدار (0.381)، وان قيمة (R^2) تشير الى ان حوالي (68.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DS) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , Dc , DI)، والباقي (31.7) يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج، وان قيمة (R^{-2}) بلغت (60.3%)، اما قيمة (D.W) فقد بلغت (1.07) وهذا ما يوضح وقوعها في منطقة عدم الحسم، إضافة الى خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien(*))، وأكد اختبار (F) على معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (8.60)، أما بالنسبة لاختبار(t) فيوضح عدم معنوية معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ومعنوية معالم الاستهلاك المحلي (DS) والاستثمار المحلي (DI).

وفي ليبيا وباستخدام الدالة الخطية، فقد ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع المدخرات المحلية (DS) كمتغير تابع، فزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) بمقدار وحدة واحدة يؤد الى زيادة المدخرات المحلية بمقدار (2.24)، وهذا يعني وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في المدخرات المحلية، في حين ان زيادة الاستهلاك المحلي (DC) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المدخرات المحلية (DS) بمقدار (0.031)، وان زيادة الاستثمار المحلي (DI) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية (DS) بمقدار (3.55)، وان معامل التحديد (R^2) أعطى قوة تفسيرية عالية بلغت (94.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DS) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , DC , DI) والمتبقي (5.8%) يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في الانموذج، وبلغت (R^{-2}) (92.8%)، كما ان قيمة (D.W) وقعت في منطقة عدم الحسم بقيمة بلغت (2.46)، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار(klien(**))، ويؤكد اختبار(F) على معنوية كلية للانموذج

(*) أنظر الملحق رقم (4).

(**) المصدر نفسه.

ببلوغة (65.15)، أما اختبار (t) فيؤكد عدم معنوية المعالم المقدرة باستثناء معلمة الاستثمار المحلي (DI) فإنها معنوية إحصائياً.

4- الانموذج الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي:

وضع هذا الانموذج باستخدام مختلف الدوال الإحصائية لتبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الصادرات (X)،الناتج المحلي الإجمالي(GDP) كمتغيرات مستقلة على الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع لكل بلد من البلدان المختارة، مع التأكيد على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل في الاستثمار المحلي كمتغير تابع وكما موضح في الجدول (45).

جدول (45)

التقديرات المثلى للانموذج الرابع

$$DI = b_0 + b_1\,FDI + b_2X + b_3GDP + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	$\bar{R}^2$	D-W
مصر	الدالة نصف اللوغارتمية sem - Log	DI = 3.13 - 0.000038FDI + 0.000030X + 0.000012GDP t (19.13) (-1.63) (1.90) (7.54)	21.63	%84.4	%80.5	1.33
الاردن	الدالة الخطية Linear	DI =1951+ 0.145 FDI+ 0.535 X - 0.123 GDP t (1.91) 0.34) (1.26) (-0.57)	1.94	%32.7	%15.8	0.92
ليبيا	الدالة الخطية Linear	DI =-31 + 0.609 FDI + 0.0696 X + 0.110 GDP t (-0.05) (1.19) (1.97) (3.67)	39.65	%90.8	%88.5	1.66

- وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج الرابع.

يتضح من الجدول (45) ان تطبيق أنموذج دالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي لمصر باستخدام الدالة نصف اللوغارتمية، يؤكد على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) كمتغير مستقل والاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة

(100%) يؤدي الى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة (0.0038%) وهذا يعني ان للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل أثراً سلبياً محدود جداً في الاستثمار المحلي كمتغير تابع، وهذا ما يؤكد وجود منافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية، وان الاستثمار الاجنبي المباشر يعمل كبديل للاستثمار المحلي، في حين ارتبطت متغيرات الصادرات (X) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع، حيث ان زيادة الصادرات بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (0.003%)، وان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (0.0012%).

ويوضح لنا معامل التحديد (R^2) ان (84.4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DI) يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة (FDI , X , GDP) والمتبقي (15.6%) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (80.5%)، أما قيمة (D.W) والتي بلغت (1.33) فإنها تقع في منطقة عدم الحسم، فضلاً عن خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار (klien[*])، وأكد اختبار (F) على معنوية الانموذج حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (21.63)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيوضح عدم معنوية معالم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والصادرات (X) ومعنوية معلمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

وفي الأردن وباستخدام الدالة الخطية، نلاحظ إن نتائج التقدير تشير إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والصادرات (X) كمتغيرات مستقلة والاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (0.145) وهذا يوضح الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي، كما إن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار

(*) أنظر الملحق رقم (5).

(0.535)، وارتبط الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير مستقل بعلاقة عكسية مع الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع فزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار المحلي بمقدار (0.123)، وقد يكون السبب في ذلك توجيه اغلب الزيادة في الناتج نحو الاستهلاك وبالتالي انخفاض حصة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمار المحلي، ونلاحظ ان معمل التحديد قد بلغ قيمة منخفضة وصلت الى (32.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DI) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , X , GDP) والمتبقي والبالغ (67.3%) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية، كما بلغت (R^{-2}) (15.8%)، أما قيمة (D.W) والتي وصلت الى (0.92) فانها تقع في منطقة عدم الحسم، ويبين اختبار (F) عدم معنوية النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (1.94)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيؤكد على عدم معنوية جميع المعالم المقدرة إحصائيا.

أما اختبار (klien(*)) فيشير الى وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ومن أجل معالجة هذه المشكلة نقوم بحذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تسببت في ظهور المشكلة، وهنا نقوم بحذف الصادرات (X) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) من الانموذج الخاص بالأردن ليصبح أنموذج انحدار خطي بسيط وكالآتي:

$$DI=b_0+b1\ FDI$$

وكما موضح في الجدول (46).

(*) أنظر الملحق رقم (5).

جدول (46)

التقديرات المثلى للانموذج الرابع المعدل

$$DI = bo + b_1FDI$$

البلد	نوع الدالة	الانموذج المقدر	F	R^2	$\bar{R}^2$	D-W
الأردن	الدالة الخطية Linear	DI = 2012 + 0.509 FDI t (15.24) (1.74)	3.04	%17.8	%12	0.82

- وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج الرابع المعدل.

توضح نتائج التقدير في الأردن وباستخدام الدالة الخطية ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (0.509) وهذا يوضح الاثر الموجب للاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وان قيمة (R^2) تشير الى ان حوالي (%17.8) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DI) تعود الى المتغير المستقل (FDI) والمتبقي والبالغ (%82.2) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية،كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (%12)، بينما بلغ اختبار (D.W) (0.82) عند مقارنة قيمته مع قيم (dL=1.10) (du=1.37) الجدوليتين وهذا يعني ان هناك مشكلة ارتباط ذاتي من النوع الموجب، والسبب في ظهور المشكلة هو حذف وإهمال المتغيرات المستقلة الصادرات (X) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ولمعالجة هذه المشكلة يتعين إضافة تلك المتغيرات الى الانموذج كما في التقديرات المثلى للانموذج الرابع الخاصة بالأردن السابقة الذكر. ويوضح اختبار (F) عدم معنوية الانموذج المقدر عند مقارنة قيمته المحتسبة والبالغة(3.04) مع قيمته الجدولية بدرجة حرية (N - K - 1) ومستوى معنوية (%5) والبالغة (4.60)، أما اختبار (t) فيؤكد على عدم معنوية معلمة (FDI) (عند مقارنتها بمثيلتها الجدولية بدرجة حرية(n-k-l) ومستوى معنوية (%5) والبالغة (2.145).

أما بالنسبة لليبيا وباستخدام الدالة الخطية، فتشير النتائج الى العلاقة الطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والصادرات (X) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة والاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع، فزيادة أي متغير من هذه المتغيرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (0.609) و (0.0696) و (0.110) على التوالي وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث أثراً إيجابياً على الاستثمار المحلي بالنسبة لليبيا، وان قيمة (R^2) يشير الى حوالي (90.8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (DI) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , X , GDP) والباقي (9.2%) يعود سببها الى متغيرات اخرى لم تدخل الى الانموذج، ونلاحظ ان قيمة (D.W) بلغت (1.66) وهذا يعني وقوعها في منطقة عدم الحسم، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب أختبار (klien(*)) وأكد اختبار (F) على معنوية الانموذج عندما بلغ (39.65)، أما اختبار (t) فيوضح عدم معنوية المعالم المقدرة باستثناء معلمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) فهي معنوية إحصائيا.

5- الانموذج الخامس: دالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات:

وضع هذا الانموذج لتبيان أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، الاستثمار المحلي (DI) كمتغيرات مستقلة في الصادرات (X) كمتغير تابع لكل بلد من البلدان المختارة، مع التأكيد على أثر الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل في الصادرات كمتغير تابع وكما في الجدول (47).

(*) أنظر الملحق رقم (5).

جدول (47)

التقديرات المثلى للانموذج الخامس

$$X = b_0 + b_1 FDI + b_2 GDP + DI + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	$\bar{R}^2$	D-W
مصر	الدالة الخطية Linear	X = 10737+ 1.11FDI – 0.130GDP +0.185DI t (5.14) (4.46) (-3.13) (2.06)	8.90	%69	%61.3	1.29
الاردن	الدالة الخطية Linear	X =-1701+ 0.025 FDI+ 0.416GDP + 0.220DI t (-3.01) (0.09) (5.68) (1.26)	31.74	%88.8	%86	0.89
ليبيا	الدالة نصف اللوغارتمية sem - Log	X =3.60 + 0.000177 FDI + 0.000006 GDP + 0.000049DI t (19.15) (1.23) (0.50) (0.67)	7.78	%66	%57.5	1.06

– وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج الخامس.

من الجدول (47) نلاحظ ان المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع الصادرات (X) في مصر وباستخدام الدالة الخطية، حيث ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (1.11) وهنا يظهر الاثر الموجب الذي يحدثه الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات، في حين ارتبط الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير مستقل بعلاقة عكسية مع المتغير التابع الصادرات (X)، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الصادرات بمقدار(0.130)، وهذا ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية، وقد يكون السبب في ذلك هو ان أغلب الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي توجه نحو الاستهلاك، وما يوجه نحو الادخار يتجه نحو قطاعات انتاجية تنتج سلع تلبي حاجة الطلب المحلي المتزايد وبذلك ينخفض مستوى الصادرات، كما ارتبط الاستثمار

المحلي (DI) كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الصادرات (X) كمتغير تابع، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (0.185).

ويبين لنا معامل التحديد (R^2) ان (69%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (X) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , GDP , DI) والمتبقي (31%) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (61.3%)، أما قيمة (D.W) فقد بلغت (1.29) وهذا يعني وقوعها في منطقة عدم الحسم، إضافى الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار klien(*)، وأكد اختبار (F) على معنوية الانموذج، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (8.90)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيوضح معنوية المعالم المقدرة باستثناء معلمة الاستثمار المحلي (DI) فهي غير معنوية إحصائيا.

وفي الاردن وباستخدام الدالة الخطية، فقد ارتبط الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي (GDP) والاستثمار المحلي (DI) كمتغيرات مستقلة بعلاقة طردية مع الصادرات (X) كمتغير تابع، فزيادة أي متغير من هذه المتغيرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (0.025) و (0.416) و(0.220) على التوالي، وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث أثراً ايجابياً في الصادرات بالنسبة للأردن، وتوضح قيمة (R^2) ان حوالي (88.8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (X) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة(FDI , GDP , DI) والمتبقي (11.2%) يعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها الانموذج، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (86%)، أما قيمة (D-W) فقد بلغت (0.89) وهذا يعني وقوعها في منطقة عدم الحسم، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار(klien(**))، ويبين اختبار (F) معنوية الانموذج ككل عندما بلغت

(*) انظر الملحق رقم (6).

(**) المصدر نفسه.

قيمته المحتسبة (31.74)، أما اختبار (t) فيبين معنوية معلمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعدم معنوية معالم الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) والاستثمار المحلي (DI).

أما بالنسبة لليبيا فتشير نتائج التقديرات باستخدام الدالة نصف اللوغارتمية إلى العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاستثمار المحلي (DI) كمتغيرات مستقلة والصادرات (X) كمتغير تابع، فزيادة أي متغير من هذه المتغيرات بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الصادرات(X) بنسبة (0.0177%) و (0.0006%) و (0.0049%) على التوالي، وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث أثراً ايجابياً ضعيفاً جداً في الصادرات في ليبيا، وتوضح قيمة معامل التحديد (R^2) ان (66%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (X) تعود الى المتغيرات المستقلة (FDI, GDP , DI)، أما المتبقي والبالغ (34%) يعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها الانموذج، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (57.5%)، أما قيمة (D–W) فقد بلغت (1.06) وهذا يعني وقوعها في منطقة عدم الحسم، ويبين اختبار(F) معنوية الانموذج عندما بلغت قيمته المحتسبة (7.78)، أما اختبار (t) فيوضح عدم معنوية المعالم المقدرة.

أما اختبار (klien(*)) فيشير الى وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، ومن أجل معالجة هذه المشكلة نقوم بحذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تسببت في ظهور المشكلة، وهنا نقوم بحذف الاستثمار المحلي (DI) من الانموذج الخاص بليبيا ليصير:

$$\mathbf{X = b_0 + b_1\ FDI + b_2\ GDP + U}$$

وكما موضح في الجدول (48).

(*) انظر الملحق رقم (6).

جدول (48)

التقديرات المثلى للأنموذج الخامس المعدل

$$X = b_0 + b_1 FDI + b_2 GDP + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	$\bar{R}^2$	D-W
ليبيا	الدالة نصف اللوغارتمية sem - Log	X =-1264+ 9.71 FDI + 0.436 GDP t (-0.25) (3.27) (2.17)	21.63	%76.9	%73.3	1.57

- وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج الخامس المعدل.

توضح نتائج التقديرات في ليبيا وباستخدام الدالة نصف اللوغارتمية الى العلاقة الطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة والصادرات (X) كمتغير تابع، فزيادة أي متغير من هذه المتغيرات بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الصادرات (X) بنسبة (971%) و(43.6%) على التوالي، وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث أثراً ايجابياً كبيراً على الصادرات في ليبيا، وتوضح قيمة (R^2) ان (76.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (X) تعود الى المتغيرات المستقلة (FDI , GDP)، أما المتبقي والبالغ (23.1%) يعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها الانموذج، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (73.3%)، ويوضح اختبار (D–W) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مقارنة قيمته المحتسبة والبالغة (1.57) بقيم (dL=0.98) و(du=1.54) الجدوليتين عند مستوى معنوية (5%)، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien(*)).

ويبين اختبار (F) معنوية الانموذج ككل عند مقارنة قيمته المحتسبة والبالغة (21.63) مع قيمته الجدولية بدرجة حرية (n-k-l) ومستوى معنوية (5%) والبالغة

(*) انظر الملحق رقم (7).

(3.81)، أما اختبار(t) فيؤكد على معنوية المعالم المقدرة عند مقارنتهـا بمثيلتهـا الجدولية بدرجة حرية (n-k-l) ومستوى معنوية (5%) والبالغة (2.160).

6- الانموذج السادس: دالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستيرادات:

وضع هذا الانموذج لتبيان أثر كل من الاستثمار الاجنبي المباشـر (FDI)، السكان (POP)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة في الـواردات (M) كمتغير تابع لكل بلد من البلدان المختارة، مع التأكيد علـى أثـر الاسـتثمار الاجنبي المباشر(FDI) كمتغير مستقل في الاستيرادات (M) كمتغير تـابع، وكمـا موضح في الجدول (49).

جدول (49)

التقديرات المثلى للانموذج السادس

$$M = b_0 + b_1\,FDI + b_2POP + b_3\,GDP + U$$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	R^2	$\bar{R}^2$	D-W
مصر	الدالة نصف اللوغارتمية sem - Log	M = 4.22+ 0.000050FDI – 0.00786POP + 0.000005GDP t (36) (4.18) (-5.48) (4.78)	23.22	%85.3	%81.6	1.15
الاردن	الدالة نصف اللوغارتمية sem - Log	M =3.36+ 0.000053 FDI- 0.130POP + 0.000134GDP t (43.51) (1.41) (-4) (5.89)	45.31	%91.9	%89.9	2.02
ليبيا	الدالة الخطية Linear	M =-3841 + 1.66 FDI + 1346POP + 0.0456GDP t (-1.67) (4.70) (2.26) (1.20)	45.59	%91.9	%89.9	1.73

- وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الانموذج السادس.

من الجدول (49) وباستخدام الدالة نصف اللوغارتمية في مصر نلاحـظ ان المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع الاستيرادات (M)، فزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (100%) يـؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة (0.005%)، وهنا يظهر أثر ضعيف جداً للاسـتثمار

الاجنبي المباشر في الاستيرادات، في حين ان زيادة عدد السكان (POP) بنسبة (100%) يؤدي الى انخفاض الواردات (M) بنسبة (0.786%) وقد يكون السبب في ذلك هو قدرة الاقتصاد المحلي على توفير السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات المختلفة للسكان وعدم اللجوء الى الاستيرادات، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير مستقل والاستيرادات (M) كمتغير تابع، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الواردات بنسبة (0.0005%) ويبين لنا معامل التحديد (R^2) ان (85.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (M) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , POP , GDP) وان الباقي والبالغ (14.7%) يعود الى عوامل ومؤثرات أخرى لم تتضمنها الصيغة الدالية المستخدمة، كما بلغت (R^{-2}) حوالي (81.6%)، كما تشير قيمة (D-W) التي بلغت (1.15) الى وقوعها في منطقة عدم الحسم، فضلاً عن خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien[*])، ويؤكد اختبار (F) على معنوية الانموذج، حيث بلغت قيمته المحتسبة (23.22)، أما بالنسبة لاختبار (t) فيؤكد على معنوية جميع المعالم المقدرة إحصائياً.

وفي الاردن وباستخدام الدالة نصف اللوغارتمية أيضاً، نلاحظ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستيرادات (M) بنسبة (0.0053%)، وهذا يؤكد على وجود علاقة طردية بينهما وهنا يظهر أثر ضعيف جداً للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستيرادات، كما ان زيادة السكان (POP) بنسبة (100%) يؤدي الى انخفاض الاستيرادات (M) بمقدار (13%)، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية، وقد تكون الأسباب مشابهة لحالة مصر، أما بالنسبة للمتغير الثالث والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) فان زيادته بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة (0.0134%)، كما يلاحظ ان

---

[*] انظر ملحق رقم (8).

معامل التحديد (R^2) قد أعطى قوة تفسيرية عالية للانموذج، حيث ان (91.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (M) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDI , POP , GDP) وان المتبقي والبالغ (8.1%) يعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها الانموذج، كما بلغت (R^{-2}) (89.9%)، كما تشير قيمة (D.W) والبالغة (2.02) إلى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار(klien(*))، ويؤكد اختبار (F) على معنوية الانموذج ككل، حيث بلغت قيمته المحتسبة (45.31)، وأكد اختبار (t) على معنوية المعالم المقدرة باستثناء معلمة السكان(POP) فإنها غير معنوية إحصائياً.

أما بالنسبة لليبيا، وباستخدام الدالة الخطية، فتشير نتائج التقديرات الى العلاقة الطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI)، والسكان (POP)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة والاستيرادات (M) كمتغير تابع، فزيادة أي متغير من هذه المتغيرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار(1.66) و(1346) و(0.0456) على التوالي، وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث أثراً إيجابياً في الاستيرادات في ليبيا، وتوضح قيمة (R^2) ان (91.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (M) تعود الى المتغيرات المستقلة (FDI , POP , GDP) أما المتبقي والبالغ (8.1%) يعود الى عوامل ومتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، كما ان قيمة (R^{-2}) بلغت (89.9%) أما قيمة (D-W) فقد بلغت (1.73) وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، إضافة الى خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار(klien(**))، ويبين اختبار (F) معنوية الانموذج عندما بلغت قيمته المحتسبة (45.59)، أما

(*) انظر الملحق رقم (8).

(**) المصدر نفسه.

اختبار (t) فيوضح عدم معنوية معلمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعنوية معالم الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والسكان (POP).

يتضح مما سبق ومع اختلاف البلدان عينة الدراسة في سياساتها المستخدمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أثراً ضعيفاً جداً في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر (للنمو الاقتصادي) في مصر والأردن، مع أثر ايجابي محدود في ليبيا. كما ظهر للاستثمار الاجنبي المباشر أثراً ضعيفاً جداً في الاستهلاك المحلي في مصر في حين سجل الأردن أثراً ايجابياً وصل الى (21.7%)، وأحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا سلبياً في الاستهلاك المحلي في ليبيا بمقدار (5.57). وفي مصر وليبيا سجل الاستثمار الاجنبي المباشر أثراً ايجابياً في المدخرات المحلية، وهذا ما يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر لعب دوراً مكملاً للمدخرات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية، وأحدث الاستثمار الاجنبي أثراً سلبياً في المدخرات المحلية في الاردن، وهذا ما يوضح اعتماد الاستثمارات الأجنبية في المدخرات المحلية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية. وبينت العلاقة الخاصة بأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي والصادرات أثراً إيجابياً في البلدان المختارة، وأحدث الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستيرادات أثراً ضعيفاً في كل من مصر والأردن، في حين ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار (1.66) في ليبيا وهنا يظهر الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستيرادات.

وبشكل عام فان الانموذجات الإحصائية الستة السابقة كانت منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية، ومعنوية في أغلبها من الناحية الإحصائية، كما أثبتت خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال وقوع أغلب قيم اختبار (D-W) في مناطق عدم الحسم وهنا يكون لباني النموذج الخيار في قبول أو رفض الانموذج، وخلو أغلبها من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien)، من خلال اختيار أفضل التقديرات.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- لا يمكن تحديد تاريخ معين لظهور الاستثمار الاجنبي المباشر، لكن البداية الحقيقية لهذا الاستثمار كانت على أثر قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، وتزايد اهتمام دول العالم منذ ذلك التاريخ بقضايا جذب الاستثمار الاجنبي المباشر واحتدمت المنافسة خلال العقدين الماضيين بين بلدان العالم سواء كانت متقدمة أم نامية للفوز بأكبر نسبة ممكنة من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، واستطاعت البلدان المتقدمة نظراً للمزايا التي تتمتع بها من جذب نسبه مرتفعة من الاجمالي، فاقتصاديات هذه البلدان تتميز بالانفتاح الاقتصادي وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية، وغيرها من الامور التي توفر فرصاً استثمارية في مختلف الانشطة الاقتصادية.

2- شهد عقد التسعينيات تطوراً كبيراً تمثل في الانفجار المالي على الصعيد العالمي، فالاستثمار الاجنبي المباشر صار الماكنه التي تقودها الشركات متعددة الجنسية لتحقيق الاندماج باتجاه العولمة، إذ كلما زادت قوة تحرير الاسواق المالية، كلما تعاظم دور هذه التدفقات المالية في الاقتصادات النامية، حيث ارتفعت أهمية التمويل من المصادر الخاصة وحلت محل المعونة الرسمية والاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، بالإضافة الى تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمار بين الدول.

3- تعاني غالبية البلدان العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن الأمر الأكثر خطورة على اقتصادياتها هو انها تعاني من توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيدة، وهو ما يدفعها للخروج الى الاسواق العالمية لعدم

توفر المناخ الاستثماري الملائم، حيث قدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هذه الأموال ما بين (800-1000) مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بحوالي (1400) مليار دولار، وهذه الأموال في أغلبها استثمارات خاصة يملكها أشخاص أو شركات من جنسيات عربية مختلفة، مع جزء قليل من الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها لحكومات عربية وتحديداً خليجية.

4- تتمثل العوامل التي تدفع رؤوس الاموال العربية الى الهجرة في تخبط الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية وضعف الأسواق المالية وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية.

5- لم تتمكن البلدان العربية من جذب سوى النزر اليسير من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى البلدان النامية والعالم، واتسمت حركة الاستثمارات الاجنبية الواردة الى البلدان العربية بالتذبذب من عام لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وأغلب هذه الاستثمارات لا يزال محصوراً في قطاعات محدودة جداً وبالأخص قطاع النفط، حيث بلغت التدفقات الداخلة الى البلدان العربية حوالي (21605) مليون دولار في عام (2004) وبنسبة مساهمة بلغت (7.86%) بالنسبة للبلدان النامية و(3.04%) بالنسبة للعالم، وارتفعت في عام (2005) لتبلغ (37650) مليون دولار، وهو ما يمثل (11.26%) من التدفقات المتجهة الى مجموعة البلدان النامية وما نسبته (4.11%) من إجمالي التدفقات على مستوى العالم.

6- يلاحظ تذبذب تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبته الى تكوين رأس المال الثابت في البلدان العربية، إذ تصدرت البحرين قائمة البلدان العربية في مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي

المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي، بحوالي (7.369%) في عام (1995) تلتها قطر بحوالي (1.155%)، أما في عام (2005) فقد تصدرت الاردن القائمة بنسبة بلغت (12.052%) تلتها لبنان بحوالي (11.668%)، أما تطور مؤشر نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد تصدرته مصر بنحو (5.3%) تلتها قطر بحوالي (5%) في عام (1995)، أما في عام (2005) فقد سجلت لبنان أعلى نسبة بحوالي (53.3%) تلتها الاردن بنحو (53%).

7- تعاني البلدان العربية من انخفاض نسبة الاستثمار العربي البيني قياساً بالاستثمار العربي الدولي، إذ ان الاقتصادات العربية أكثر انفتاحاً أمام الاقتصادات الغربية وبالتالي أمام استثماراتها من أمام الاقتصادات العربية، وهذا الانخفاض في الاستثمارات البينية يعود الى نقص وتخلف البنى التحتية الملائمة وعدم الاستقرار السياسي وغياب الثقة بالمناخ الاستثماري السائد في البلدان العربية بالاضافة الى النقص الكبير في كفاءة الاجراءات الادارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية. حيث تصدرت ليبيا قائمة البلدان العربية المصدرة للاستثمارات البينية حيث تشكل استثماراتها الداخلة الى الجزائر نسبة (53%) ثم تلتها السعودية بنسبة وصلت الى (47.4%) من الاستثمارات الداخلة الى الامارات، في حين تصدرت السعودية قائمة البلدان العربية المضيفة للاستثمارات العربية بحوالي (721.2) مليون دولار وهو ما نسبته (29.5%) من اجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال عام (2001)، واستمرت في الصدارة لتبلغ حوالي (28797) مليون دولار وهو ما نسبته (75.8%) من أجمالي الاستثمارات البينية عام (2005).

8- اتبعت مصر سياسة الاصلاح الاقتصادي منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وحققت هذه السياسة تحسينات كبيرة في مؤشرات الاداء

الاقتصادي ككل، فانخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى (-1.24%) في عام (1990) مقارنة مع (-9.58%) في عام (1995) وانخفض معدل التضخم من (16.8%) في عام (1990) الى (2.7%) في عام (2000)، وانخفض اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من (79.9%) في عام (1990) الى حوالي (27.8%) في عام (2000)، كما ساهمت السياسات المالية والنقدية الانكماشية الى تباطئ في معدل النمو الاقتصادي حيث انخفض من (16.4%) في عام (1990) الى (7.6%) في عام (2000)، دفعت هذه الأوضاع الى استقرار في الاوضاع الاقتصادية وبالتالي جذب المزيد من أستثمارات الاجنبية المباشرة، فأرتفعت هذه التدفقات من (598) مليون دولار وهو ما يمثل (0.994%) الى الناتج المحلي الاجمالي و(5.3%) الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (1995) الى (5376) مليون دولار وهو ما نسبته (6.028%) الى الناتج المحلي الاجمالي و(33.6%) الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (2005).

9- اتصف الاقتصاد الأردني بصغر حجم اقتصاده ومحدودية موارده وتأثره الكبير بالأحداث الإقليمية والدولية، بالمقابل ولمسايرة هذه التحديات سارعت الحكومة الأردنية الى اعتماد نهج التصحيح الاقتصادي، وقد أدى تطبيق هذا البرنامج الى نتائج ايجابية تمثلت في تحقيق معدل نمو وصل الى (12.1%) في عام (1995) مقارنة مع معدل نمو سالب بلغ (3%) في عام (1990)، وأنخفض معدل التضخم من (16.1%) في عام (1990) الى (1.67%) في عام (1995) كما انخفض عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي من (-3.61%) في عام (1990) الى (-1.67%) في عام (1995)، ومما ساعد على تحسين هذه المعدلات هو امتلاك الاردن لبنية أساسية قوية وقطاع خاص نشط وأطار مؤسسي

وتشريعي جيد، ونتيجة لذلك فقد تحسن مناخ الاستثمار كثيراً في الاردن وبالتالي أرتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليه من حوالي (13) مليون دولارفي عام (1995) وهو ما يمثل (0.193%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي و (0.7%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت الى (1532) مليون دولار وهو ما يمثل (12.052%) الى الناتج المحلي الاجمالي و(53%) الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (2005).

10-علي الرغم من موارد الطاقة التي تتمتع بها ليبيا، الا انها تمتلك اقتصاداً من أقل الاقتصادات تنوعاً في منطقة المغرب العربي، وبدأت ببذل جهود حثيثة للانفتاح والاصلاح الاقتصادي بعد أن حُلت قضية لوكربي وجمدت عقوبات الامم المتحدة في عام (1999)، وقد أرتكزت السياسة الاصلاحية على قيام برنامج للخصخصة واعادة هيكل الجهاز المصرفي وتحرير الاسعار وتخفيض الرسوم الجمركية، والعمل على فتح الباب على مصراعيه أمام المستثمرين الاجانب، إلا إنه وبالرغم من ذلك فان الاقتصاد الليبي لا يزال يتميز بتدني حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل ليصل الى (261) مليون دولار في عام (2005) وهو ما يمثل (0.626%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي و(8.6%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة مع استثمارات سالبة طيلة المدة (1995-2001)، حيث لغت (-107) مليون دولار في عام (1995) وهو ما نسبته (-0.350%) من الناتج المحلي الاجمالي و(-0.8%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، وأغلب هذه الاستثمارات موجه نحو قطاع النفط والغاز، وان الحاجة الحقيقية للاقتصاد الليبي هي الاستثمار والشراكة في القطاعات الاخرى ذات الموارد المتجددة والتي ستسهم في تطوير العملية الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.

11-تم استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل مع مجموعة من المتغيرات الاخرى في عدد من الانموذجات القياسية لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان العربية المذكورة. وتبين ان للاستثمار الاجنبي المباشر أثراً ضعيفاً جداً في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر(للنمو الاقتصادي) في مصر والأردن، مع أثر ايجابي محدود في ليبيا. كما ظهر للاستثمار الاجنبي المباشر أثراً ضعيفاً جداً في الاستهلاك المحلي في مصر في حين سجل الأردن أثراً ايجابياً وصل الى (21.7%)، وأحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثراً سلبياً في الاستهلاك المحلي في ليبيا بمقدار (5.57). وفي مصر وليبيا سجل الاستثمار الاجنبي المباشر أثراً ايجابياً في المدخرات المحلية، وهذا ما يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر لعب دوراً مكملاً للمدخرات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية، وأحدث الاستثمار الاجنبي أثراً سلبياً في المدخرات المحلية في الاردن، وهذا ما يوضح اعتماد الاستثمارات الأجنبية على المدخرات المحلية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية. وبينت العلاقة الخاصة بأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي والصادرات أثراً إيجابياً في البلدان المختارة، وأحدث الاستثمار الاجنبي المباشر أثراً ضعيفاً في الاستيرادات في كل من مصر والأردن، في حين ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار (1.66) في ليبيا وهنا يظهر الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستيرادات.

التـــــوصـــــيات:

1- العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ومنها العربية، وليس المشاريع التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسية واستراتيجياتها في تحقيق الأرباح، وبالتالي التحول من مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام الى المشاريع التي تنتج سلع إنتاجية تساهم في العملية التنموية.

2- ان التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية، تتطلب من البلدان النامية ومنها العربية الاستمرار في الجهود المبذولة في تحسين مناخها الاستثماري عن طريق سياسات أصلاح اقتصادي ومالي متمثلة في خصخصة بعض القطاعات الى جانب القطاع العام وتعويم عملاتها، وإنشاء مناطق صناعية حرة معفية من الضرائب، والعمل على خفض رسوم الاستيراد والتصدير وإزالة القيود الفنية أمام التجارة وأمام حرية تدفق رأس المال عبر الحدود.

3- التوجه نحو دعم وإنشاء مناطق للتجارة الحرة لما تمتلكه من مزايا كبيرة تساعدها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وعملية تشجيع مثل هذه المناطق تحتاج الى دعم حكومي مرتبط بتحقيق منافع واضحة تشتمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتسهيل عملية مراقبة ومتابعة الاستثمارات الاجنبية بدقة، ويفضل ان توزع هذه المناطق بشكل متوازن على عموم البلاد لتلافي الاختلال في توزيعها.

4- تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق الخطوات الواسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بين البلدان العربية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار وحماية رأس المال، وتنظيم العمل وحرية انتقال الافراد والسلع بين البلدان العربية واعادة تنظيم حركة رؤوس الاموال من دول الفائض الى دول العجز.

5- بذل وتعزيز الجهود القطرية والإقليمية العربية الهادفة الى تشجيع أصحاب رؤوس الاموال العربية المهاجرة على اعادة استثماراتهم في الخارج الى الوطن، وتوفير فرص استثمارية لهم في الداخل، وهذا يتم بتعزيز المناخ الاستثماري وتحرير الاقتصاد، وتعزيز أسعار الفائدة في الأسواق المحلية مقابل الاجنبية وعدم المبالغة في أسعار صرف العملات المحلية، وتقليل المخاطرة السياسية وتطوير القطاع المالي.

6- محاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة في هياكل الانتاج في البلدان العربية، من خلال اعتماد استراتيجية نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية عن طريق رفع مساهمة القطاعات الانتاجية في النشاط الاقتصادي، ومحاولة التحكم في العجز المالي والحكومي والمحافظة على الانضباط النقدي.

7- العمل على تطوير الاسواق المالية المحلية الناشئة بهدف تحسين كفاءة عمليات تعبئة المدخرات المحلية في البلدان النامية ومنها العربية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي وترشيد الاستهلاك والحد من الاستهلاك الترفي ومحاربة ظاهرة التقليد والمحاكاة وتحرير سياسات اسعار الفائدة وأستخدام الموارد الاقتصادية أستخداماً أمثلاً وكفوءاً ورفع مستوى الانتاج وتحسين نوعيته، وان يكون دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة كموارد مكملة أو متممة للموارد المحلية وليس بديلاً عنها.

8- العمل على قيام تكتلات اقتصادية واتفاقيات إقليمية وأسواق مشتركة للدول النامية ومنها العربية لمواجهة تحديات العولمة، والاستفادة من التجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق آسيا في تعاملها مع الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق مشاركة أو دخول البلدان العربية في عمليات الإنتاج التابعة للشركات متعددة الجنسية وبالشكل الذي يضمن زيادة قدرتها

التنافسية ودخولها في أنشطة إنتاجية تقوم على استخدام التكنلوجيا المتطورة والمهارة الإدارية.

9- من الضروري ان تكون النتيجة النهائية للاستثمار الأجنبي المباشر ايجابية، أي ان يكون المردود منه أكبر من الخسائر الناجمه عنه، فلا يؤدي الاستثمار الأجنبي الى هروب الاستثمارات المحلية بسبب المبالغة في دعم الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي، وأن لا تكون خسارة الخزينة العامة للدولة نتيجة للإعفاءات الضريبية والحوافز الممنوحة والدعم الحكومي أكبر من ايجابيات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

10- تشجيع إقامة المشاريع المشتركة، وتقليل المشاريع المملوكة بالكامل ملكية أجنبية، ذلك ان الملكية المشتركة تساعد المستثمر المحلي على فرض الرقابة على المستثمر الاجنبي، ويمكن الاستفادة من تجربة الصين في هذا المجال، وكيفية تعاملها مع الاستثمار الاجنبي المباشر على الرغم من أنها بلد اشتراكي يعتمد التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد المحلي.

11- في البلدان عينة الدراسة يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار وإعادة تأهيل الكفاءات الإدارية للأجهزة المعنية بالاستثمار مع المراجعة المستمرة للتشريعات المتعلقة بالاستثمار وجعلها أكثر مرونة وواقعية ومراعاة الشفافية والوضوح في التشريعات المالية والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية.

12- في البلدان عينة الدراسة يمكن الاستفادة من السياسة الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية الاجنبية نحو المناطق الأقل تقدماً والتي في حاجة الى المزيد من الاستثمارات لتحقيق تنميتها الاقتصادية، ويتم ذلك بمنح

مزيد من المزايا والإعفاءات الضريبية للشركات الاستثمارية التي توجه استثماراتها الى المناطق النائية والمناطق الصناعية الجديدة.

13- في البلدان عينة الدراسة من الضروري ان تواصل العمل بسياسة آلية السوق مع إعطاء القطاع العام دور في توفير البيئة الملائمة لعمل آلية السوق وبالتالي تحقيق أهداف سياسة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وان تعمل هذه البلدان وخصوصاً ليبيا على التنويع الاقتصادي في هياكل إنتاجها وتقليل اعتمادها على المواد الخام كمصدر أساس للدخل.

الملاحــق

ملحق (1)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج الأول

		FDI	DC	DS
مصر	FDI	1.000	0.12535	0.26990
	DC	0.12535	1.000	0.70598
	DS	0.26990	0.70598	1.000
الأردن		FDI	DC	DS
	FDI	1.000	0.72681	- 0.60347
	DC	0.72681	1.000	-0.00672
	DS	-0.60347	-0.00672	1.000
ليبيا		FDI	DC	DS
	FDI	1.000	-0.30538	0.83887
	DC	-0.30538	1.000	-0.10272
	DS	0.83887	-0.10272	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

ملحق (2)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج الثاني

		FDI	GDP	M
مصر	FDI	1.000	0.15643	0.35708
	GDP	0.15643	1.000	0.61522
	M	0.35708	0.61522	1.000
الأردن		FDI	GDP	M
	FDI	1.000	0.62298	0.55370
	GDP	0.62298	1.000	0.84142
	M	0.55370	0.84142	1.000
ليبيا		FDI	GDP	M
	FDI	1.000	0.65514	0.85810
	GDP	0.65514	1.000	0.85358
	M	0.85810	0.85358	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

ملحق (3)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج الثاني المعدل

		FDI	GDP
ليبيا	FDI	1.000	0.65514
	GDP	0.65514	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

ملحق (4)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج الثالث

		FDI	DC	DI
مصر	FDI	1.000	0.38671	-0.40484
	DC	0.38671	1.000	0.42084
	DI	-0.40484	0.42084	1.000
		FDI	DC	DI
الأردن	FDI	1.000	0.77533	0.42224
	DC	0.77533	1.000	0.39192
	DI	0.42224	0.39192	1.000
		FDI	DC	DI
ليبيا	FDI	1.000	-0.30538	0.80684
	DC	-0.30538	1.000	-0.04677
	DI	0.80684	-0.04677	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

ملحق (5)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج الرابع

		FDI	X	GDP
مصر	FDI	1.000	0.63099	0.15643
	X	0.63099	1.000	-0.32342
	GDP	0.15643	-0.32342	1.000
		FDI	X	GDP
الأردن	FDI	1.000	0.71392	0.74828
	X	0.71392	1.000	0.93418
	GDP	0.74828	0.93418	1.000
		FDI	X	GDP
ليبيا	FDI	1.000	0.82791	0.65514
	X	0.82791	1.000	0.76067
	GDP	0.65514	0.76067	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

ملحق (6)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج الخامس

		FDI	GDP	DI
مصر	FDI	1.000	0.15643	-0.36808
	GDP	0.15643	1.000	0.73895
	DI	-0.36808	0.73895	1.000
		FDI	GDP	DI
الأردن	FDI	1.000	0.74828	0.42224
	GDP	0.74828	1.000	0.47669
	DI	0.42224	0.47669	1.000
		FDI	GDP	DI
ليبيا	FDI	1.000	0.65514	0.80684
	GDP	0.65514	1.000	0.88913
	DI	0.80684	0.88913	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

ملحق (7)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج الخامس المعدل

		FDI	GDP
ليبيا	FDI	1.000	0.65514
	GDP	0.65514	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

ملحق (8)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للانموذج السادس

		FDI	POP	GDP
مصر	FDI	1.000	0.28037	0.15643
	POP	0.28037	1.000	-0.02304
	GDP	0.15643	-0.02304	1.000
		FDI	POP	GDP
الأردن	FDI	1.000	0.67136	0.74828
	POP	0.67136	1.000	0.95024
	GDP	0.74828	0.95024	1.000
		FDI	POP	GDP
ليبيا	FDI	1.000	0.58287	0.65514
	POP	0.58287	1.000	0.85932
	GDP	0.65514	0.85932	1.000

- من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

أ- الكتب:

1- أبو قحف، عبد السلام (**إدارة الأعمال الدولية**) الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005.

2- أبو قحف، عبد السلام (**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**) دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

3- آل زكريا، معن عبد القادر (**مديات تأثير العولمة في تراتيبيه نظام القانون الدولي للاقتصاد**) دار الصقر للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، العراق، 2005.

4- برتان، جيل (**الاستثمار الدولي**) ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الاولى، 1970.

5- الجميل، سرمد كوكب (**التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والادوات**) الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، 2002.

6- الحسناوي، كريم مهدي (**الاقتصاد الدولي**) مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987.

7- الحسني، عرفات تقي (**التمويل الدولي**) دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

8- الحيالي، طالب حسن نجم (**مقدمة في القياس الاقتصادي**) دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991.

9- خربوش، حسين علي وآخرون (**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**) دار زهران، عمان، الأردن، 1999.

10-خلف، فليح حسن (**التمويل الدولي**) مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الاولى، 2004.

11- الرشيدات، ممدوح محمد (**التشريعات المالية والمصرفية في الاردن**) دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2005.
12- روجرز، جين وسوليفان د. جون (**الاستثمار الاجنبي المباشر**) مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، طبعة منقحة، 2004.
13- زكي، رمزي (**التأريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين ألتأريخي للتخلف بدول العالم الثالث**) سلسلة عالم المعرفة (118)، الكويت ، تشرين الأول 1987.
14- سعيد، محمد السيد (**الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**) سلسلة عالم المعرفة، رقم (107)، الكويت، 1986.
15- سعيد، محمد السيد (**الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**) الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.
16- الصرن، رعد (**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي**) سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، شباط، 2001 .
17- صقر، عمر جميل (**العولمة وقضايا اقتصاديات معاصرة**) الدار الجامعية، لبنان، 2001.
18- الطراد، إسماعيل إبراهيم (**التشريعات المالية والمصرفية في الاردن: شرح من منظور مالي**) دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2004.
19- الطفيلي، علي ظاهر (**السياسة الاقتصادية الدولية: وظائفيتها ومنظماتها**) مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 1987.
20- عباس، صلاح (**العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
21- عبد الحفيظ، صفوت أحمد (**دور الاستثمار الاجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص**) دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2005.

22- عبد الحميد، عبد المطلب **(العولمة الاقتصادية / منظماتها ـ شركاتها ـ تداعياتها)** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

23- عبد السلام، رضا **(محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب أسيا مع التطبيق على مصر)** المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

24- عبد الغفار، هناء **(الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً)**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

25- عبد الغفار، هناء وعبد الحسن، صلاح **(الاستثمارات الأجنبية... المسوغات والأخطار)** حلقة نقاشية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (25) بغداد، شباط، 1998.

26- العصار، رشاد وآخرون **(التجارة الخارجية)**، دار المسيرة للنشرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

27- عوض، مروان و كنج، ماهر **(المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)** معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

28- مبروك، نزيه عبد المقصود **(الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية)** دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

29- محمد، أميرة حسب الله **(محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا ـ كوريا الجنوبية ـ مصر)** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

30- مرسي، فؤاد **(الرأسمالية تجدد نفسها)** سلسلة عالم المعرفة (147)، الكويت، آذار 1990.

31- المنذري، سليمان **(السوق العربية المشتركة في عصر العولمة)** مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

32- هاجن، أفريت (**اقتصاديات التنمية**) ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردن، 1988.

ب- البحوث والدراسات:

1- أبو الفضل، محمد (**الحوافز الممنوحة للاستثمار الخارجي المباشر في المملكة المغربية**) ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات، 24-25 مارس، تونس، 1997.

2- اتحاد المصارف العربية (**الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر**)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (294)، لبنان، أيار 2005.

3- اتحاد المصارف العربية (**الاردن: التميز على صعيد التنمية المستدامة**) مجلة أتحاد المصارف العربية، العدد (260)، لبنان، آب 2002.

4- أحمد، عبد المجيد شهاب (**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً ـ دراسة تحليلية**) مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (4)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2006.

5- بانقا، علم الدين عبد الله وجانقي، يعقوب علي (**تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي**) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان: الاستثمار الخارجي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، 21-18 كانون أول 2005، 2006.

6- براهمبهات، ميلان و دادوش، أوري (**توقع انعكاس تدفقات رأس المال**) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31)، العدد (4)، ديسمبر، 1995.

7- البستاني، باسل (**تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي**) سلسلة دراسات التنمية البشرية (3)، الامم المتحدة، نيويورك، 1996.

8- البطاينة، إبراهيم محمد (**واقع الاقتصاد الاردني في ظل المتغيرات الدولية مع الإشارة الى المناخ الاستثماري**) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (26)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.

9- البلبل، علي أحمد وآخرون (**التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر (1974-2000)**) أوراق صندوق النقد العربي، العدد (9) ، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، أبريل 2004.

10- البلبل، علي أحمد و الصادق، علي توفيق (**العولمة وأدارة الاقتصاديات الوطنية**) وقائع الندوة المنعقدة في 18-19 تشرين الثاني، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2000.

11- بن سلمة، إبراهيم عبد الله (**الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات: تجربة سابك**) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24- 25 نوفمبر، 1997.

12- بن قبلية، المكي محمد (**الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى بين الايجابيات والسلبيات والتقنين**) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار، تحت عنوان (**نحو مناخ إستثماري أفضل**) ليبيا، طرابلس،2006.

13- البنك العربي المحدود (**تدفق رأس المال خارج المنطقة العربية**) النشرة التحليلية، السنة السادسة، العدد الثامن، دائرة الابحاث والتخطيط المالي في الادارة العامة، تشرين الاول، 1989.

14- تقرير الاستثمار العالمي 2003 (**سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر من أجل التنمية: من المنظورين الوطني والعالمي**) مجلة العمران العربي، العدد (65)، أيلول/ تشرين الاول، 2003.

15- جبة، مخلص محمد (**الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي**) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر 1997.

16- الجمال، محمود و العريان، محمد (**جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: اختيار الأسس الصحيحة**) بحوث ومناقشات ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات، 24-25 مارس، تونس، 1997.

17- جميل، هيل عجمي (**الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: حجمه ومحدداته**) مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002.

18- جميل، هيل عجمي (**تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة**) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8) العدد (28) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.

19- الجميلي، حميد (**تدفقات الاستثمار الاجنبية في الاقتصاد العالمي: الابعاد والانعكاسات**) مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24/3 ، العدد (69)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002 .

20- جويتيان، مانويل (**كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال**) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (2)، يونيه، 1998.

21- حسن، يحيى حمود (**دور الاستثمار الاجنبي في دمج أقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي**) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (18)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، نيسان، 2006.

22- حسين، حسين عجلان و الورد، إبراهيم موسى (**أثر عولمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصادات البلدان النامية**) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، حزيران، 2001.

23- الحق، نديم و خان، محسن س. **(هروب رأس المال من البلــدان الناميــة)** مجلة التمويل والتنمية، المجلد (24)، العدد (1)، مارس 1987.

24- خضر، حسان **(الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا)** سلسلة جســر التنمية، العدد (32)، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2004.

25- خطاب، مختار عبد المنعم **(الاصلاح الاقتصادي والخصخصــة: التجربــة المصرية)** مجموعة بحوث تحت عنوان: التعاون الاقتصادي العربي بــين القطرية والعولمة،تحرير خالد الوزني، دار الفارس، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000.

26- خليل، ستار جبار **(أهمية الاستثمار الاجنبي ودوره فــي عمليــة التنميــة الاقتصادية)** مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العــدد (15)، مركــز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2004.

27- درديرة، صالح يوسف **(لمن تشــجيع الاســتثمار وأهــم الحــوافز فــي الجماهيرية العظمى ودول أخرى)** بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار، تحت عنوان نحو مناخ أســتثماري أفضــل، ليبيا، طرابلس، 2006.

28- الدرويش، بشير محمد عاشور وآخرون **(واقع أعداد وعرض المعلومــات المالية في ليبيا ودورها في تفعيل سوق الاوراق المالية)** مؤتمر التمويــل والاستثمار، تحت عنوان تطوير الادارة المالية العربية لجذب الاســتثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، 5-8 كــانون الاول 2004، 2006.

29- الرفاعي، غسان **(سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الرأسمالية الــى الدول العربية)** ندوة آفاق التنمية العربية في التســعينات، تحريــر ســعيد النجار، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقــد العربي، البحرين (1-3) شباط، 1993.

30- الزبيدي، أسماعيل (**النفط والتنمية في الدول العربية**) مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (21)، العدد (73)، الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الصفاة، الكويت، 1995.

31- سابراماتيان، أرفيند (**مصر: هل هي متأهبة للنمو المستديم**) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (34)، العدد (4)، ديسمبر 1997.

32- السلامة، عبد الله حمد (**الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية: دراسة نظرية وتطبيقية**) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر، 1997.

33- سليمان، محمود (**الحماية الدبلوماسية للاستثمار الأجنبي**) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24- 25 نوفمبر، 1997.

34- الشبيبي، سنان (دور الحكومات في تمويل التنمية في ظل النظام المالي الدولي الجديد) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السادس، تحت عنوان دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، دمشق، من 2- 5 أيار 2000.

35- الشحومي، سليمان سالم و الفارسي، عيسى محمد (**البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي**) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار، تحت عنوان: نحو مناخ أستثماري أفضل، ليبيا، طرابلس، 2006.

36- الشرع، عباس جبار (**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة تحليلية للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر**) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (17) جامعة البصرة، كانون الثاني، 2006.

37- شقلابو، رجب إمحمد (**التعرف على أهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية العظمى**) بحوث مناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان (نحو مناخ استثماري أفضل) ليبيا، طرابلس، 2006.

38- الشلاح، راتب (**المستجدات الدولية والاستثمارات العربية البينية**) ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السابع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب، بيروت، لبنان، 18 – 20 تشرين الاول، 1997.

39- شلاش، أمال (**التنمية العربية في ظل العولمة**) سلسلة المائدة الحرة (37)، العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، بغداد، نيسان 1998.

40- شنجار، عبد الكريم جابر وأبو هات، عبد الكريم كامل (**مصادر التمويل الدولي ودورها في ظاهرة التحويل العكسي لموارد الدول النامية**) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الاول، العدد الاول، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004.

41- صندوق النقد العربي (**المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي**) دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

42- عبد الغفار، هناء (**الاستثمارات الاجنبية – المسوغات والمخاطر**) مجلة دراسات قومية واشتراكية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، 2001.

43- عبد الفتاح، نزيه وفيق (**سياسة وبرنامج التخاصية في المملكة الاردنية الهاشمية**) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد (22) و (23) كانون الاول 2001، تحرير علي توفيق الصادق وآخرون، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي،2001.

44- عبد اللطيف، إبراهيم (**الخصخصة والاستثمار الأجنبي**) مجلة الإدارة، المجلد 27، العدد الثالث، يناير، 1995.

45- عبدالله، إبراهيم سعد الدين (**دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي : قضايا عامة ونظرة مستقبلية**) سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، آب 1998.

46- عبدون، رمضان (**أستراتيجية متوسطة الاجل للاصلاح الاقتصادي في ليبيا**) تقرير أعده فريق من الخبراء برئاسة محمد الحاج تحت عنوان، قضية مختارة – استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، والملحق الاحصائي، صندوق النقد الدولي، 2 مارس، 2006.

47- العدل، محمد رضا (**الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة**) مجلس الوزراء المصري، جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار، فبراير 2003.

48- العلمي ، محمد وهيب جمال (**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن**) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (**الاستثمار الاجنبي المباشر FDI**) المؤسسة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ 18-21 كانون أول 2005، 2006.

49- علي، علي عبد القادر (**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**) سلسلة جسر التنمية، العدد (21) السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تموز، 2004.

50- عمر، دينا أحمد و يونس، مفيد ذنون (**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة**) مجلة بحوث مستقبلية، العدد (15)، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، تموز، 2006.

51- العنزي، رشيد حمد **(قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار)** ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربي السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر، 1997.

52- عيسى، محمد عبد الشفيع **(الابعاد الاجتماعية للتكليف الهيكلي والخوصصة في مصر)** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة في الجزائر تحت عنوان **(الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية)** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الاولى، شباط 1999.

53- العيسوي، إبراهيم حسن **(مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهماتها في التنمية في مصر)** بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، تحت عنوان: التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، للفترة 25-27 مارس، القاهرة، 1976.

54- غبريال، وهبي **(الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية: ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي)** بحوث مناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، تحت عنوان التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، للفترة 25-27 مارس القاهرة، 1976.

55- غرفة تجارة وصناعة قطر **(الاتجاهات الرئيسية للاستثمارات البينية كأداة للتكامل بين الاقتصاديات العربية)** المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في الاسكندرية، مصر للفترة 29-31 أيار، 1995.

56- غوبتو، سودارشان وكلاسنز، ستيجن (**هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية أليها**) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (31)، العدد (3)، سبتمبر 1994.

57- فاروق، تشام (**الاستثمارات العربية: واقعها وأفاقها في ظل النظام العالمي الجديد**) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (**تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار**) المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ 5- 8 كانون أول 2004، 2006.

58- فتح الله ، سعد حسين (**التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختارة**) سلسلة أطروحات الدكتوراه (27)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1999.

60- القرنشاوي، حاتم عبد الجليل (**الاستثمار في ظل العولمة: التوجهات – والمتطلبات**) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار) المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ 5-8 كانون اول 2004، 2006.

61- القريشي، فوزي (**أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الاجنبي لدول مجلس التعاون**) مجلة آفاق أقتصادية، المجلد (17)، العدد(67- 68) اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، 1996.

62- كاجيجي، خالد علي والثعيلب، محمد مسعود (**الاستثمار الاجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد**) مؤتمر الاستثمار والتمويل، تحت عنوان (**الاستثمار الاجنبي المباشر FDI**) المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، 18-21 كانون الاول، 2005، 2006.

63- كمال، مصطفى أحمد **(الاستثمارات الأجنبية المشتركة في المملكة العربية السعودية: توزيعها، أشكالها، حجمها، وتقييم أهميتها الاقتصادية)** ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 24-25 نوفمبر، 1997.

64- كمالي، أحمد جاد **(نموذج قياس محددات الاستثمار المباشر في مصر)** مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، يونيو 2004.

65- الكواز، سعد محمود **(تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية)** مجلة تنمية الرافدين، المجلد (27) العدد (78) جامعة الموصل، 2005.

66- ماكولوتش، راشيل **(الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة)** مجلة التمويل والتنمية، المجلد (30) ، العدد (1)، مارس 1993.

67- محمد، زيدان **(الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ــ نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد الأول، 2004.

68- محمد، عبد الكريم عبد الله **(العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في جمهورية مصر العربية: دراسة اقتصادية قياسية)** مجلة الإدارة الاقتصاد، السنة (28) العدد (56) كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.

69- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار **(السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر)** مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، يوليو 2004.

70- المساعيد، سليمان وارد (**الصادرات الاردنية: المحددات والتوقعات المستقبلية**) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، الاردن، تموز 2005.
71- مسعود، سميح (**المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها**) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (12) التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، بيروت، الطبعة الاولى، 1998.
72- مقابلة، علي حسين (**موائمة السياسة النقدية والمالية مع برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي في الأردن**) مجلة تنمية الرافدين، المجلد (68)، العدد (24)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002.
73- ملص، أياد (**الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأسواق المالية والمنطقة العربية**) نشرة الندوة ، المجلد الثالث، العدد الثالث، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وأيران وتركيا، سبتمبر/اكتوبر، 1996.
74- منصور، يوسف (**الاصلاحات الاقتصادية في الاردن**) مجموعة بحوث تحت عنوان: التعاون الاقتصادي العربية بين القطرية والعولمة، تحرير خالد الوزني، دار الفارس، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000.
75- مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية (**تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية: حالة الاردن**) مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي للفترة من 20 – 22 أيلول، عمان، الاردن، 2004.
76- ميّاء علي وآخرون (**العولمة وتحديات التقنية والتكنلولوجية على الإدارة**) مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (3)، 2005.
77- ميللر، روبرت ر. (**محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج**) مجلة التمويل والتنمية، المجلد (30)، العدد (1) مارس 1993.

78- النابلسي، محمد سعيد (**المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الاردن**) بحوث ومناقشات ندوة الاقتصاد الاردني: المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، الاردن، 1994.

79- النجار، أحمد السيد (**التحرير المالي في الاقتصاد المصري: رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الاسيوية**) كراسات أستراتجية، المجلد (8)، العدد (69) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1998.

80- النجار، سعيد (**آفاق التنمية العربية في التسعينات: القضايا الاساسية**) ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، البحرين 1-3 شباط 1993.

81- نداء نعمان عباس وآخرون (**العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية**) مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (13) العدد (5)، جامعة تكريت، حزيران، 2006.

82- الهزايمة، محمد وزغلول إسماعيل (سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، تحت عنوان القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، العدد (5-7)، تشرين أول، 1999، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1999.

83- الورفلي، ثريا علي حسين (**محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة**) بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان "نحو مناخ استثماري أفضل"، ليبيا، طرابلس، 2006.

ج-التقارير والنشرات:

1- الاسكوا (**الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في منطقة الاسكوا 2004**) الامم المتحدة، نيويورك، 2005.

2- الاسكوا (**تحليل السياسات الاقتصادية من أجل التعاون الاقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): تأثير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الاقاليم**) الامم المتحدة، نيو يورك، 2003.

3- الاسكوا (**تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا**) الامم المتحدة، نيويورك، 1999.

4- الاسكوا (**التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا: دور الاستثمار والانفاق العام في النمو الاقتصادي**) العدد (2)، الامم المتحدة، نيويورك، 2005.

5- الاسكوا (**دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**) العدد (19)، الامم المتحدة، نيو يورك، 1999.

6- الاسكوا (**دور الاسواق المالية في الخصخصة في منطقة الاسكوا**) الامم المتحدة، نيويورك، 2002.

7- الاسكوا (**الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية**) الامم المتحدة، نيويورك، 2005.

8- الاسكوا (**المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**) العدد (25)، الامم المتحدة، نيو يورك، 2005.

9- الاسكوا (مسح **للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا: 2001 – 2002**) الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

10- الاسكوا (**مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا: 2000 – 2001**) الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

11- الاسكوا (**مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1999-2000**) الجزء الثاني، دور الدولة في الاقتصاد المعولم دراسة حالتي مصر والاردن، الامم المتحدة، نيويورك، 2002.

12- لاسكوا (**مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في أتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأتفاقيات الشراكة الاوربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية**) الامم المتحدة، نيويورك، 2005.

13- الاسكوا (**نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة: حالة تجمعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعتي الاغذية الزراعية والملابس**) الامم المتحدة، نيويورك، 2006.

14- الاسكوا (**وجهة نظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تمويل التنمية: دراسة أقليمية عن تمويل التنمية**) المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18 - 22 أذار، الامم المتحدة، نيويورك، 2002.

15- الانكتاد (تقرير **الاستثمار العالمي: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية 1999**) استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 1999.

16- البنك الأهلي المصري (**أهم التطورات الخاصة بالاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية**) النشرة الاقتصادية، نشرة اقتصادية تصدر عن البنك الأهلي المصري، العدد الرابع، 2005.

17- صندوق النقد العربي (**الحسابات القومية في الدول العربية 1999-2002**) العدد (23)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2003.

18- صندوق النقد العربي (**الحسابات القومية في الدول العربية 1994-2004**) العدد (25)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2005.

19- صندوق النقد العربي (**الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1990-2000**) العدد (18)، الامارات العربية المتجدة، أبو ضبي، 2001.

20- صندوق النقد العربي (**موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1990 – 2000**) العدد (15)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001.

21- صندوق النقد العربي وآخرون (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994**) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1994.

22- صندوق النقد العربي وآخرون (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997**) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1997.

23- صندوق النقد العربي وآخرون (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998**) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1998.

24- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير **الاقتصادي العربي الموحد 2000**) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2000.

25- صندوق النقد العربي وآخرون (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001**) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2001.

26- صندوق النقد العربي وآخرون (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005**) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2005.

27- صندوق النقد العربي وآخرون (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006**) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2006.

28- صندوق النقد العربي وآخرون (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد: فصل المحور**) تحت عنوان: تطورات وانجازات الخصخصة في الدول العربية، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2002.

29- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**التقرير السنوي 2005**)، الصفاه، الكويت، 2005.

30- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000**) الصفاة، الكويت، 2000.

31- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**) الصفاة، الكويت، 2001.

32- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**) الصفاة، الكويت، 2003.

33- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**) الصفاة، الكويت، 2005.

34- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**نشرة ضمان الاستثمار**) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية عشر، العدد (78)، الصفاة، الكويت، نيسان، 1994.

35- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**نشرة ضمان الاستثمار**) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية عشر، العدد (80)، الصفاة، الكويت، حزيران، 1994.

36- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**نشرة ضمان الاستثمار**) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الاول، الصفاة، الكويت، 2006.

37- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**نشرة ضمان الاستثمار**) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الصفاة، الكويت، 2006.

38- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (**نشرة ضمان الاستثمار**) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، 2004.

39- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار **(نشرة ضمان الاستثمار)** نشـرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (3)، 2004.

40- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار **(نشرة ضمان الاستثمار)** نشـرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (4)، الصفاة، الكويت، 2004.

41- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة **(قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (8) لعام 1997: الذي صدر بتأريخ (11) مـايو 1997)**، جمهورية مصر العربية، 2005.

د- مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1- أبو حمور، محمد **(السياسة المالية والإصلاحات الهيكلية)** مركـز الدراسات الاستراتيجية.

www.CSS-Jordan-org/arabic.

2- التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004.

www.cbl.gov.ly/pdf/07Q5055aytm1fk51Lg1.pdf.

3- الجميل، سرمد كوكب **(المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي: تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة)** مجلة علوم إنسانية، العدد (18)، السنة الثانية، فبراير 2005.

www.ulum.1 / 3 htm.

4- بن حسين، ناجي **(تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائـر)** مجلـة علـوم انسانية، السنة الثالثة، العدد (24)، أيلول 2005.

www.ulum.n1/b19.htm.

5- الربيعي ، فلاح خلف علي **(أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية)** مجلة علوم أنسانية، السنة الثانية، العدد (23) تموز 2005.
www.lum.n1/a219.html

6- شلبي، مغاوري **(المناطق الحرة... فوائد وأضرار)**
www. islam on line. net / Arabic / economics /2001/04/article 4-shtm

7- صندوق النقد الدولي **(تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006).**
www.cbl. gov.ly/pdF/08y7p15dkm31gvb5157.pdf.

8- عبد الغاطي، محمد **(الاستثمارات العربية في الخارج).**
www.aljazeera.net/in-depth/2002/4/4-21-1-htm.

9- غميض، سالم عبد الرحمن **(الاستثمارات الاجنبية وتنمية الموارد المالية).**
www.staff.uob.bh/File/550162585-Files/FINANCE.DOC.

10- فاروق، تشام **(الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية)** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نادي الدراسات الاقتصادية.
www. clubnada.jeeran. com.

11- القانون رقم (5) لسنة (1997) بشأن تشجيع إستثمار رؤوس الاموال الاجنبية).
www.tcci.net.Ly/pdF-law/5-1997.pdF.

12- المناطق الحرة في مصر.
www. ide - egypt . com / doc / hora. doc.

13- مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية.
WWW.jordaninvestment.com.

14- نعمة ، كريم **(أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد)** مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد (27)، آذار، 2006.
www. ulum. n1 /3htm .

15- نعمة ، كريم **(مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية: مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس ومدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياس الاداء والامكانيات للاستثمار الاجنبي)** مجلة علوم أنسانية، السنة الرابعة، العدد (30)، أيلول 2006.
www. ulum.n1 /b194.htm.

16- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة **(مزايا الاستثمار في المناطق الحرة: المزايا والضمانات والاعفاءات التي تمنح للمشروع)**.
www.gafinet.org/arabic/benefitsz.htm.

17- وزارة الاستثمار المصرية **(تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية)**.
www. Investment.gov.eg.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

A - Books:

1- Kenwood, A.G. and lougheed, A.L. (**The Growth of the International Economy: (1820 – 2000) University of Queens Land, 4th**), 2000.

2- Krugman , Paul R. and obstfeld , Maurice (**International Economics: Theory and policy**) new York , sixth Edition , 2003.

B - Articles:

1- Agosin, manuel R. (**Policy Analysis and Research: Trends and Issues in FDI**) The CTC Reporters , No -20, U. N , New York, Autumn 1985.

2- Ahmed , Fasil and Funke , Norbert (**The Composition of capital flow : Issouth Africa Different**) IMF , wp / 05/ 40 , March 2005.

3- Alasrag, Hussien (**Foreign Direct Investment Development policies In the Arab countries**) MPRA,NO.83,2005, www.mpra.uni-munechen.de/2230/.

4- Eid, Florence (**Foreign Direct Investment in the Arab world:creating The Missing Link**) wp /0309 , Economic Research Forum , 1998.

5- EL – Erian, Mohamed & EL- Gamal, Mahmoud (**Attraction Foreign Investment to Arab countries : Getting the Basic Right**) Working paper 9718 , U. S. A , 1997.

6- Merereau, Benoit (**FDI Flows to Asia: Did the Dragon crowd out the Tigers**) , IMF , wp / 05 / 189 / , septemper 2005.

7- Sadik, Ali T. and Bolbol. Ali. A. (**Mobilizing International capital for Arab Economic Development : with Special Refrence to the Role and Determinants of FDI**) Arab Economic Jornal , No (26) , vol (10) , winter 2001.

8- Sekkat, Khalid and Ange, Marie (**Trade and Foreign exchage liberalization : Investment climate and FDI in**

the MENA countries) MENA , working paper No. 39 , September 2004.

C – Report & Perodicals:

1- ESCAP (**Foreign Direct Investment In central Asian and Caucasian Economies : policies and Issues**) Studies in Trade and investment 50 , U. N , New York , 2003.
2- - ESCAP (**Policies and strategies for the promotion and Attraction of foreign Direct Investment In less Developed Economies and Economies in Transition : AN Introduction**) Dushanbe , 2003.
3- Escwa (**Policies Aimed at Attracting Foreign Direct and Intraregional In the Escwa Region: Imoroving the climate For Foreign Direct Investment and mobilizing Domestic Savings, case Studies of Bahrain, Jordon and yeman**) U.N. New york ,2004.
4- ESCWA (**External Dept management And the Debt Situation In the Escwa Region: case Studies on Jordan and Lebanon**) U.N, New York, 2004.
5- ESCWA ((**comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA region**) U. N , new York , 2001.
6- ESCWA (**the Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries**) U. N , New York , 2000.
7- IMF (**International Financial statistics (IFS)**) , year book , Washington , D.C, February, 2007.
8- IMF (**International Financial statistics (IFS)**) , year book , Washington , D.C, 2006.
9- IMF (**International Financial statistics (IFS)**) , year book , Washington , D.C, 2003.
10- IMF (**International Financial statistics (IFS)**) , year book , Washington , D.C, 2002.

11- IMF (**International Financial statistics (IFS)**) , year book, Washington, D.C, 2001.
12- U.N , (**world Economic and social Survery 2005: Financing for Development**) , New York , 2005.
13- UNCTAD (**world Investment Report 2006: FDI From Developing and Transition Economies: Implications For Development**), U.N New York and Geneva, 2006.
14- UNCTAD (**world Investment Report 2006:FDI From Developing and Transition Economies: Implications For Development**) overview , U.N , New York and Geneva, 2006.
15- UNCTAD(**world Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R & D**) , U. N , New York , 2005.
16- UNCTAD (**world Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R & D**) overview , U. N , New York , 2005.
17- UNCTAD (**world Investment Report 2004: The shift Towards services**) Geneva and New York , 2004.
18- UNCTAD (**world Investment Report 2001: promoting Linkages**) U.N, New York and Geneva , 2001.
19- UNCTAD (**world Investment Report 2000: cross – border Mergers and Acquisitions and Development**) U.N, New York and Geneva , 2000.
20- UNCTAD (**world Investment Report 2000: cross – border mergers and Acquisition and Development**) over view, New York and Geneva , 2000.
21- UNCTAD (**FDI Determinants and TNC Strategies: The Case of Brazil**) U. N , New York and Geneva , 2000.
22- UNCTAD (**world Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the challenge of Development**) U.N, New York and Geneva , 1999.

23- UNCTAD (**Trade and Development Report: 1999**) U.N , New York and Geneva , 1999.
24- UNCTAD(Foreign Direct Investment and Development) U.N, New York and Geneva , 1999.
25- UNCTAD (**world Investment Report 1998: Trends and Determinants**) . U. N , New York and Geneva , 1998.
26- UNCTAD (**world Investment Report 1998: Trends and Determinants**) overview , New York and Geneva , 1998.
27- UNCTAD (**Foreign Direct Investment, Trade , Aid and Migration**) U. N , Geneva , March 1996 .
28- UNCTAD (**world Investment Report 1996: Investment , Trade and International policy Arrangements**) U.N , Geneva and New York , 1996.

Abstract

The rapid conformation of the new international system during the last decades , with the emerging of the thoughts of the Globalization and the narrowing of distances between countries under the affect of scientific and knowledge developments have made the world to become as a small village . There fore Investment has lost its identity and national aspects .

The distrust in the foreign investments in building the economies of the developing countries has made these countries , in duding the Arab ones , spare no efforts to attract more of the direct investment in order to block the deficit in the rates of domestic saving and investment , and then to increase the low rates of their economic growth .

Lifting away the constraints imposed on the capital movement with granting generous incentives to the foreign investors , undoubtedly will bring positive returns to the process of economic growth which can be seen and represented in the developed technologic capabilities and managerial skills .

. The researcher depends on the following hypothesis which says that the foreign direct investment can leave a positive impact on some macro economic variables in the hosting countries (Egypt , Jordan and Libya) , if they do follow wise policies and legislations which would help and easy its work and flow .

The structure of the thesis has been divided into four main chapters as follows :-

The first chapter includes the main conceptual frame of the foreign investment . the second chapter is devoted to studing the issue of the Foreign direct investment in the Arab countries . The third chapter is an attempt to shade some light on the presence of the foreign direct investment as a part of the aggregate economic environment for all Arab countries , the subject of this study . Finally the fourth chapter comes to cover the essential discussion , appraisal

and analysis of the impact of the foreign direct investment on some macro economic variables in the mentioned arab states .

The researcher has concluded that the Foreign direct investment has left very slight effect on the gross domestic product (G.D.P) in Egypt and Jordan and a limited positive effect in Libya. It appeared also that investment has left a very weak effect on the domestic Consumption in Egypt meanwhile it left and recorded some positive effect in Jordan which reached to (21.7%) with a negative effect on the Libyan domestic consumption of about (5.57%) In both Egypt and Libya, the mentioned investment has recorded a positive effect on the local savings indicating that investment did play a complementary role in those savings and in Financing their economic development . Never the less, it has left a negative effect on the local savings in the selected countries .

This demonstrate a special relationship between the foreign direct investment and the domestic investments and the exports which may leave some positive impact . in the same countries but a vague impact on the imports specially in Egypt and Jordan . The increase of the foreign direct investment one unit did cause to an increase in the imports around (1.66) . This expresses the positive impact of it on the imports .

The researcher suggests that the countries which one the subject of this study must work to take the advantage from the taxation policy in orienting the foreign companies towards the less developed region , through the reductions of taxes imposed on those companies to encourage their to go there . They also must continue their work according to the market mechanism, but giving the public sector the role which offers a convenient invironment for the work of the market mechanism to achieve the objective of both the economic growth and development . The must simplify all administrative regulations related to the process of investment, and try to rehabilitating the skills of the those administrative personals connected with the investment process, and finally, they must continue their checking and rechecking these regulations .

دور الاستثمار الاجنبي المباشر

في التنمية الاقتصادية

9789957327675

الحامد

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان- ص.ب. : 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net